رءوف عباس

النهضة اليابانية الحديثة

النهضة اليابانية الحديثة

تأليف
رءوف عباس

هنـــداوي

النهضة اليابانية الحديثة

رءوف عباس

الناشر مؤسسة هنداوي
المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شييت ستريت، ويندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة
تليفون: ٨٣٢٥٢٢ ١٧٥٣ (٠) ٤٤ +
البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org
الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبِّر الكتاب عن آراء مؤلفه.

تصميم الغلاف: يوسف غازي

الترقيم الدولي: ٧ ٣٥٨٣ ٥٢٧٣ ١ ٩٧٨

صدر هذا الكتاب عام ٢٠٠٦.
صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٤.

جميع حقوق النشر الخاصة بتصميم هذا الكتاب وتصميم الغلاف محفوظة لمؤسسة هنداوي.
جميع حقوق النشر الخاصة بنص العمل الأصلي محفوظة لأسرة السيد الدكتور رءوف عباس.

المحتويات

مقدمة الطبعة الإلكترونية	٩
مقدمة	١٣
تمهيد – تكوين اليابان ما قبل النهضة	١٧
١- دعائم النهضة	٣١
٢- بناء الاقتصاد الوطني	٤٣
٣- بناء إمبراطورية آسيوية	٦١
٤- الحركة السياسية	٧٧
٥- التطور الفكري	٩٥
خاتمة	١١٩
المراجع	١٢٣

معبد «هوريوجي» أقدم معبد في اليابان.

بوذا العظيم – عصر كاماكورا.

مقدمة الطبعة الإلكترونية

حينما تكون ابنًا لمؤرِّخ، فإنك تكون مهمومًا بحفظ تُراثه الذي أنفق فيه عمرًا كاملًا؛ فتحافظ على تاريخ أبيك، وتحافظ على تاريخ جيل من الباحثين تَجسَّد في شخصه، وتحافظ على ملامحِ فترةٍ مهمة من تاريخ الوطن؛ لهذا فقد أخذتُ على عاتقي مهمةَ حفظ تراث والدي الأستاذ الدكتور «رءوف عباس حامد»، رحمة الله عليه، وظَل الأمر يُراودني — خاصةً بعد أن نفِدَت جميع النُّسخ الورقية — حول إمكانية حفظ هذا التراث وإحيائه من جديد، وإعادة نشره وتوثيقه في ذاكرة التاريخ والبحث الأكاديمي والنضال الوطني، واهتديتُ إلى التعاقُد مع «مؤسسة هنداوي للثقافة والنشر» لنشر أعماله الكاملة ضمن مكتبتها الإلكترونية الثمينة للتراث العربي.

ولكن عندما طلبَت مني المؤسسةُ كتابةَ مقدمة للأعمال الكاملة، انتابَتني الحيرة؛ فأنا لست مُتخصِّصًا في الدراسات التاريخية لكي أكون مؤهَّلًا لكتابة مقدمة الأعمال الكاملة لأحد أساتذتها، فضلًا عن كوني أكتب عن أبي الذي يُمثِّل لي القدوة والمَثل الأعلى؛ وهو ما يجعل كتابتي مُنحازة له بكل تأكيد. فقرَّرتُ أن أكتب عن المؤرِّخ بعيون الابن؛ أستحضِر من الذاكرة البعيدة بعضَ الوَمضات، التي ما زالت عالقةً في ذهني، حول أعماله، التي كنتُ شاهدًا على بعضها وحكى لي أبي بعضَها الآخَر.

لم يكن وعيي قد تشكَّل بعدُ عندما نشَر أبي كتابه الأول «الحركة العُمَّالية في مصر ١٨٩٩–١٩٥٢م»، الذي كان أطروحته للماجستير، ثم صار مَرجعًا رائدًا في موضوعه؛ إلا أنني لا أنسى ما قصَّه عليَّ أبي لاحقًا حول ما تعرَّض له أثناء إعداده هذه الدراسة؛ فكان قد تَواصَل مع بعض قيادات الحركة العُمَّالية خلال العقود الماضية لتوثيق رواياتهم التي تُعَد مصدرًا مهمًّا حول نشاط هذه الحركة، لكن يبدو أن هذا التواصُل لم يَرُق للأجهزة الأمنية بسبب خضوع الكثير من هذه القيادات للمراقبة الأمنية، وتعرُّضهم للاعتقال في السابق

بسبب نشاطهم؛ فاستدعَت المباحثُ أبي للتحقيق معه، وهدَّده قسم مكافحة الشيوعية بالاعتقال، لكنَّ تدخُّل أستاذه المؤرِّخ الكبير «أحمد عزت عبد الكريم» حالَ دونَ ذلك.

لا يَغيب عن ذاكرتي البصرية منظرُ الغرفة الممتلئة بمئات النُّسخ من كتاب «يوميات هيروشيما»؛ هذا الكتاب الذي عزَم على ترجمته عندما أقام في اليابان — بعد حصوله على درجة الدكتوراه — في مهمةٍ عِلمية مدعوًّا من معهد اقتصاديات البلاد النامية في طوكيو، وأثناء إقامته هناك بدأ اهتمامُه بتاريخ اليابان، فكان من ثمرة هذا الاهتمام تأليفُه عِدةَ أعمالٍ تتناول التاريخ الحديث لهذا البلد. كما أن قيامَه بزيارة مدينتَي هيروشيما وناجازاكي — المدينتَين اللتَين تعرَّضتا للقنبلة الذرية أثناء الحرب العالمية الثانية — وقراءاتِه بالإنجليزية عما تعرَّضتا له من جرَّاء القصف النووي، فضلًا عن ملاحظته افتقارَ المكتبة العربية إلى كتاباتٍ تُلقِي الضوء على هذه الجريمة؛ كانت سببًا رئيسًا في ترجمته مُذكِّرات الطبيب الياباني «متشهيكو هاتشيا» التي وثَّق فيها شهادتَه بصفته طبيبًا عَمِل على علاج المصابين في حادث القصف النووي لمدينة هيروشيما. وقد ضمَّ إلى الترجمة شهاداتِ بعضِ مَن عاصروا هذا الحادثَ الأليم، واستهلَّها بمقدمةٍ طويلة لخَّص فيها للقارئ العربي تاريخَ اليابان الحديث وصعود الفاشية، التي أدَّت باليابان إلى هذه النهاية الكارثية (وكان من عاداته المنهجية في الترجمة ألا يُترجِم سوى الأعمال التي يراها مهمة للقارئ وتفتقِدها المكتبةُ العربية، مُستهِلًّا الترجمةَ بمقدمةٍ تُوضِّح السياق التاريخي للعمل المترجَم أو تَنقُده). وبعد أن فرَغ من إعداد الترجمة لتَدخُل في طَور الطباعة والنشر، طبَع أبي الكتابَ على نفقته الخاصة عام ١٩٧٧م، وتَعاقَد مع مؤسسة «الأهرام» لتوزيعه، لكنه صُدم بتعليماتٍ شفهية من المباحث العامة للناشرين بعدم طرحِ الكتاب للبيع في مصر، فما كان منه إلا أن أجرى اتفاقًا مع مكتبة «الخانجي» لتوزيع الكتاب في الدول العربية التي كانت تُسمَّى آنذاك جبهةَ الرفض، وهي «العراق، وسوريا، وليبيا، والجزائر»، وكانت القاعدةُ المعمول بها تَقضي بإرسال عِدة نُسخ إلى البلد المَعني للحصول على موافقة الرقابة، لكن الرد جاء واحدًا من البلاد الأربعة، وهو عدم السماح بدخول الكتاب! والسبب غير المُعلَن هو رغبةُ مصر وهذه الدول الشقيقة عدمَ إزعاج الولايات المتحدة! والطريفُ في الأمر أن الكتاب كان مُترجَمًا إلى الإنجليزية ومنشورًا في الولايات المتحدة قبل هذا التاريخ. ما زلت أتذكَّر هذه القِصة كلما ذهبتُ إلى بيت جَدي، وأتذكَّر معها منظرَ النُّسخ المكدَّسة في تلك الغرفة، التي كان ارتفاعُها يزيد عن طولي آنذاك.

تتداعى إلى ذاكرتي أيضًا تفاصيلُ أول عُطلة قضيتُها في أوروبا برفقة والدَيَّ؛ فقد ادَّخر أبي لهذه العُطلة مبلغًا من المال أثناء إعارته بجامعة قطر، سمَح لنا بتأجير استوديو صغير قُربَ وسط لندن لعدة أسابيع، لكنني لم أتمتَّع بصحبة أبي في المتنزهات، التي كانت تُرافِقني فيها والدتي طوال هذه الأسابيع، إلا في عطلات نهاية الأسبوع؛ فقد كان يَقضي كل أيام العمل في دار الوثائق البريطانية (Public Record Office) يطَّلِع على الوثائق التي أتاحتها الحكومة البريطانية للباحثين طبقًا لقانونها بعدَ عقود من اعتبارها سِرية، ويَلتقط منها نُسخًا مصوَّرة لما يراه مفيدًا لأبحاثه. لم تكن تلك الزيارة هي الوحيدة لأبي؛ فقد ظلَّ يتردَّد لاحقًا على دُور الوثائق في بريطانيا وأمريكا، وكان أغلبها على نفقته الخاصة، يَنهل منها ما يُلقي الضوء على تاريخ منطقتنا العربية، ويستعين بها في كتاباته، وقد دفَعه ذلك إلى التنويه في أحيانٍ كثيرة إلى التقصير الشديد الذي يَلمسه في طريقة التعامل مع الوثائق في مصر والتفريط فيها، إلى الدرجة التي تجعل بعض كبار المسئولين يأخذون حمولةَ شاحناتٍ من الوثائق إلى منازلهم عند ترك مناصبهم باعتبارها «أوراقًا شخصية»، فنُفرِّط بذلك في أحد أهم مصادر دراسة تاريخنا، ولا يكون أمام الباحثين سوى وثائقِ الدول الأخرى التي شاركَت في صُنع الأحداث (بانحيازاتها المتوقَّعة)، وشهاداتٍ مُتفرقة لمن شارَك في الأحداث أو شَهِدها من المصريين.

ظل الدكتور «رءوف عباس» طوال حياته وفِيًّا للعمل الأكاديمي، ومُناضِلًا من أجل استقلال الجامعات؛ فبالرغم من ميله إلى الفِكر اليساري فإنه ظلَّ حريصًا على عدم الانضواء تحت أيٍّ من الأحزاب أو التنظيمات اليسارية، بل كثيرًا ما كتَب عنها موجِّهًا النقد لها ولرموزها، كما كان ناشطًا في جماعة «٩ مارس» التي أسَّسها مجموعةٌ من الأكاديميين المصريين للدفاع عن استقلال الجامعات؛ فلا يُمحى من ذاكرتي إصرارُه الشديد على إتمام تحرير كتاب «الجامعة المصرية والمجتمع: مائة عام من النضال الأكاديمي ١٩٠٨–٢٠٠٨م»، الذي لم يَمنعه مرضُه الأخير واشتدادُ الألم عليه من إتمامه. وقد جاءت سِيرته الذاتية «مشيناها خُطى» التي نشَرها عام ٢٠٠٤م توثيقًا لهذا النضالِ وتنديدِه بالفساد في الجامعات المصرية. وعلى الرغم من الجرأة التي تَناوَل بها الأحداث مع ذِكر المشاركين فيها بأسمائهم، فإن ما ذكَره كان غَيضًا من فَيض؛ فقد آثر ألا يَذكر سوى الأحداث التي يَملك عليها دليلًا ملموسًا إذا ما طعَن أحدٌ في روايته، وكان هذا ما حدَث بالفعل؛ فقد لجأ بعضُ المذكورين في الكتاب إلى القضاء يَتهمونه بالإساءة، فجاءت جميعُ أحكام القضاء النهائية في صالحه.

بقي أن أتحدَّث عن أسلوب المؤرِّخ الكبير في العمل داخل البيت؛ لقد كان الدكتور «رءوف عباس» يكتب كل أعماله ويُراجِعها ويُعدِّلها بخط اليد، وبعد استكماله العملَ يبدأ في كتابته على الآلة الكاتبة الميكانيكية بمساعَدة والدتي قبل إرساله إلى الناشر، ليبدأ بعدَها في مراجعةِ المُسوَّدات التي تأتيه من المطبعة وتصحيحِها يدويًّا. كان أبي يمتلك آلتَين للكتابة؛ إحداهما عربية، والأخرى إنجليزية، وما زال صدى صوتِهما يتردَّد في أُذني، وما زالت صورة مكتبته الضخمة التي ضاقت بها غرفةٌ كاملة فامتدت خارجها، تتراءى أمام عيني، ولا تزالان تُشكِّلان معًا جزءًا من ذكريات طفولتي في منزلنا. وعندما حلَّ الكمبيوتر محلَّ الآلة الكاتبة استمرَّ يخُط أعماله كاملةً على الورق قبل كتابتها عليه، ولم يَقُم قطُّ بالتأليف مباشَرة على الكمبيوتر.

أتمنى لك عزيزي القارئ أن تجد في هذا الكتاب من الحقائق والآراء والتحليلات والأفكار ما يُرضي شغَفَك المعرفي، وأدعوك إلى مُطالَعة باقي الأعمال الكاملة للدكتور «رءوف عباس» التي تنشرها «مؤسسة هنداوي» إلكترونيًّا.

حاتم رءوف عباس
القاهرة، في ٢٢ يوليو ٢٠٢٢م

مقدمة

تعاني المكتبة العربية نقصًا شديدًا في الدراسات المتعلقة بآسيا؛ تاريخها، وحضارتها وشئونها السياسية والاقتصادية، ويرجع ذلك إلى اهتمام المثقفين بما يجري في الغرب بِبُعديه؛ الأوروبي والأمريكي، باعتباره المهيمن على بلادنا، والذي يأتينا منه دائمًا ما يؤثر على واقع بلادنا الراهن ومستقبلها.

ورغم أننا اكتشفنا أهمية التضامن مع آسيا وأفريقيا في مرحلة التحرُّر الوطني ونسَّقنا سياستَنا مع بلادها في إطار حركة عدم الانحياز أيام الحرب الباردة، إلا أن ذلك التنسيق السياسي لم يترتب عليه محاولة لفهم واقع أولئك الشركاء في النضال من أجل الاستقلال، فلم نُقدِم على الدراسة العِلمية لتاريخ تلك البلاد وتجاربها في إعادة بناء مؤسساتها في العصر الحديث، ومِن ثَم كان حصاد التنسيق السياسي معها في إطار حركة عدم الانحياز يفتقِر إلى البُعدَين الاقتصادي والسياسي.

وهكذا تأخر اهتمامنا بتجارب شعوب آسيا حتى النصف الثاني من العقد الأخير من القرن العشرين عندما تأسس مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، واستطاع خلال سنوات قليلة أن يُثري المكتبة العربية بدراسات وبحوث قيمة في هذا المجال.

ومن بين التجارب النهضوية الآسيوية، تحتل النهضة اليابانية الحديثة مركز الاهتمام عند شعوب آسيا وأفريقيا، وليس عند العرب وحدهم، فقد أثار الصعود المفاجئ لليابان من بلد مُهمَّش لا شأن له إلى قوةٍ إمبريالية انضمت إلى نادي الدول الكبرى قبل أن يَطوي القرن التاسع عشر صفحته، أثار اهتمام العالم بقدر ما أصاب الشعوب المستضعفة البعيدة عن أخطار التوسع الياباني بقدرٍ كبير من الإعجاب، الذي حوَّل التجربة اليابانية إلى نوع من «المعجزة» التي نسجت حولها هالةً أقرب إلى الأسطورة منها إلى الحقيقة.

وقد كان المؤلف واحدًا ممن بَهرَتهم التجربة اليابانية عندما أُتيحت له فرصة الإقامة باليابان كباحثٍ زائرٍ (١٩٧٢-١٩٧٣م)، فعكف على سبر غور التجربة عن طريق الدراسة العلمية المتأنية، حتى استطاع أن يُقدِّم للمكتبة العربية أول دراسة للنهضة اليابانية الحديثة (عام ١٩٨٠م) نُشِرت بعنوان «المجتمع الياباني في عصر مايجي» أُعِيد طبعها ثلاث مرات خلال عقدَين من الزمان، اعتمد المؤلف في كتابتها على المصادر اليابانية المُترجَمة للإنجليزية، كما استعان في الرجوع إلى ما لم يُترجَم من المصادر الهامة بمن ساعدوه على استخلاص المادة منها مِن اليابانيين، كما اطَّلع على أهم مؤلفات مدرسة الاستشراق عن اليابان، وخاصة ما اتصل منها بعصر النهضة.

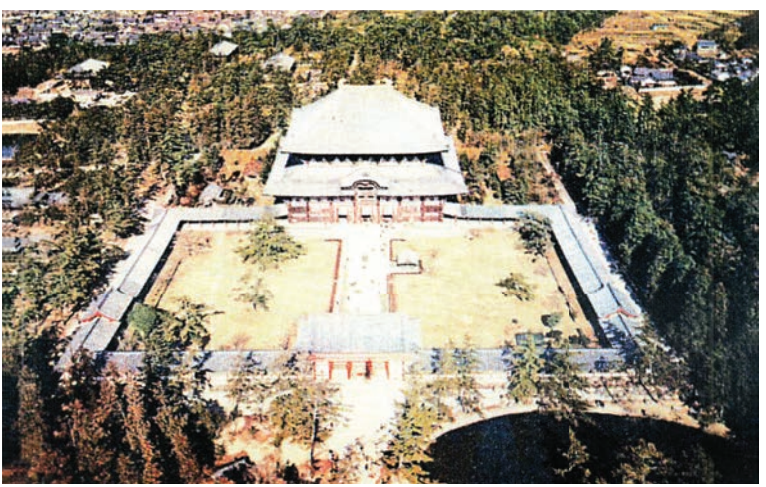

معبد نارا: عصر نارا، القرن الثامن.

والكتاب الذي نقدمه يعتمد بالدرجة الأولى على تلك الدراسة التي عدَّها بعض النقاد «رائدة» في هذا المجال، كما يعتمد على ثمار الأبحاث الأخرى التي قام بها المؤلف، ونشر بعضها بالإنجليزية في طوكيو وبعضها يعتمد على الكتابات الأساسية التي نُشِرت بالإنجليزية لمؤلِفين آخرِين.

ويهدف الكتاب إلى إلقاء الضوء على تجربة النهضة اليابانية، ووضعها في مكانها الصحيح بقدرٍ كبير من الموضوعية التي تضرب بجذورها في أعماق تاريخ اليابان وثقافتها، حتى يَتَعرَّف القارئ العربي على حقيقة التجربة دون مبالغة تصل إلى حد الإبهار، ودون استهانة تصل إلى حد الإجحاف، لعلنا نستطيع أن نخرج من التعرُّف على أبعاد تلك التجربة بما يفيد أمتنا في تطلعها إلى اللحاق بركب التقدم.

والله ثم الوطن العزيز من وراء القصد.

المؤلف

تمهيد – تكوين اليابان ما قبل النهضة

تقع اليابان في أقصى شرقي آسيا، وتتكون من أربع جزر رئيسية هي — مِن الشمال إلى الجنوب — هوكايدو، وهونشو، وشيكوك، وكيوشو، وما يزيد على مائة جزيرة صغيرة تحف بتلك الجزر، وتُكوِّن قوسًا طرفه الشمالي جزيرة سخالين وطرفه الجنوبي قبالة شبه جزيرة كوريا، ويفصل هذا القوسَ الذي ينتظم الجزر اليابانية عن الساحل الآسيوي بحرُ اليابان، وكانت بذلك اليابان على اتصال بالقارة الآسيوية من خلال سخالين وكوريا، وعبر هذين المعبرين جاء إلى الجزر اليابانية في القرنين الأخيرين قبل الميلاد نوعان مِن البشر سكنوا هذه الجزر، فجاء «الأينو» من جنوب سيبريا إلى هوكايدو وشمال هونشو، بينما جاءت عناصر ذات أصول مغولية إلى منطقة وسط اليابان (هونشو وشيكوك) عبر شبه جزيرة كوريا، وحمل البحر الأصفر والمحيط الهادي عناصر أخرى ذات أصول مالاوية جاءت عبر جزيرة فورموزا وجزر ريوكيو في الجنوب.

وتُلقِي هذه التكوينة البشرية بظلالها على ما أصبح يُسمَّى بالشعب الياباني؛ فالأينو طوال القامة نسبيًّا تميل بشرتهم إلى البياض، وتَضِيق حدقات عيونهم فيبدون شبه مُغمضِي الأعين، على حين تتسم العناصر ذات الأصل المغولي بالقامة المتوسطة وميل لون البشرة إلى الشحوب (وهو ما يطلق عليه البعض خطأً اللون الأصفر)، أما العناصر ذات الأصل المالاوي فتمتاز بقِصَر القامة والنحافة وسمرة لون البشرة.

ورغم غموض تاريخ اليابان القديم في القرنين السابقين على ميلاد المسيح (حيث يبدأ العصر الحجري الحديث في تلك البلاد مع بداية الميلاد)، فمِن المؤكد أن صراعًا دمويًّا دار بين العناصر التي سكنت تلك الجزر، كان ضحيته «الأينو» أقدم سكان اليابان فطُرِدوا أولًا من هونشو، فتجمعوا في هوكايدو، ثم تعرضوا في أوائل عصر مايجي (سبعينيات القرن التاسع عشر) إلى عملية تطهيرٍ عرقي حوَّلتهم إلى أقلية ضئيلة العدد، ظلت مهملة

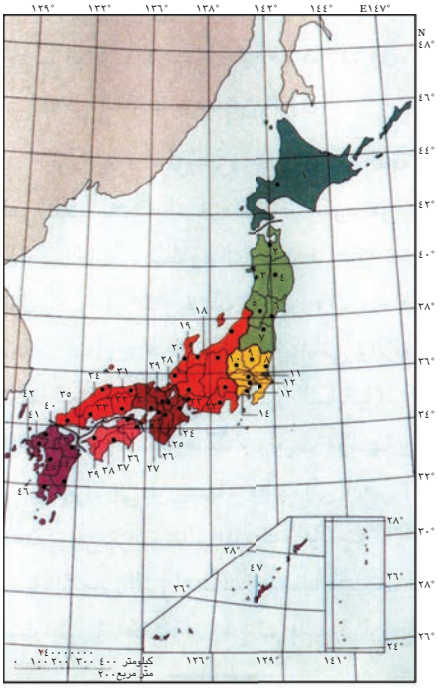

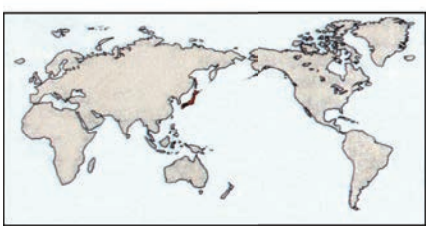

المنطقة	المحافظة (عاصمة المحافظة)
هوكايدو	(١) هوكايدو (سابورو)
توهوكو	(٢) آوموري (آوموري) (٣) آكيتا (اكيتا)
	(٤) ايواتي (مورپوكا) (٥) ياماجاتا (ياماجاتا)
	(٦) مياجي (سنداي) (٧) فوكوشيما (فوكوشيما)
كانتو	(٨) ايباراكي (ميتو) (٩) توتشيجي (أوتسونوميا)
	(١٠) جونما (مائباشي) (١١) سايتاما (اوراوا)
	(١٢) طوكيو (١٣) تشيبا (تشيبا)
	(١٤) كاناجاوا (يوكوهاما)
تشوبو	(١٥) ياماناشي (كوفو) (١٦) ناجانو (ناجانو)
	(١٧) نيئجاتا (نيئجاتا) (١٨) تويامـا (تويامـا)
	(١٩) ايشيكاوا (كانزاوا) (٢٠) فوكوي (فوكوي)
	(٢١) جيفو (جيفو) (٢٢) آئتشي (ناجويا)
	(٢٣) شيزؤكا (شيزؤكا)
كينكي	(٢٤) مي (تسو) (٢٥) نارا (نارا)
	(٢٦) أوساكا (أوساكا) (٢٧) واكاياما (واكاياما)
	(٢٨) شيجا (اوتسو) (٢٩) كيتو (كيتو)
	(٣٠) هيوجو (كوبي)
تشوجوكو	(٣١) توتوري (توتوري)
	(٣٢) أوكاياما (أوكاياما)
	(٣٣) هيروشيما (هيروشيما)
	(٣٤) شيماني (ماتسوي)
	(٣٥) ياماجوتشي (ياماجوتشي)
شيكوكو	(٣٦) توكوشيما (توكوشيما)
	(٣٧) كاجاوا (تاكاماتسو)
	(٣٨) كوتشي (كوتشي) (٣٩) إيهيمي (ماتسوياما)
كيوشو	(٤٠) فوكواوكا (فوكواوكا) (٤١) ساجا (ساجا)
	(٤٢) ناجاساكي (ناجاساكي) (٤٣) اوئتا (اوئتا)
	(٤٤) ميازاكي (ميازاكي)
	(٤٥) كوماموتو (كوماموتو)

حتى منتصف القرن العشرين محرومة من الخدمات الأساسية التي تَمتعَ بها غيرهم من اليابانيين؛ كالتعليم والخدمة الصحية وظلوا يمارسون حرفة الصيد في الغابات، يقيمون في قرًى معزولة بعيدة عن العمران، أما العنصران الآخران: المغول والمالاو، فقد وحَّدهما الصراع ضد الأينو — على ما يبدو — فلا نسمع عن تصفيات دموية جرت بينهم على نحو ما حدث مع الأينو، ولعل مِن بين عوامل الوحدة بينهم تشابه درجة التطوُّر الحضاري

بينهم مِن حيث كونهم أهل فلاحة واستقرار كما كانت لهم خبرة بركوب البحر والاعتماد عليه مصدرًا للرزق، بينما كان الأينو يعيشون مرحلة الصيد وما تطلبه من تنقُّل داخل الغابات بحثًا عن الرزق.

ولا يعرف المؤرخون على وجه الدقة متى بدأ اندماج المغول والمالاو ليكونوا شعبًا واحدًا، ولعل تلك العملية استغرقت نحو القرن من الزمان أو ما يزيد على القرن ببضعة عقود، أنتج بعدها هذا الاندماج الأسطورة التي تحدد إطارًا تخيُّليًّا لتلك المرحلة الغامضة من تاريخ اليابان القديم، تقول تلك الأسطورة بأن الأرض والسماء كانتا كتلةً واحدة، ثم انفصلت السماء عن الأرض، وبعد انفصالهما هبطت الإلهة إيزانامي والإله إيزاناجي من السماء إلى جزيرة أونوكورو (الأرض)، وخَلقَا معًا جزيرة أوياشيما (الجزر اليابانية)، ثم خَلقَا بعد ذلك بقية الآلهة، إله الرياح، وإله الجبال والغابات، وإله العواصف، ولقيت الإلهة إيزانامي حتفها حين وَضَعَت إله النار، وعندما اشتاق زوجها إيزاناجي لرؤيتها، ذهب إلى أرض الليل حيث التقى بها، ثم عاد مرة أخرى إلى العالم، واغتسل مِن تراب عالم الموت، فإذا بثلاثة آلهة يخرجون من عينَيه وأنفه، ومن بين هؤلاء الثلاثة إلهة الشمس التي أعطت اسمها لليابان Nippon (أي منبع الشمس) وأنجبت بدورها الأسرة الإمبراطورية الحاكمة، ومن ثَم فاليابان أرضٌ مُقدَّسة، يحكمها سليل الآلهة، وشعبها متميز على غيره من الشعوب التي لم يسعدها الحظ بهذا النسب؛ فهي تُعَد شعوبًا همجية أو متبربرة.

لقد حلت هذه الأسطورة مشكلة تكوين الشعب الياباني، وإن كانت تحمل (ضمنًا) ما يفيد اندماج المغول والمالاو ليكونوا شعبًا واحدًا في القرن الأول للميلاد (على أكثر تقدير)، وشكلت تلك الأسطورة إطار العقيدة اليابانية التي عرفت بالشنتو Shinto (أي طريق الآلهة)، وهى العقيدة التي بنيت عليها فكرة قداسة الإمبراطور (أي ألوهيته)، واعتقاد عامة الناس أنَّ النظر إلى شخص الإمبراطور يصيب المرء بالعَمَى لما يشعه سليل الشمس من ضوء وهَّاج، ومن ثَم يخرون له ساجدين مغمضي العيون أو ناظرين إلى الأرض!

وظل هذا الاعتقاد قائمًا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عندما احتل الجيش الأمريكي اليابان، وأجبر الإمبراطور هيروهيتو أن يُذيع بيانًا بصوته يعلن فيه أنه بشر كغيره من الناس، وأنه ليس إلهًا، ولا يمت للآلهة بصلة، وقد آذى هذا الإعلان مشاعر اليابانيين، ولم تختفِ فكرة ألوهية الإمبراطور نهائيًّا إلا بعد نشوء جيل جديد تربَّى على مناهج دراسية تركز على نفي هذه الفكرة ونقدها.

ما يعنينا هنا أن الشعب الياباني صاغ لنفسه — بهذه الأسطورة — هوية خاصة في القرن الأول للميلاد، وكان — في نفس الوقت — يتصل تجاريًّا وثقافيًّا بالصين، فتعلَّم

اليابانيون مِن الصين الشيء الكثير فيما يتعلق بأمور الحياة اليومية في الزراعة وبناء المدن وغير ذلك مِن مُتطلبات الحياة، كما نقلوا عن الصين طريقة الكتابة الصينية باستخدام تراكيب رمزية تُخَط بطريقة معينة لتُعبِّر عن حركات صوتية، وقد جاءت «البوذية» إلى اليابان عبر الصين في القرن الثالث الميلادي، كما جاءتها «الكنفوشية» من الصين فيما بعد، وقد طوَّع اليابانيون كل ما اقتبسوه من الصين أو تعلموه منها لخدمة متطلبات حياتهم بقدر ما طوَّعوا «البوذية» و«الكنفوشية» لتتفق كلٌّ منهما مع «الشنتو» العقيدة اليابانية المتوارثة.

ولا يعني إضفاء القداسة على الأسرة الإمبراطورية الحاكمة أن اليابان عاشت في ظل إدارة مركزية تقبض على زمام الأمور في البلاد دون منازع، فقد شهد تاريخ اليابان صراعاتٍ بين الطامعين في السلطة جرت فيها الدماء أنهارًا، شارك في بعضها أمراء من البيت الإمبراطوري، كما شارك فيها بعضُ القادة العسكريين، وحاول كلٌّ مِن هؤلاء ومَن شايعه مِن الأتباع أن تكون له اليد العُليا في البلاط الإمبراطوري ولم يكن أمام الإمبراطور سوى أن يمنح بركاته واعترافه لمن غلب، فيخلع عليه مِن الألقاب ما يعطيه حقَّ النيابة عن الإمبراطور في حكم البلاد، وفي بعض المراحل من تاريخ اليابان كانت السلطة الفعلية للإمبراطور لا تتجاوز أسوار قصره في مدينة كيوتو التي كانت عاصمة البلاد.

أما المتنافسون على السلطة فكان لَمن غلب منهم حق حكم البلاد حكمًا مطلقًا — باسم الإمبراطور — بل وتكوين إدارة خاصة به تتولى إدارة أمور البلاد، ويخضع لها الجميع، يختار لها مقرًّا بعيدًا عن العاصمة كيوتو حتى يتخلص مِن دسائس رجال البلاط؛ فكانت مدينة كاماكورا مقرًّا لهذه الإدارة التي عُرِفَت باسم الباكفو (أي الحكومة) فيما بين القرنين الثاني عشر والرابع عشر، وعادت إلى كيوتو نحو ١٣٠ عامًا لتسود البلاد بعد ذلك فترة من الفوضى والحرب الأهلية التي كان كل طرف فيها يدَّعي الدفاع عن الإمبراطور ومصالح الأسرة الإمبراطورية المُقدَّسة، واستمرت خمسة عشر عامًا نجح في ختامها أحد القادة العسكريِّين في إعادة الوحدة إلى البلاد لينتهي حكمه على يد زميل له، نصَّب نفسه حاكمًا على البلاد باسم الإمبراطور واختار مدينة إيدو Edo عاصمة لإدارته وتعاقبت أسرته على حكم البلاد لما يزيد عن القرنين ونصف القرن (١٦٠٣–١٨٦٨م)، وهي أسرة طوكوجاوا التي كان كبيرها يتولى منصب الشوجون وهو منصب عسكري إداري كبير، يخلعه عليه الإمبراطور ويفوضه أمر إدارة البلاد نيابةً عنه، على نحو شبيه بوزارة التفويض في الدولة العباسية، بل كان وضع الإمبراطور — في ظل ذلك النظام — يماثل وضع الخليفة العباسي،

معبد نارا: عصر نارا، القرن الثامن.

وكان وضع الشوجون يماثل وضع السلطان في العهود السلجوقية والأيوبية والمملوكية في تاريخ الإسلام.

واتجه نظام طوكوجاوا الإقطاعي إلى انتهاج سياسة تضمن استمراره، قامت على تجميد بُنيان المجتمع من خلال القيود والضوابط التي فُرِضت على كل طبقة مِن طبقاته؛ فكان لكلٍّ مِنها زيُّها الخاص وعاداتها الخاصة، وقيمها السلوكية الخاصة بها، والتي تختلف كثيرًا عن الطبقات الأخرى، وكان التميز واضحًا جليًّا بين طبقة المحاربين (الساموراي) وطبقة العامة من الفلاحين، فأصبح المجتمع — في ذلك العصر — يشتمل على مجموعة من الفئات الاجتماعية التي تعلو بعضها بعضًا تبعًا لدرجة سموها من الناحية الاجتماعية، ولم يجد الناس غضاضةً في هذا التميُّز الاجتماعي لأن فكرة «المساواة» لم تكن واردة في عقيدة «الشنتو» التي يؤمن بها اليابانيون، فالناس — عند الشنتو — غير متساوين؛ لأنَّ دماءَهم ليست واحدة؛ الإمبراطور — مثلًا — تجري في عروقه دماء الآلهة، وعِلية القوم تجري في عروقهم دماء نبيلة، أما عامة الناس (الفلاحون) فتجري في

رابية مقبرة الإمبراطور «نينتوكو» أوائل القرن الخامس – محافظة أوساكا.

عروقهم دماء عادية، وكذلك الحال بالنسبة للتجار (وإن كانوا أدنى منزلة من الفلاحين)، أما المنبوذون فهم ليسوا من البشر، والدماء التي تجري في عروقهم دماء حيوانية.

كذلك حرص نظام طوكوجاوا على إبعاد كل تأثير أجنبي محتمل على البنيان الاجتماعي للبلاد، ولما كان تأسيس النظام قد واكب المد الاستعماري الأوروبي الإسباني والبرتغالي والهولندي في الشرق الأقصى، فقد حرصت حكومة طوكوجاوا على إبعاد البلاد عن أية مؤثرات قد تَفِد من الغرب، ومن ثَم حرم النشاط التبشيري المسيحي، وطرد التجار الإسبان (عام ١٦٢٤م) والبرتغاليين (عام ١٦٣٨م) وكان قد صدر قبلها بعام (أي عام ١٦٣٧م) قرار يمنع سفر اليابانيين خارج البلاد، نص على توقيع عقوبة الإعدام على أي شخص يغادر البلاد وذلك فور عودته إليها.

واقتصر الاتِّجار مع العالم الخارجي على محطة تجارية واحدة، أُقيمت فوق جزيرة صناعية في مواجهة ميناء نجاساكي، سُميت بجزيرة ديشيما، وكان يفصلها عن ساحل

رسم يُصوِّر حرب أونين – عصر كاماكورا.

نجاساكي جسر متحرك يُنصَب في النهار ويُرفَع في الليل وسمح لكل من الصينيين والهولنديين بالاتِّجار مع اليابان على أرض تلك الجزيرة وحدها، وتحت الرقابة المشددة لحكومة طوكوجاوا.

وقبعت أسرة طوكوجاوا على قمة الهرم الاجتماعي يليها حكام المقاطعات ثم العسكر (الساموراي)، هم جميعًا يُكوِّنون كيانًا اجتماعيًّا متعدد الشرائح يمثل الحكام، وكان الفلاحون يُشكلون كيانًا اجتماعيًّا أدنى مرتبة، وينقسمون بدورهم إلى أصحاب الحيازات الزراعية يليهم من حيث المنزلة الاجتماعية الفلاحون المعدمون، وتحمَّل الفلاحون عبء إعالة طبقة الحكام بما يقدمون من ضرائب باهظة لم تترك لهم إلا فائضًا محدودًا لا يكاد يكفي لإقامة أَوْد عائلاتهم، حتى شاع بينهم وأد الأطفال عند ولادتهم تخلصًا من نفقة تربيتهم وكانوا يرهنون الذكور من أبنائهم مقابل ما يقترضون من ديون وباعوا بناتهم للاشتغال بالحانات والدعارة لسداد ما عليهم من ديون، وحرم عليهم الانتقال من قراهم، وقد أدَّى بؤس الفلاحين — في نهاية الأمر — إلى انفجار ثوراتهم في مطلع القرن التاسع عشر، وجاء الحِرفيون في المرتبة التالية للفلاحين، يليهم التجار؛ لأنهم — حسب الثقافة التقليدية السائدة — يحصلون على الثروة دون عمل، ويشجعون على الحياة

ميثاق عصر إيدو.

المرفهة، ويُفسدون عقول الناس، ويقف المنبوذون خارج السلم الاجتماعي باعتبارهم أدنى منزلة من البشر، ويندرج في تلك الفئة من وُلدوا لآباء من المنبوذين أو مَن يشتغلون بمهن دنيئة كالجزارين والدبَّاغين والحلاقين وكذلك المعوقين وأصحاب العاهات البدنية حتى لو كانوا — أصلًا — من أبناء الفلاحين أو الحِرفيين.

وجرت العادة على استبعاد المنبوذين من التعداد الرسمي وإسقاط أماكن سكناهم من خرائط المدن، وكذلك استبعاد الطرق التي تمر بمساكنهم عند تقدير المسافات، وكان عليهم الإقامة في أماكن خاصة معزولة في أطراف المدن، واعتبرت نفس المنبوذ مُعادِلة لسُبْع نفس من نفوس غيرهم عند القصاص.

ولكن النظام الإقطاعي الذي أقامته أسرة طوكوجاوا في اليابان، والذي عُمِّر ما يزيد عن القرنين من الزمان، بدأ يعاني من الأزمات الاقتصادية اعتبارًا من مطلع القرن الثامن عشر، تلك الأزمات التي أخذت تنخر في النظام حتى أودت به في نهاية الأمر. وترجع أسباب تلك الأزمات إلى عجز موارد الزراعة عن تلبية الحاجات المتزايدة للحكام، مما اضطرهم إلى التوسع في الاستدانة من التجار في مقابل إفساح مجال العمل لهم، فتدخل التجار في الإنتاج الزراعي لتشجيع زراعة المحاصيل النقدية، وإقامة بعض الصناعات، وخاصة الصناعات الغذائية مما أدى إلى تجاوز حدود العزلة التي فرضتها الحكومة على القرى، وبدأت القرى والمدن تتصل ببعضها البعض عن طريق التبادل التجاري.

بعثة تنصيرية برتغالية في اليابان.

وازداد الحكام حاجة إلى القروض التي يفرضون على التجار تقديمَها لهم بقدر ما ازداد صغار الفلاحين بؤسًا وفقدوا حيازتهم لعجزهم عن سداد ديونهم، كما ازداد أثرياء الفلاحين ثراءً، ومع تفاقُم هذا الخلل الاجتماعي لم يجد الفلاحون سبيلًا سوى الثورة، فتعددت ثورات الفلاحين وأرهقت الإدارة في مقاومتها.

وجاء الضغط الغربي ليلعب الدور الأساسي في تفويض نظام طوكوجاوا، فبرغم العزلة التي فرضها النظام على البلاد، لم تتركها القوى الغربية وشأنها فكانت روسيا في طليعة الدول الأوروبية التي رَنَت ببصرها إلى اليابان منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر، كما أخذت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية يُبدِيان اهتمامًا بفتح موانى اليابان للتجارة الدولية، ولكن حكومة طوكوجاوا أصدرت أمرًا عام ١٨٢٥م إلى حكام المقاطعات بمَنع السفن الأجنبية مِن الاقتراب مِن الشواطئ اليابانية، وبعدما وصلت إلى اليابان أنباء هزيمة الصين في حرب الأفيون، أخذت حكومة طوكوجاوا تعزز قواتها العسكرية — تحسُّبًا للمستقبل — عن طريق صناعة المدافع وتدريب الرجال على استخدامها. وعندما أدركت أن ضغط القوى الأجنبية أقوى من أن يُقاوَم سمحت (عام ١٨٤٢م) بتزويد السفن الأجنبية التي ترد إلى مرافئ اليابان — مُضطَرَّة — بالطعام والماء والوقود دون الدخول معها في علاقات تجارية، ورفضت اليابان الاستجابة لنصيحة ملك هولندا (١٨٤٤م) بضرورة فتح موانيها للتجارة الخارجية.

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أقدر من غيرها من الدول على إجبار اليابان على فتح موانيها أمام العالم الخارجي، وبعد محاولات سلمية متعددة اقتحمت عمارة بحرية مُكوَّنة من أربع سفن حربية خليج إيدو (٨ يوليو ١٨٥٣م) بقيادة الكومودور ماثيو بيري مُتجاهِلة تحذيراتِ قوارب الحراسة اليابانية، ورفض بيري الانسحاب قبل أن يحصل على رد الشوجون على رسالة الرئيس الأمريكي التي طلب فيها ضمان المعاملة الإنسانية الكريمة للبَحَّارة الذين تتحطم سفنهم أمام الشواطئ اليابانية، والسماح للسفن الأمريكية بدخول الموانى اليابانية للتزود بالطعام والوقود، وقيام علاقات تجارية — إن أمكن — بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وأمهل بيري السلطات اليابانية ثلاثة أيام لتلقي الرد على رسالة الرئيس الأمريكي، ولما كان ذلك يعني تعرض إيدو — مركز الحكومة — للقصف في حالة الرفض، فقد اضطُرت إلى التسليم بالمطالب الأمريكية، وسمحت للعمارة الأمريكية بإلقاء مراسيها في ميناء أوراجا، عندئذٍ اكتفى بيري بتسليم رسالة الرئيس الأمريكي للشوجون، وأبلغه أنه سيحضر في العام التالي لتلقي الرد رسميًّا.

انقسمت الطبقة الحاكمة على نفسها في كيفية الخروج من المأزق الذي وُضِعت فيه، فعلى حين رأى البعض ضرورة «صد البرابرة» عارض البعض الآخر ذلك لخطورته على مصير البلاد، واضطُرت حكومة طوكوجاوا — لأول مرة — أن تلجأ إلى البلاط الإمبراطوري وإلى حكام المقاطعات طلبًا للرأي، مما أدى إلى إتاحة فترة ذهبية للمعارضة السياسية،

فوحَّد دعاة إعادة السلطة كاملة إلى الإمبراطور صفوفهم مع المعادين للتدخل الأجنبي للعمل على تصفية نظام طوكوجاوا.

وذهبت الغالبية العظمى من الردود التي تلقتها الحكومة إلى التمسك بسياسة العزلة مع تجنب التورط في الحرب مع القوى الأجنبية بأي ثمن، وهو أمر صعب التحقيق، ورأت الأقلية أنه لا بد من المواجهة العسكرية ضد الاحتلال الأجنبي، وإزاء ذلك استقر الرأي على إرجاء الرد على المطالب الأمريكية لأطول فترة زمنية ممكنة، ولكن بيري بادر بالقدوم إلى خليج إيدو — مرة أخرى — في أوائل عام ١٨٥٤م على رأس عمارة من ثماني سفن حربية وارتعدت فرائص حكام إيدو أمام مظاهر القوة تلك فوافقوا على فتح ميناءَين أمام السفن الأمريكية هما هاكوداتي في جزيرة هوكايدو، وشيمودا على طرف شبه جزيرة إيزو، كما وافقوا على مراعاة معاملة البحارة معاملة كريمة والسماح لقنصل أمريكي بالإقامة في شيمودا.

وتضمنت الاتفاقية التي وقعت بهذا الشأن (٣١ مارس ١٨٥٤م) نصًّا على معاملة الولايات المتحدة الأمريكية معاملة الدولة الأولى بالرعاية رغم أن الاتفاقية لم تنصَّ على قيام علاقات تجارية بين البلدين.

وما لبثت بريطانيا وفرنسا وروسيا وهولندا أن وقَّعت مع اليابان اتفاقيات مماثلة حطمت أسوار العزلة التي فرضتها اليابان على نفسها، وحددت بذلك بداية النهاية لحكومة طوكوجاوا؛ لأن استسلامها للتدخل الأجنبي أعطى المعارضين لها سلاحًا ماضيًا لمهاجمتها بحجة عجزها عن الدفاع عن البلاد في مواجهة التدخل الأجنبي.

وفي أغسطس ١٨٥٦م، أرسلت الحكومة الأمريكية تاونسند هارس إلى ميناء شيمودا للضغط على الحكومة اليابانية من أجل توقيع معاهدة تجارية، وبعد مفاوضات طويلة حرص خلالها هارس أن يذكر للجانب الياباني أن أساطيل الدول الأوروبية تستعد للإقلاع صوب اليابان بعد انتصارها على الصين، وأن اليابان سوف تُضطَر إلى تقديم المزيد من التنازلات والامتيازات لتلك الدول ما لم تسارع بتوقيع المعاهدة مع الولايات المتحدة التي تصبح نموذجًا للتعامل بين اليابان والدول الأوروبية، لذلك سارع ممثل الشوجون بالتوقيع على المعاهدة مع هارس (٢٩ يوليو ١٨٥٨م) وبموجبها تقرر فتح ثلاثة موانٍ جديدة أمام التجارة الأمريكية فورًا، على أن تضاف إليها اثنتان فيما بعد، وسمح للأجانب بالإقامة في إيدو وأوساكا اعتبارًا من عام ١٨٦٢م بالنسبة للأولى، وعام ١٨٦٣م بالنسبة للثانية، وأصبح المواطنون الأمريكيون — بموجب المعاهدة — خارج دائرة السلطة القضائية

اليابانية، كما ضمنت لهم حرية العبادة، وبمجرد توقيع المعاهدة الأمريكية اليابانية، وقَّعت حكومة طوكوجاوا معاهدات مماثلة مع بريطانيا وفرنسا وروسيا وهولندا.

وأدَّى الانفتاح على العالم الخارجي إلى احتكاك اليابانيين في الموانى والمدن التي فُتِحت للتجارة الخارجة (وخاصة يوكوهاما) بالأجانب في محاولة للتعرُّف على ثقافتهم، وأنشأت الحكومة مدرسة لتعليم موظفيها اللغات الأجنبية، كما أرسلت الوفود الرسمية وبعثت الطلاب إلى أمريكا وأوروبا، وأقبل بعض الشباب على دراسة اللغات الأجنبية على أيدي المبشرين الأجانب وبعض المعلمين من أهل البلاد، وعلى الصعيد الاقتصادي زاد الطلب الخارجي على السلع اليابانية، وخاصةً الحرير الخام مما أدَّى إلى التوسُّع في الإنتاج وارتفاع أسعار السلع محليًّا، كما لعب التجار الأجانب دورًا خطيرًا في نزح الذهب من اليابان بما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الياباني.

ولا ريب أن هذه التطورات التي نتجت عن سياسة الانفتاح على العالم الخارجي زادت من فعالية المعارضة السياسية لنظام طوكوجاوا، واكتسبت حركة استرداد سلطة الإمبراطور ومعاداة الأجانب العديد من الأنصار من بين الساموراي، ووَجَّهت الحركة اللوم إلى الحكومة لإبرامها المعاهدات مع الدول الأجنبية دون الحصول على موافقة الإمبراطور، ونظم أعضاء تلك الحركة حملة اغتيالات طالت بعض كبار رجال الحكومة وبعض الأجانب، وانضم إلى المعارضة بعض حكام المقاطعات الجنوبية فحرَّكت قواتها ضد الباكفو (حكومة طوكوجاوا) وأنصارها من رجال البلاط الإمبراطوري، وبذلك أصبحت البلاد على شفا حرب أهلية.

وأيقن المعارضون لسياسة الانفتاح على الخارج أنه لا سبيل لإنقاذ البلاد سوى الإطاحة بالباكفو، وإقامة حكومة مركزية قوية تدخل الإصلاحات العسكرية والمدنية، وإزاء تفاقم الأوضاع المنذرة بوقوع حرب أهلية اضطُر الشوجون إلى تقديم التماس إلى الإمبراطور الجديد مايجي طلب فيه إعادة السلطة الإدارية الكاملة للإمبراطور (نوفمبر ١٨٦٧م) حلًّا للأزمة التي تواجهها البلاد، واقترح تأسيس مجلسين لمعاونة الإمبراطور يضم أحدهما نبلاء البلاط، ويتكوَّن الآخر من مجموعة منتقاة من الساموراي، على أن يصبح الشوجون — في ظل النظام الجديد — بمثابة رئيس للوزراء.

وفي آخر يناير ١٨٦٨م، أصدر الإمبراطور مرسومًا قضى بتجريد أسرة طوكوجاوا من إقطاعاتهم، وإلغاء الشجونية وتورط الشوجون في القيام بعمل عسكري موجه ضد حكام المقاطعات الذين وقفوا وراء إصدار هذا المرسوم الإمبراطوري، فلقيت قواته هزيمة

منكرة قرب كيوتو، وفرَّ عائدًا إلى إيدو حيث أصدر أوامره بتسليم المدينة للقوات المؤيدة للإمبراطور دون قتال (إبريل ١٨٦٨م) وبذلك طويت صفحة من تاريخ اليابان اقتلعت معها جذور النظام الإقطاعي، وتركت التربة صالحة لقيام نظام جديد صنع النهضة اليابانية الحديثة.

الحروب الأهلية في اليابان.

الفصل الأول

دعائم النهضة

بدأ عهدٌ جديد في تاريخ اليابان، وتغير اسم إيدو Edo — التي أصبحت عاصمة البلاد — إلى طوكيو Tokyo (وتعني العاصمة الشرقية) وفي ربيع العام التالي، انتقل الإمبراطور من كيوتو إلى العاصمة الجديدة ليعلن بذلك بداية عصر مايجي (وتعني الحكم المستنير)، وقُدِّر لذلك العصر أن يستمر حتى عام ١٩١٢م، ولكن الانتقال من عصر إلى آخر يعني الكثير؛ لأنه ليس مجرد تغيير لسلطةٍ أو شخصِ مَن يُمسك بمقودها، ولكنه تغيير لمجتمع بأسره، شمل واقعه الاقتصادي والاجتماعي، كما شمل أداة الحكم والقوة التي تمسك بزمام الأمور في البلاد، كما تغيرت الأفكار والعادات والقيم الاجتماعية، أو — بعبارة أخرى — كان التغيير إرساءً لدعائم النهضة التي حققتها اليابان، ونُقِلت نتيجةً لها من هامش العالم إلى قلبه.

كان الإمبراطور متسوهيتو (الذي لُقِّب بمايجي) عند بداية العهد الجديد صبيًّا في السادسة عشرة من عمره، لا يمتلك من الخبرة السياسية والاستعداد الفكري ما يؤهله لتغيير النظام القائم، فلم يكن سوى رمز للحركة الجديدة، وظل كذلك — إلى حدٍّ كبير — طوال حكمه، أما السلطة الحقيقية في بداية العهد، فكانت بيد مجموعة صغيرة من نبلاء البلاط، بالإضافة إلى حفنة من العسكريين (الساموراي) الذين ينتمون إلى المقاطعات التي ساهمت في صنع النظام الجديد، وكوَّنوا معًا النخبة الحاكمة التي صنعت النهضة.

وكان على القيادة الجديدة أن تواجه المشكلات المُلحَّة، وعلى رأسها إصلاحُ ماليةِ البلاد، ومقاومة الزحف الغربي، وكان حل المشكلة الأخيرة يرتبط بحل الأولى؛ لأن مواجهة الأطماع الغربية تتطلب إيجاد قاعدة صلبة يقوم عليها اقتصاد البلاد، وإقامة مثل تلك القاعدة يحتاج إلى إدخال تغييرات جذرية على الواقع الاقتصادي للبلاد، يجعلها قادرة على الوقوف أمام الدول الغربية وقفة الند للند.

كوبري يؤدي إلى قصر الإمبراطور – طوكيو.

ولم يكن ذلك يحتمل الإرجاء؛ لأن الخطر الغربي كان ماثلًا؛ فبريطانيا وفرنسا كانتا تتربصان باليابان الدوائر، وأيقن القادة الجدد أن قيام حربٍ أهلية قد يُتيح الفرصة أمام الدولتين للتدخل المسلح، أضِف إلى ذلك ضعف مركز اليابان في سلسلة المعاهدات غير المتكافئة التي أجبرت على إبرامها مع الدول الغربية، والتي سلبتها حقها في تقرير الضرائب الجمركية، واستثنت الأجانب من الخضوع للقضاء الياباني، وأعطت الدول الغربية حقوق الدولة الأولى بالرعاية دون أن يكون لليابان نفس الحق.

وأدرك قادة العهد الجديد أن الدول الغربية استهانت ببلادهم لتخلفها حضاريًّا عن الغرب، وخاصة في المجال الاقتصادي والعسكري، فعملوا على اللحاق بالغرب في هذين الميدانين، ومن ثَم اتخذوا من شعار «إثراء الأمة وتقوية الجيش» شعارًا لانطلاق النهضة وكان ذلك يعني إقامة دولة حديثة على النمط الغربي.

وهكذا وجد الرجال — الذين حملهم إلى السلطة عداؤهم للغرب — أنفسهم في موقف يلزمهم بإقامة علاقات ثقافية وتجارية وثيقة مع دول الغرب التي تملك وحدها مفاتيح الخبرة التقنية والعلم الحديث.

وجاءت الإشارة إلى ضرورة انفتاح اليابان تمامًا على العالم الخارجي رغم المعارضة لذلك ضمنًا في المرسوم الإمبراطوري الصادر في ١٤ من مارس ١٨٦٨م، وعُرف باسم «ميثاق العهد ذو المبادئ الخمسة» فنصَّ على:

(١) إقامة مجالس استشارية على نطاق واسع، وتقرير أمور البلاد بمعرفة الرأي العام.

(٢) اتحاد جميع الطبقات — العليا والدنيا — في إدارة البلاد بفعالية تامة.

(٣) السماح لعامة الناس بانتهاج السبل التي يختارونها كالموظفين المدنيين والعسكريين، حتى لا تؤدي اللامبالاة العامة إلى إفساد البلاد.

(٤) حظر ممارسة العادات السيئة القديمة، وإرساء القواعد على الأسس القانونية العادلة الخاصة بالسماء والأرض.

(٥) التماس المعرفة من شتى أرجاء العالم لتقوية دعائم الحكم الإمبراطوري.

الإصلاح الإداري

وجاء التطبيق العملي لهذه المبادئ في النظام الإداري الذي صدر به مرسوم إمبراطوري عام ١٨٦٨م، أصبحت السلطة العليا في البلاد — بموجبه — بيد «مجلس الدولة» الذي ضم ثلاثة أقسام: قسم تشريعي، وقسم تنفيذي، وثالث قضائي، وبذلك تحقَّق — نظريًّا — مبدأ الفصل بين السلطات الذي يعكس التأثُّر «الشكلي» بالنظم السياسية الغربية؛ لأن التطبيق العملي لذلك المبدأ ظل غائبًا، وأُدخِلت تعديلات أخرى على النظام الإداري في صيف ١٨٦٩م، ثم استقر النظام في صيف ١٨٧١م، واستمر كذلك حتى أدخل النظام الوزاري عام ١٨٨٥م، فأصبح «مجلس الدولة» ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

(١) **مجلس مركزي** برياسة المستشار، يضم في عضويته مَن عُرِفوا بالنواب، ثم استبدل بهم — فيما بعد — وزراء من المجلسين الآخرين، وعدد من المستشارين.

(٢) **مجلس اليسار**، وكانت وظيفته في الأصل تشريعية، غير أنه كان بمثابة هيئة استشارية لصناع القرار.

(٣) **مجلس اليمين**، ويضم الهيئة التنفيذية ممثلة في الوزراء ونوابهم، وكانت الهيئة التنفيذية تتكون من وزارات الخارجية والمالية والحربية والأشغال العامة وشئون البلاط، والتعليم والشنتو (العقيدة) والعدل ثم أُضِيف إليها وزارة الداخلية عام ١٨٧٣م.

وقد تم إلغاء نظام المقاطعات في أغسطس ١٨٧١م، فقُسمت البلاد إلى محافظات تضم كل منها عددًا من الوحدات الإدارية، وتنقسم كل وحدة إلى عدد من الوحدات الإدارية الأصغر، واحتفظت الحكومة لنفسها بحق تعيين المحافظين.

رسم لطبقة النبلاء من القرن الثامن عشر.

الإصلاح الاجتماعي

كان إلغاء النظام الإقطاعي يتطلب — بالضرورة — تعديل النظام الطبقي بما يتلاءم مع الأوضاع الجديدة، وقد وضعت الحكومة تصنيفًا للقوى الاجتماعية (عام ١٨٦٩م) جعل من أرستقراطية البلاط وحكام المقاطعات السابقة طبقة واحدة عُرفت باسم «النبلاء».

يليهم طبقة الساموراي التي ضمت شريحتين إحداهما لكبار الساموراي والأخرى لصغارهم، وفي عام ١٨٧٠م أصبح من حق العامة اتخاذ ألقاب العائلات، وسُمح في العام التالي بالتزاوج بين الطبقات العليا والدنيا، كما سُمِح للعامة بارتداء الملابس الرسمية الخاصة بالمناسبات وركوب الخيل في أسفارهم (وهي حقوق كانت مقصورة على الساموراي وحدهم)، وحُظِر على الساموراي حظرًا تامًّا قتل العامة دون رحمة (وهو حق إقطاعي كانوا يتمتعون به منذ القدم) وسُمِح للنبلاء وكبار الساموراي بالاشتغال بالزراعة والتجارة والصناعة، واستُثنِيَ من ذلك من يتقلد منصبًا حكوميًّا.

وفي عام ١٨٧٢م، أعادت الحكومة تصنيف القوى الاجتماعية من جديد، فجعلتهم ثلاث طبقات: النبلاء وكبار الساموراي والعامة وبذلك دخل صغار الساموراي ضمن طبقة العامة، كما أُلحِق المنبوذون — نظريًّا — بطبقة العامة، وأصبحت الطبقات سواءً أمام القانون (نظريًّا أيضًا) فمن الناحية العملية حظي النبلاء وكبار الساموراي باستثناءات قانونية كثيرة، فكان لهم أن يدفعوا غرامة مالية بدلًا من معاقبتهم بالسجن في حالة الإدانة في قضايا الجنح، والجنايات، ونال موظفو الحكومة — على اختلاف مواقعهم الاجتماعية — نفس الاستثناءات.

واضطُرت الحكومة (في خريف ١٨٧٢م) أن تسنَّ قانونًا يجرم الاسترقاق وتجارة الرقيق، غير أن استرقاق النساء ظل سائدًا في اليابان حتى ثلاثينيات القرن العشرين (بصورة اختيارية) حيث استمر الفلاحون يبيعون بناتهم سدادًا لديونهم ليعملن بالحانات وبيوت الدعارة.

وكان إلغاء التقسيم الطبقي الإقطاعي وتطبيق نظام المعاشات للساموراي، ثم استبدال سندات الدولة بالمعاشات يمثل تجريدًا شبه كامل للساموراي من امتيازاتهم المادية، مما جعلهم يتذمرون من النظام الجديد ويقومون بحركات تمرد ضده شهدتها السبعينيات من القرن التاسع عشر، ولم تتجاوز نسبة مَن التحقوا بوظائف الدولة مِن الساموراي العشرة بالمائة، فاشتغلوا بالتدريس، أو التحقوا بخدمة الجيش الحديث أو الشرطة، أما الباقون فاشتغل بعضهم بالزراعة والتجارة والحِرَف، وعضَّ الفقرُ بنابِه بعضَهم فاضطُروا أن يبيعوا بناتهم لبيوت الدعارة من أجل الحصول على ما يقتاتون به.

فتاة من الجيشا.

الإصلاح القضائي

كان النظام القضائي في عهد طوكوجاوا يختلف باختلاف المركز الاجتماعي للمتقاضين، واقتصرت مهمة القضاة على التوفيق بين المتخاصمين.

ووقف هذا النظام عقبة أمام محاولات حكومة مايجي إقناع الدول الغربية بتعديل المعاهدات غير المتكافئة ما دامت اليابان لا تأخذ بنظم التقاضي الغربية، وما لم تنسج قوانينها على منوال الغرب.

لذلك كانت حكومة مايجي حريصة على إصلاح النظام القضائي على نحو تتقبله الدول الغربية، وتوافق على خضوع رعاياها له عند النظر في تعديل المعاهدات، ووقع اختيار الحكومة على النظام الفرنسي الذي يعتمد على القضاة المُحترِفين، ولا يسمح باستخدام نظام المحلفين، ولكنَّ النظام الجديد كان مُحقِّقًا لمبدأ «السيادة بالقانون» وليس لمبدأ «سيادة القانون» على نحو ما عُرِف في الغرب، فرغم أنَّ النظام جاء مؤكدًا للحكم عن

طريق القوانين، إلا أنه لم يضع حدودًا أو ضوابطَ لصلاحيات السلطة الإدارية في ميدان التشريع، فلم تتحقق سيادة القانون القائمة على الاعتراف بحقوق الإنسان، وإشراك الشعب في صياغة القوانين والاقتراع عليها إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

وتضمَّن النظام القضائي الجديد المحاكم الجزئية التي كان الفصل فيها من سلطة رجال الشرطة، ثم محاكم الأقاليم، فمحاكم الاستئناف ومحكمة النقض، كما أنشئت محكمة إدارية خاصة للبت في المنازعات التي تدخل السلطات الإدارية طرفًا فيها، وكان ذلك يعني عدم خضوع السلطات الإدارية للقضاء العادي بدرجاته المختلفة.

وأُعِد قانون العقوبات عام ١٨٨٠م بمعاونة خبير فرنسي، كما أُعِد القانون التجاري بمعاونة خبير ألماني وكذلك الحال بالنسبة للقانون المدني، وقد طُبِّق قانون العقوبات عام ١٨٩٠م، والقانون المدني عام ١٨٩٨م، أما القانون التجاري فطُبِّق عام ١٨٩٩م.

الجيش الحديث

رأى رجال نظام مايجي أن إقامة حكومة مركزية قوية، قادرة على مواجهة التحديات الخارجية، يتطلب — بالضرورة — إقامة أداة عسكرية قوية تدين بالولاء للحكومة المركزية وحدها، ومن ثَم اتفقت وجهات النظر على ضرورة تأسيس جيش وطني حديث، ولكنها اختلفت حول طريقة تكوينه؛ فهناك من رأى تكوين الجيش من الساموراي الذين جاءوا من المقاطعات الثلاث التي لعبت دورًا هامًّا في تصفية النظام القديم، وهناك من رأى إقامة جيش وطني يعتمد على التجنيد الإجباري العام، وبعد صِراعٍ بين أصحاب الاتجاهين لعب فيه الساموراي دورًا عنيفًا للدفاع عن مصالحهم ووجودهم بلغ حد اغتيال من دعا للتجنيد الإجباري العام أساسًا لتكوين الجيش الوطني، صدر قانون التجنيد الإجباري (يناير ١٨٧٣م) ليجعل من «ضريبة الدم» أساسًا للخدمة في الجيش الجديد.

وبموجب قانون التجنيد، يتم اختيار عدد معين من الشباب حسب درجة الإنتاج الزراعي في القرية، على أن تتراوح أعمارهم بين العشرين والثلاثين، يُجنَّدون لمدة أربع سنوات يُسمح بعدها لمن يشاء أن يستمر في الخدمة متطوعًا، وحدد القانون أسلوب معاملة المجندين ماليًّا، وأناط بوزارة الجيش والبحرية مهمة الإشراف على التجنيد.

ورغم الصعوبات التي واجهت تطبيق قانون التجنيد بسبب مقاومة السَّواد الأعظم من الفلاحين له، أصبح الجيش الإمبراطوري الجديد قوة عسكرية ذات شأن، وبحلول عام ١٨٨٣م كان جميع جنود الجيش مِن المجندين للخدمة الوطنية، وتقبَّل الساموراي نظام

احتفال لضباط الساموراي بزيهم التقليدي.

الجيش الحديث عندما خدم بعضهم فيه كضباط، واتُّخذ النظام العسكري الألماني أساسًا للجيش الياباني.

كذلك شغلت حكومة مايجي بإنشاء قوة بحرية حديثة ولكن خطواتها — في هذا السبيل — كانت وئيدة، فأنشِئت إدارةٌ خاصة للبحرية عام ١٨٧٢م، وكانت اليابان تعتمد على الدول الأوروبية — وخاصة بريطانيا — في بناء سفنها الحربية، وفي الاستفادة بخبرتها العسكرية البحرية.

وقد ازداد عدد القطع البحرية اليابانية بمرور الزمن: مِن سبع عشرة سفينة حربية بلغت حمولتها ١٣ ألف طن (عام ١٨٧٣م) إلى ثمانٍ وعشرين سفينة حربية بحمولة قدرها ٨٧٦٠٠ طن، وأربعة زوارق طوربيد عند قيام الحرب الصينية-اليابانية (عام ١٨٩٤م)، وبحلول عام ١٨٨٢م كانت البحرية اليابانية قد استغنت عن المدربين الأجانب استغناءً تامًّا، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى كانت اليابان تحتل المركز الثالث بين القوى البحرية العالمية الكبرى.

ورغم تكوين الجيش الحديث الذي يقوم على أساس الخدمة العامة والولاء للوطن، لم تستقر تلك المفاهيم في أذهان الجنود والضباط الذين تعوَّدوا الولاء للأقاليم التي تربوا فيها وجاءوا منها، مما جعل الحاجة ماسَّة إلى إصدار مرسوم إمبراطوري (عام ١٨٨٢م)

ليؤكد معاني الولاء والواجب والطاعة التي يجب أن يتحلى بها الجنود والضباط، وأكد — أيضًا — أن للجيش الوطني دورًا خاصًّا في خدمة الإمبراطور.

التعليم الحديث

انتعشت آمال المعلمين التقليديين — عند قيام نظام مايجي — لجعل الشنتو والكنفوشية قاعدة النظام التعليمي في العهد الجديد الذي كان يعني — بالنسبة لهم — إحياء القيم التقليدية للأمة اليابانية، وفي عام ١٨٦٩م، اختير أحد هؤلاء المعلمين للإشراف على «مكتب التعليم» وكانت النية تتجه — عندئذٍ — نحو جعل الشنتو عقيدةً رسميةً للبلاد، وأساسًا لنظام التعليم فيها، وحدد المرسوم الإمبراطوري الصادر عام ١٨٧٠م أهداف التعليم بأنها «احترام طريق الآلهة الممتلئ بالنور، وتنقية العلاقات الإنسانية ... وخدمة البلاط الإمبراطوري.»

وأُعيد فتح المدرسة الكنفوشية التي كانت تزاول نشاطها في عهد طوكوجاوا، وأصبحت مركزًا للدراسات الشنتوية والكنفوشية.

ولكن ذلك التيار المرجعي انقلب على عقبيه نتيجة تصدي دعاة حركة «التحضُّر والتنوير» له، فقد كانوا يرون أن تحويل اليابان إلى دولة حديثة لا يتحقق إلا بتبني الأفكار التربوية الغربية ووضعِها موضع التطبيق، وما لبث الأخذ بالأفكار التربوية الغربية وتطويعها لحاجات المجتمع الياباني أن نال تأييد واهتمام الجناح التقدمي من النخبة الحاكمة، مما فتح الباب على مصراعيه لإقامة نظام التعليم الحديث.

وكان إدخال المعارف الغربية يتطلب — بالضرورة — خفض نسبة الأمية، وجاءت لائحة التعليم (عام ١٨٧٢م) لتؤكد عزم الحكومة على محاربة الأمية، وإقامة نظام للتعليم العام على مرحلتين دراسيتين، يلتحق بهما الأطفال جميعًا دون تمييز (وإن كان ذلك من الناحية النظرية)، وأكدت أن مجال التعليم يشمل اللغات الأجنبية والكتابة والحساب إضافة إلى القانون والفلك والطب ... إلخ، فجميع المعارف التي تهم الإنسان تدخل في إطار التعليم، ونسج نظام التعليم — الذي حددته اللائحة — على المنوال الفرنسي، فقسمت البلاد إلى ثماني مناطق تعليمية، بكل منها ٣٢ مدرسة متوسطة و١١٠ مدارس ابتدائية، ولكن هذه الخطة الطموحة لم ترَ النور، فلم تُنشئ الحكومة — في مطلع عصر مايجي — إلا عددًا محدودًا من المدارس المتوسطة والابتدائية، وكان التعليم — في معظمه — يعتمد على الجهود الخاصة في البيوت ومدارس المعابد (التي كانت قريبة الشبه بالكتاتيب عندنا).

«تراكورا» الأسلوب التعليمي قبل عصر مايجي – في المدارس الخاصة.

ولما كان نظام التعليم الحديث يحتاج إلى معلمين مُدرَّبين وفق الأصول التربوية الغربية، فقد أنشئت مدرسة للمعلمين بمعاونة خبير أمريكي لإعداد المعلمين للعمل بالمدارس الحديثة، وكان ذلك الخبير يؤكد على استخدام النماذج والعينات وغيرها من الوسائل التعليمية في عملية التعليم، فينقل تلك الأفكار إلى تلاميذه اليابانيين، فتأثر به جيل كامل من المعلمين.

وتحمَّل الفلاحون — الذين كانوا يُمثِّلون القطاع الأكبر من دافعي الضرائب — عِبءَ تغطية تكاليف النظام التعليمي الحديث؛ فقد تحملت الحكومة ٩٠٪ من نفقات التعليم، ولم يدفع أولياء أمور التلاميذ سوى ١٠٪ على شكل رسوم دراسية، وكان القصد من ذلك إتاحة الفرصة للسواد الأعظم من أبناء النبلاء لتلقِّي العلم في المدارس الحديثة، وقد تأثَّرت برامج الدراسة في المدارس الابتدائية بالنظام الأمريكي.

وعُدِّل نظام التعليم عام ١٨٧٩م، فأصبح التعليم في كل محافظة يخضع لمجلس مدينة يدخل في اختصاصه إقامة المدارس، وصيانة الأبنية التعليمية وتحددت مدة التعليم الإلزامي بأربع سنوات دراسية.

غير أن تلك الإصلاحات عجزت عن تقوية دعائم نظام التعليم الحديث، بل أدت إلى إنقاص عدد المدارس؛ لأن مجالس التعليم المحلية كانت تغلق بعض المدارس أو تدمجها في بعضها البعض للحد من نفقات التعليم التي كانت تُثقِل كواهل الفلاحين.

وفي عام ١٨٨٠م، استعادت الحكومة المركزية سيطرتها على نظام التعليم، مع إعطاء المحافظات بعض الصلاحيات في الإشراف على المدارس، وأصبحت مدة التعليم الإلزامي ثلاث سنوات دراسية.

وخلال الثمانينيات من القرن التاسع عشر، بُذِلت جهود مُضنِيَة للتخفيف من الصبغة الليبرالية للمناهج الدراسية، فأُلغِيت الكتب الدراسية التي ألفها ليبراليون من اليابانيين، واستُبدِلت بها كتبٌ أخرى ركزت على التاريخ القومي، والقيم الاجتماعية والثقافية المستمدة من الكنفوشية والشنتوية، وأكدت على فكرة الولاء للإمبراطور، وكان ذلك التغيير استجابة لمد الشعور الوطني المُتطرِّف الذي كان آخِذًا في الارتفاع خلال تلك الحقبة، فاصطبغ التعليم العام بالصبغة العسكرية، واختير بعض الضباط لإدارة المدارس وكان الطلاب يقيمون في مدارس داخلية، ويَحيَون حياة قريبة الشبه بحياة الجنود في الثكنات وأصبح شعار التعليم: «الطاعة، والصداقة، والكرامة».

ومع عُلُو هذا الاتجاه المرجعي في نظام التعليم، اختفى التأثير بالفكر التربوي الأمريكي، وبدأ الاهتمام بأساليب التربية الألمانية التي تركزت على الجوانب الخلفية، وكانت تؤمن أن هدفَ التعليم خلق الإدارة المستنيرة القادرة على التمييز بين الصواب والخطأ.

وارتفعت نتيجة لهذا التيار أصوات المنادين بالكف عن الاقتباس من الغرب، وإحياء القيم الفلسفية القديمة، وكان لذلك كله أبلغ الأثر على لائحة التعليم التي صدرت عام ١٨٩٠م.

وأولت حكومة مايجي تعليم البنات اهتمامًا خاصًّا، فأوفدت بعثة من خمس بنات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما افتتحت أول مدرسة للبنات بطوكيو عام ١٨٧٢م، لتعليم البنات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٧–١٤ عامًا، بغض النظر عن أصولهن الاجتماعية.

وبدأت أول مدرسة ثانوية للبنات نشاطها عام ١٨٨٢م، وأسست أول كلية للبنات لتعليم اللغة الإنجليزية عام ١٩٠٠م، كما قامت يوشيوكا يايوا — أول طبيبة يابانية — بتأسيس كلية طب النساء في العام ذاته، وفي العام التالي (١٩٠١م) افتتحت «كلية اليابان للبنات» ولكنَّ الجامعات اليابانية لم تفتح أبوابها أمام البنات إلا بعد انتهاء عصر مايجي، عندما قبلت جامعة طوهوكو الإمبراطورية ثلاث طالبات على سبيل التجربة عام ١٩١٤م.

وفي عام ١٨٧٧م، أُنشئت «جامعة طوكيو الإمبراطورية» من اندماج ثلاث مؤسسات تعليمية كانت قائمة في أواخر عصر طوكوجاوا، ولم تبرز الجامعة ككيان مستقل إلا بعد صدور لائحة الجامعة عام ١٨٨٦م، فأصبحت تضم كليات الحقوق، والطب، والهندسة، والعلوم، والآداب، ثم افتُتِحت «جامعة كيوتو الإمبراطورية» عام ١٨٩٧م، ورغم تأسيس جامعتَين أُخرَيَين في السنوات الأخيرة من عصر مايجي (جامعة طوهوكو في سنداي عام ١٩٠٧م، وجامعة فوكوأوكا في كيوشو عام ١٩١٠م) ظلت جامعة طوكيو تتصدر التعليم الجامعي في البلاد، مُوجِّهة نشاطها العلمي لخدمة أهداف الدولة، وعملت على مَدِّها بالكوادر الإدارية والفنية.

وهكذا كانت الرغبة في تجسير فجوة التخلف الحضاري عن الغرب، والحرص على امتلاك مفاتيح القوة التي استطاع بها أن يفرض إرادته على اليابان، هي التي حددت أسس دعائم النهضة التي شملت الإصلاح الإداري والإصلاح الاجتماعي، والإصلاح القضائي، وإقامة الجيش الحديث، وصاحَب ذلك بناءُ نظامٍ تعليمي حديث شكَّل حجر الزاوية للنهضة التي قامت على قاعدة اقتصادية وفَّرت العوامل المادية لنجاح النهضة في تحقيق أهدافها على نحو ما سنرى في الفصل التالي.

فصل دراسي.

الفصل الثاني

بناء الاقتصاد الوطني

ارتكزت النهضة اليابانية الحديثة على قاعدة اقتصادية وفَّرت للنظام الجديد الموارد اللازمة لبناء قوته العسكرية، ونظامه التعليمي، ومؤسَّسات الدولة الحديثة، وكان جانبٌ من تلك القاعدة الاقتصادية موروثًا عن عصر طوكوجاوا، ولكن ما أُدخِل عليه من إصلاحات جعله يندمج في البناء الاقتصادي الحديث ويدعم الاقتصاد الوطني.

وكان في مقدمة الإصلاحات التي أدخلتها حكومة مايجي إقرار حق الملكية الفردية للأرض الزراعية، وتخليصه من القيود الموروثة من الماضي.

وكان صدور قرار إلغاء الإقطاع (أغسطس ١٨٧١م) أول خطوة في هذا السبيل؛ فقد تحرَّر الفلاحون مِن الإقطاع، وأصبحوا يتمتعون — من الناحية النظرية — بالحقوق الكاملة على حيازتهم الزراعية، وإن لم يصدر نصٌّ قانوني صرَّح بذلك، وفي سبتمبر من نفس العام، صدر قرار إطلاق يد الفلاح في اختيار المحصول الذي يزرعه، وأصبح باستطاعة الفلاح الصغير أن يستدين بضمان الأرض، ولما كانت ظروفه المادية لا تمكنه — غالبًا — من سداد الدين، فإن أرضه كانت تتعرَّض للمصادرة وفاءً للديون، وبذلك تراكمت حقوق الملكية في أيدي أثرياء الفلاحين من المرابين، وتحول صغار الفلاحين إلى مجرَّد مستأجرين للأرض، ووضع نظام جديد لضرائب الأطيان ساعد على تدهور أوضاع صغار الفلاحين لصالح كبارهم.

لقد كانت عجلات التاريخ تتحرك بالفعل في الاتجاه نحو دعم الملكية الفردية للأرض الزراعية والعمل على تركزها في أيدٍ محدودة، وفي كل بلد من البلاد التي شهدت مثل هذه الحركة، كان الفلاح البسيط — سواء كان حائزًا للأرض أو مالكًا صغيرًا أو مستأجرًا — هو الضحية التي تتمزق أشلاء تحت تلك العجلات، هكذا كان مصير الفلاح الياباني في مجتمع بدأ يتحرك صوب الرأسمالية.

احتفال مهرجان زراعة الأرز باليابان.

وفَقَد صِغارُ الفلاحين أملاكهم لعجزهم عن سداد الضرائب الحكومية التي تراكمت عليهم، وعجزهم عن سداد الديون التي حصلوا عليها بضمان الأرض، وشهد عقد الثمانينيات من القرن التاسع عشر ذروة انتقال الملكيات الزراعية من صغار الملاك إلى كبارهم، وترتَّب على ذلك تطوُّر اجتماعي سريع الإيقاع شهده الريف الياباني خلال ذلك العقد من الزمان، فقد أدَّى ذلك إلى وجود فائض كبير في العمالة اتجه نحو الصناعة المنزلية أو نزح إلى المدن التماسًا للرزق في الأعمال التي لا تتطلب مهارة خاصة.

وكان وجود هذا الفائض في العمالة الريفية مُشجعًا لبعض أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة على الاتجاه بمشروعاتهم نحو الريف لتنشيط الصناعات المنزلية،

والاستفادة من وفرة ورخص الأيدي العاملة، وبذلك ساعد الإصلاح الزراعي — الذي أدخلته حكومة مايجي — على خلق سوق العمل التي تُعَد شرطًا من الشروط الأساسية للتطور الرأسمالي، فارتبط نشوء سوق العمل بذلك الفائض الكبير في الأيدي العاملة من الفلاحين المُعدَمين، ومن مُلاك المساحات الضئيلة من الأطيان ولكن امتصاص الصناعة الحديثة لتلك الأيدي العاملة كان بطيئًا نتيجة تطوُّرها الوئيد، فظل هذا الفائض في العمالة راكدًا في الريف، مما أدى إلى هبوط مستوى المعيشة والأجور معًا، وفي أواخر عصر مايجي، أخذ فائض العمالة الريفية يزحف — تدريجيًّا — على الصناعة الحديثة، وانخفضت نسبة العاملين بالزراعة من نحو ٨٠٪ من السكان عند بداية عصر مايجي إلى ٥٨٪ من السكان عام ١٩١٣م.

ولَمَّا كانت الدولة تستمد معظم مواردها المالية من ضرائب الأطيان، فقد أولت الزراعةَ اهتمامًا خاصًّا، في نفس الوقت الذي كانت تعمل فيه على إقامة صناعة حديثة على النمط الغربي، فبذلت الدولة جهودًا كبيرة لتطوير الزراعة واستصلاح الأراضي، وكان الاتجاه العام للسياسة الزراعية لحكومة مايجي يستهدف في زيادة الإنتاج القومي من الزراعة — وخاصةً من زراعة المحاصيل النقدية الجديدة — لخدمة التجارة الخارجية والصناعة المحلية على حدٍّ سواء، ونتيجة لذلك زاد الإنتاج الزراعي فيما بين ١٨٧٨–١٩١٢م بنسبة ١٢١٪ عما كان عليه عند بداية الفترة، أي بمعدل نمو قدره ٢٫٧٪ سنويًّا، وزادت إنتاجية الأرض بنسبة ٧٦٪ خلال تلك الفترة، وإنتاجية العمل بنسبة ١١٧٪.

وقد حمل قطاع الإنتاج الزراعي عبء سياسة التصنيع التي تبنَّتها حكومة مايجي؛ لأن الحكومة كانت تدفع معونات مالية سخية للبيوتات التجارية وأصحاب المشروعات الصناعية الحديثة تشجيعًا لهم على المساهمة في الاستثمار الصناعي، هذا فضلًا عن قيام الحكومة بتأسيس الصناعات الاستراتيجية والعسكرية الهامة، مما تطلب موارد مالية تحمَّلها بالكامل قطاع الزراعة، فضاق مُلاك الأراضي بالأعباء الضريبية الملقاة على عاتقهم، كما عانى الفلاحون شظف العيش، وانعكس ذلك على حركة الفلاحين الاحتجاجية والثورية وخاصة في العقدين الأولين من عصر مايجي.

وإذا كانت سياسة الدولة الخاصة بالتصنيع وإتاحة فرصة النمو أمام رأس المال التجاري على حساب الزراعة والمجتمع الريفي، من أقوى بواعث تلك الحركة، فإن ذلك يدفعنا إلى إلقاء نظرة على تلك السياسة التي كانت حجر الزاوية في النظام الاقتصادي الذي أقامته حكومة مايجي.

رأس المال المصرفي

كانت حكومة مايجي تعقد العزم على تطوير الاقتصاد الياباني في الاتجاه نحو التصنيع على الطريق الرأسمالي، وتريد أن تحقق — في سنوات قليلة — ما حققته الدول الغربية المتقدمة في حوالي القرنين من الزمان، ولَمَّا كان تحقيق تلك الآمال العريضة يحتاج إلى قاعدة مالية على درجة عالية من الكفاءة، فقد أصلحت الحكومة النظام المالي والنقدي، وضمنت لنفسها موارد ثابتة من ضرائب الأطيان الزراعية، ثم رَنَت ببصرها إلى البيوت التجارية المالية، فراحت تنظمها وتعمل على ضمان التسهيلات الائتمانية التي تقدمها تلك البيوت، كما عملت على تثبيت قواعد سوق النقد ومحاولة تركيز رأس المال المتاح عن طريق تكوين الشركات التجارية والشركات المصرفية، ووضعت وزارة التجارة — التي تأسست عام ١٨٦٩م — نظامًا لتلك الشركات، يضمن لها أن تستظل بحماية الدولة.

ونال بذلك رأس المال الخاص دفعة قوية، زاد من قوتها التزام الدولة بسداد ديون المقاطعات القديمة التي كانت قد اقترضتها من البيوت المالية، وانضم إلى رأس المال الخاص وافد جديد تمثل في الساموراي الذين حصلوا على معاشات استبدلوا بها سندات الدولة، حتى إذا اكتملت لرأس المال الخاص أسباب القوة، اندفع نحو العمل المصرفي كسبيل للاستثمار، وظل رأس المال المصرفي يحرز قصب السبق على رأس المال الصناعي حتى قيام الحرب الصينية اليابانية (١٨٩٣-١٨٩٤م) وبذلك تدعم مركز أصحاب المصارف (الذين عرفوا بالماليين Zaibatsu) وقد ساعد على تركز رأس المال سياسةُ الحكومة التي استهدفت حماية رأس المال وتشجيعه، وتهيئة ظروف النمو له، وساعد على سرعة تركز رأس المال الهبوط النسبي لمستوى تراكم رأس المال، وحاجة الحكومة إلى الأموال للبدء في المشروعات الصناعية الحديثة، وإدخال نظام الشركات المساهمة في اليابان منذ ١٨٦٩م، وما تقتضيه منافسة الدول الأجنبية من ضرورة تركيز رأس المال.

وحينما استطاعت الصناعة الحديثة أن تبلغ بإنتاجها حد القدرة على منافسة منتجات البلاد الأوروبية في السوق المحلية والسوق الخارجية، تكونت الكارتلات (الاتحادات الاحتكارية) للسيطرة على تلك الصناعة، مثلما حدث في صناعة النسيج في الثمانينيات وفي هذا الصدد لا يُعَد رأس المال الياباني نسيجًا فريدًا، فقد جرت عادة رأس المال الكبير في الغرب على النمو عن طريق ابتلاع رءوس الأموال الصغيرة، وخاصة عند وقوع الأزمات الاقتصادية وما يصحبها من تضخُّم.

وكان نمو رأس المال الكبير عن طريق ابتلاع رءوس الأموال الصغيرة هو السمة البارزة للزايباتسو (أو الماليين) في اليابان الذين كوَّنوا أربعة بيوت مالية كبرى، وتسلحت

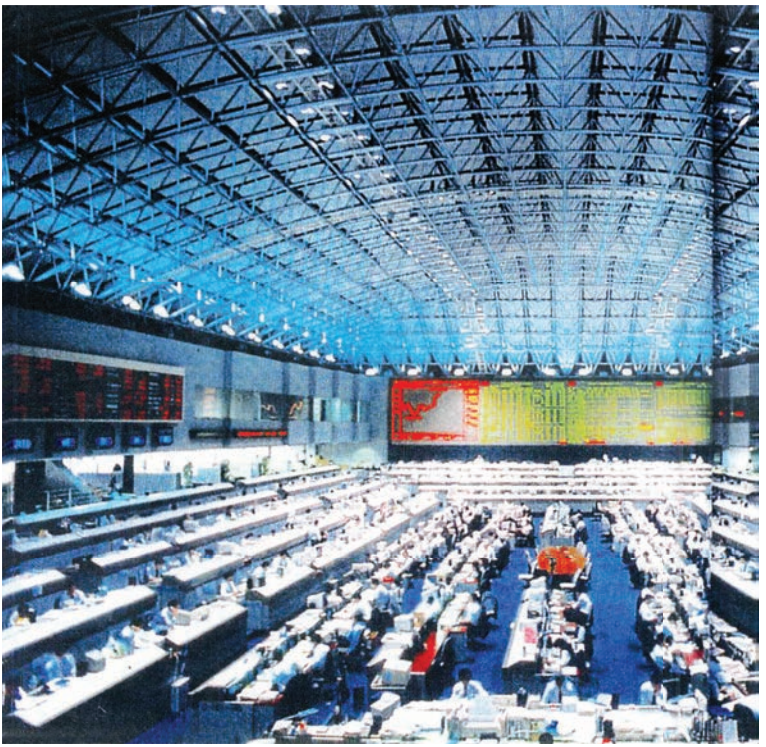

أحد المصارف الحديثة في اليابان.

تلك الحقبة المحدودة من كبار الرأسماليين بما توافر لديها من قدرة على المنافسة غير المتكافئة من خلال هيمنة على المصارف والقطاعين الصناعي والتجاري، وإن ظل العمل المصرفي — الذي دعمته حكومة مايجي — حصنها الحصين.

وكانت المصارف تقدم للحكومة القروض التي تقيم بها المشروعات الصناعية التي تتطلب استثمارات كبيرة، بينما عانى رأس المال الصغير من الحاجة إلى التمويل، واضطُر إلى الاقتراض من المصارف بفوائد كبيرة، لذلك كانت رءوس الأموال الصغيرة تفضل الحياة على فتات موائد رأس المال الكبيرة في المجالات التي يعفُّ رأس المال الكبير عن ولوجها، وخاصة الصناعات التقليدية مثل: الخزف، والحرير، والخمور، والصناعات

طبق خزفي مرسوم من القرن ١٨ من الصناعات التقليدية.

الغذائية البسيطة التي كانت بعيدة عن المنافسة الأجنبية، ولكن — مع مرور الزمن — لم تسلم تلك المنشآت الصناعية التقليدية من الوقوع في فخ المصارف والتورط في الاستدانة.

وعلى حين كان رأس المال المصرفي منفصلًا — في الغالب — عن رأس المال الصناعي في الكثير من البلاد التي شهدت هذه المرحلة من مراحل نمو الرأسمالية، مرَّ رأس المال الصناعي في اليابان بظروف مختلفة تمام الاختلاف، فقد بدأت الدولة حركة التصنيع، وما كادت الصناعة الجديدة تقف على أقدامها، حتى سلمتها الحكومة لعدد محدود من الشركات الخاصة التابعة للمصارف الكبرى، مقابل شروط متواضعة للبيع، وتسهيلات مناسبة للسداد، ولذلك لم تظهر في اليابان طبقة جديدة من الرأسماليين الصناعيين، ولكن ترتَّب على هذه الظاهرة تقوية رأس المال المصرفي ورأس المال الربوي، وتحوُّلهما — جزئيًّا — إلى رأسمالية صناعية.

فن الخزف؛ من الفنون اليدوية اليابانية المميزة.

الصناعات الاستراتيجية

كانت الصناعة اليابانية — في عصر مايجي — ذات طابع فريد، فهي صناعة احتكارية، يخضع القطاع الاستراتيجي منها لهيمنة الدولة، ونعني بالصناعات الاستراتيجية تلك الصناعات ذات الصلة بالمجهود الحربي، أو تلك التي تنتج سلعًا ذات أهمية خاصة بالنسبة لأسواق الصادرات، ومن ثَم تحظى بتشجيع الحكومة وحمايتها ودعمها المادي حتى تستطيع الصمود في وجه منافسة بضائع البلدان الأخرى في الأسواق الخارجية.

فقد أوقفت حكومة مايجي جهودها على إقامة جيش وطني قوي، ونظام حديث للشرطة حتى تستطيع مواجهة التحديات الداخلية ممثلة في تمرد الساموراي وانتفاضات الفلاحين والتحديات الخارجية ممثلة في خطر التدخُّل الأجنبي وخاصةً أن ما حدث للصين على يد القوى الاستعمارية كان ماثلًا في أذهان حكام اليابان في ذلك العصر.

وإذا كانت حكومة مايجي قد وَرِثت عن العهد السابق عليها نواة قوة عسكرية دربت على النسق الفرنسي، فإن تلك القوة كانت تفتقر إلى المقوِّمات المادية التي تضمن تزويدها بالعتاد والعدة، والتي لا تتوافر إلا من خلال الصناعة الحديثة ونظام النقل الحديث، ولذلك كان لا بد من وضع خطة للتصنيع من أجل سد الحاجات العسكرية المُلحة، وخاصةً أن قضية الأمن كانت أساسية في مطلع عصر مايجي، ومن ثَم كان الاهتمام

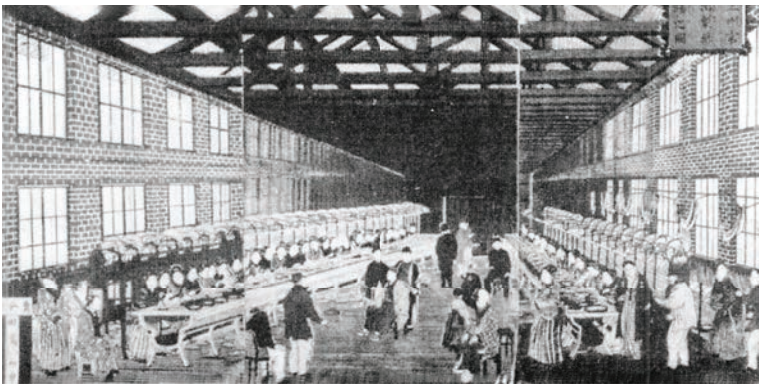

أول مصنع للغزل في اليابان يستخدم أسلوب الإنتاج الجماعي سنة ١٨٧٢م.

بالصناعات الثقيلة والصناعات الهندسية والتعدين التي أصبحت — بالنسبة للحكومة — صناعات استراتيجية، وإن كانت نواتها قد بدأت في أواخر عصر طوكوجاوا استجابة للتحدي الغربي.

فكان لمقاطعات: ساتسوما، وهيزن، وتشوشو، فضل الريادة في إقامة الصناعات الحربية الحديثة، فأقيم أول فرن حديث لصهر الحديد بمدينة ساجا (مقاطعة هيزن) لخدمة صناعة المدافع عام ١٨٥٠م، وبدأ إنتاجه عام ١٨٥٢م، وكانت تلك المقاطعة قد بدأت صناعة المدافع على الطراز الهولندي قبل ذلك التاريخ بعشر سنوات، وأُقيمت أفران الحديد الحديثة — بعد ذلك — في ساتسوما (عام ١٨٥٣م) وميتو (عام ١٨٥٥م)، كذلك أقامت حكومة طوكوجاوا مصنعًا حديثًا للحديد (عام ١٨٥٣م)، وانتهى العمل في إنشاء مصنع صب المدافع في ساتسوما عام ١٨٥٤م، وتمكنت تلك المقاطعة من تجهيز ست سفن بالمدافع من إنتاج ذلك المصنع (عام ١٨٥٧م) كذلك أقامت مقاطعة ميتو مصنعًا لصب المدافع، وقد تم ذلك كله بالرجوع إلى الكتب الهولندية وبطريق التجربة والخطأ، بالاعتماد على الذات ودون الاستعانة بخبراء أجانب.

وفي عام ١٨٥٧م قامت حكومة طوكوجاوا ببناء سفينة تجارية كما أقامت مصانع يوكوسوكا الشهيرة للحديد، وترسانة لبناء السفن بالاستعانة بالخبرة الفرنسية، فتم إنجازها عام ١٨٧١م (بعد سقوط طوكوجاوا) والتزم المقاول الفرنسي بتسليمها للسلطة

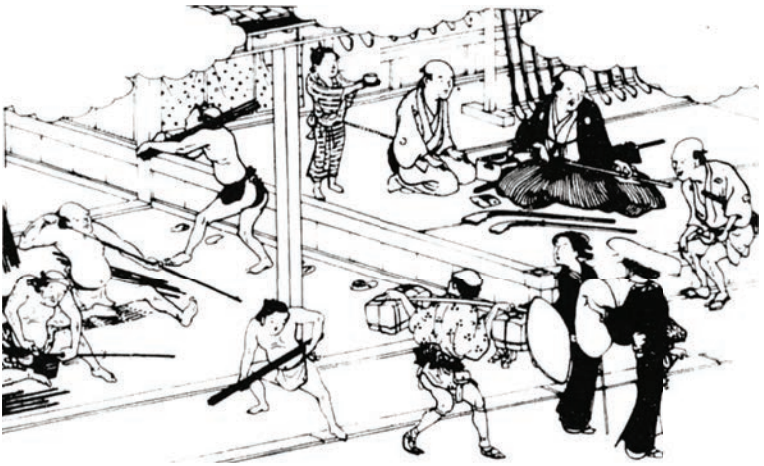

بداية صناعة الأسلحة النارية – انتقلت من البرتغاليين – ورشة في كيوشو.

الجديدة (حكومة مايجي) وهكذا كانت نواة الصناعات الاستراتيجية في اليابان قد بدأت قبل عصر مايجي لأسباب تتصل بمواجهة التحدي الغربي.

وورثت حكومة مايجي هذه المشروعات عن العهد السابق، فاستولت عليها وعملت على تطويرها فأصبحت تتصدر العمل في مجال الصناعات الثقيلة والتعدين، واستخدمت الحكومة مُدرِّبِين من الأجانب لرفع مستوى الكفاية الفنية والإنتاجية، كما أقامت مركزًا خاصًّا للتدريب على صناعة المدافع، وأنشأت ترسانة أوساكا، كما استولت الحكومة على بعض ترسانات بناء السفن التي كانت للمقاطعات القديمة، وأنشأت الحكومة المدارس الهندسية والفنية لإعداد الكوادر لتلك المؤسسات الصناعية، واستخدمت لتلك المدارس معلمين من الأجانب، كما أوفدت المبرزين من الطلاب إلى الخارج لإتمام دراستهم واكتساب الخبرة اللازمة للعمل بتلك الصناعات الهامة.

وسارت الحكومة على نفس الدرب فيما يتصل بصناعة التعدين، فاستولت على جميع المناجم التي كانت تُدار لحساب الحكومة السابقة والمقاطعات القديمة، وباعت جانبًا كبيرًا منها للبيوت المالية ذات الحظوة لديها، وأبقت لنفسها نحو عشرة من تلك المناجم تولت إدارتها، حتى إذا وقف إنتاجها على أقدامه، باعتها بدورها للقطاع الخاص، واستخدمت الحكومة الخبراء الأجانب للعمل على زيادة إنتاج تلك الصناعة الهامة.

وتطور قطاع النقل والمواصلات بسرعة كبيرة بفضل جهود حكومة مايجي، التي ركزت اهتمامها على هذا القطاع لارتباطه بحماية المصالح الوطنية للبلاد، وخدمة السوق الوطنية بتوسيع نظامها وتنشيط حركتها، وكان أول خط حديدي يتم بناؤه في اليابان (هو خط طوكيو-يوكوهاما) خطًّا حكوميًّا، عنيت الدولة بإنشائه بقرض بريطاني، وما كاد القرن التاسع عشر يبلغ نهايته، حتى كان حجم رأس المال الخاص في ذلك القطاع يفوق حكم الاستثمار الحكومي، ولكن الحكومة ما لبثت أن قامت بتأميم السكك الحديدية عام ١٩٠٦م، وتركت الخطوط الحديدية الضيقة بيد القطاع الخاص، وكان الهدف من التأميم استخدام عائدات السكك الحديدية في توسيع الشبكة لتُغطي جميع أنحاء البلاد، وتم عقد قرض وطني لتوفير الأموال اللازمة لشراء الخطوط التي كانت تملكها الشركات الخاصة.

محطة سكة حديد طوكيو – من الطوب الأحمر سنة ١٩١٤م.

وبذلك تغلبت الاعتبارات الاستراتيجية على مصالح رأس المال الوطني، فقد جاء إنشاء بعض الخطوط الجديدة لخدمة المجهود الحربي بالدرجة الأولى، ونجد صدى تغليب المصالح الاستراتيجية يتردد بوضوح فيما يتعلق بالمواصلات السلكية (التليفونات والتلغرافات) فعندما اقترحت بعض الشركات الخاصة أن تأخذ على عاتقها مد خطوط البرق والهاتف، اعترض «مجلس الدولة» على ذلك (٢ أغسطس ١٨٧٢م) وبرر اعتراضه بضمان سرية الاتصالات الحكومية التي لا بد أن تتم عبر تلك الخطوط، كما أن نظام المواصلات السلكية يربط اليابان بالعالم الخارجي مما يُكسِبه أهمية خاصة، ولذلك يجب أن يكون مرفقًا حكوميًّا.

وعندما طرحت فكرة جعل الخدمة الهاتفية الداخلية — التي تخدم الجمهور — استثمارًا خاصًّا (١٨٩٩م) رفضت الحكومة الفكرة وأخذت على عاتقها مد تلك الخدمة للجمهور، وأصدرت — في العام التالي — لوائح لتنظيم الخدمة الهاتفية.

وهكذا كان حكام اليابان في عصر مايجي على درجة كبيرة من الحساسية في كل ما يتصل بالنواحي الإستراتيجية، فحرصوا على أن يضعوا الصناعات الحربية والنقل والمواصلات السلكية تحت إدارة الدولة ورقابتها، رغم ما يترتب على ذلك من زيادة أعباء الإنفاق الحكومي مما أدى إلى زيادة الأعباء الضريبية على قطاع الزراعة الذي كان عليه أن يتحمَّل عبء بناء مؤسسات الدولة الحديثة، وبذلك ضمنت الحكومة بقاء الصناعات الاستراتيجية بمنأًى عن الضغوط التي يُمكِن أن تنشأ عن تركها بيد رأس المال الوطني والأجنبي مما قد يعرض أمنها القومي للخطر.

رعاية الدولة للقطاع الخاص

ولكن ذلك لا يعني أن الحكومة احتكرت الإنتاج الصناعي لنفسها، بل — على نقيض ذلك — قدَّمت الحكومة لرأس المال الخاص العديد من المشروعات الصناعية التي بدأتها، فقامت بنقل ملكيتها إلى الشركات الخاصة عن طريق البيع تطبيقًا لقانون «نقل ملكية المصانع» الصادر في ٥ فبراير ١٨٨٠م الذي نصَّ على أن هدف الحكومة تشجيع الناس على الاستثمار في الصناعة لزيادة ثروة الأمة.

غير أن السبب الرئيسي الذي دفع الحكومة إلى بيع مصانعها (غير الاستراتيجية) إلى الشركات الخاصة، هو الفشل في إدارتها وتعرضها للخسارة مما جعلها تشكل عِبئًا على الخزانة العامة للدولة، وكان هذا التصرُّف جزءًا من سياسة الانكماش الاقتصادي

التي لجأت إليها الدولة لمعالجة التضخم، ولذلك عندما طُرِحت تلك المصانع والمناجم للبيع، كان الإقبال على شرائها محدودًا، مما جعل الحكومة تطرحها للبيع بأسعار زهيدة وشروط سداد مريحة، فكان بيع تلك المشروعات بمثابة معونة حكومية مستترة لرأس المال الخاص، ولولا سلوك الحكومة هذا المسلك، لما أبدى القطاع الخاص اهتمامًا بامتلاك تلك المشروعات — التي كانت تحقق خسائرَ — بأسعارٍ تُعبِّر عن القيمة الحقيقية لأصولها، وقامت الشركات التي اشترت تلك المصانع والمناجم بإضافة استثمارات جديدة إلى الأصول التي قامت بشرائها من الحكومة، وحولت تلك المشروعات إلى نواة لإمبراطورية صناعية ضخمة لا زالت باقية حتى اليوم.

وقد حققت سياسة بيع المشروعات الصناعية الحكومية نوعًا من الحرية الاقتصادية ولكن الحكومة أيقنت أن المشروعات الصناعية الخاصة لا تستطيع أن تمضي قُدُمًا في ممارسة نشاطها دون أن تنال مساعدتها، وإذا كان التساهل في بيع المشروعات الحكومية يُعَد نوعًا من المعونة غير المباشرة للقطاع الخاص الصناعي، قُصِد به تشجيع الاستثمارات الوطنية الخاصة، فإنَّ الحكومة قدمت المزيد من التشجيع والمعونات للصناعة كان بعضها يسير وفق خطة معينة تخدم مصالح الدولة، على حين كان بعضُها الآخر يخدم مصالح حفنة من رواد الصناعة اليابانية الحديثة.

وتعددت أشكال المساعدة الحكومية للصناعات اليابانية، ولكن أهمها حرص الحكومة اليابانية على تدعيم تلك الصناعات بشراء جانب كبير من إنتاجها، فقد كانت السوق اليابانية قادرةً على استهلاك إنتاج صناعة المنسوجات القطنية، ما دامت تلك الصناعة قادرة على منافسة المنسوجات الأجنبية، وكذلك كانت الحال بالنسبة للصناعات التقليدية، ولكنَّ الأمرَ كان يختلف تمامَ الاختلاف بالنسبة للصناعات الكهربية والكيماوية مثل صناعة الأسمنت والطوب والورق والزجاج والجلود، حيث كانت المشروعاتُ الخاصة المستقلة بتلك الصناعات تُعاني من مشكلة تصريف إنتاجها، وخاصةً أن الناس كانوا يُحجِمون عن استهلاك موادَّ لم يعتادوا استخدامها من قبل، كما أنَّ احتياجاتِهم كانت أقل مِن أن تستوعب الإنتاج الكبير لتلك الصناعات، وجاءت مشتريات الحكومة لتنقذ هذه المشروعات من إفلاس محقق، وخاصةً في السنوات الحرجة السابقة على عام ١٨٩٥م، فأقبلت الحكومة على شراء معظم إنتاج الجلود لتغطية احتياجات الجيش، والورق لسد حاجة الأجهزة الإدارية، والأسمنت والطوب والزجاج لمشروعاتها العمرانية والمنسوجات الصوفية لصنع البزات العسكرية والبطاطين للجيش.

مستودع «إيتشيجويا» للأقمشة والمنسوجات أنشئ سنة ١٦٧٣م في إيدو وقد تطوَّر هذا المستودع ليُحدِث انقلابًا في العادات التجارية، وقد صار متجر «ميتسوي كوشي» للسلع المتنوعة حاليًّا.

واقتفت حكومة مايجي أثر النظام السابق عليها في إسناد مهمة توريد احتياجاتها المختلفة إلى موردين بعينهم، مما جعل هؤلاء يحققون أرباحًا خيالية، ولم تحاول الحكومة أن تنقص من أرباحهم ما دامت تلك الأرباح تُستَثمر في مشروعات صناعية حديثة، وكان كبار الموردين الذين تتعامل معهم الحكومة، هم — في نفس الوقت — أساطين الصناعة اليابانية الحديثة.

ولكن الصناعات الخفيفة لم تحظَ بالدعم الحكومي على نحو ما حظيت به الصناعات الهندسية والثقيلة، فلم تنل صناعة غزل ونسج القطن وصناعة الحرير أي دعم مالي من الحكومة بعد عام ١٨٨٤م، وحتى المساعدات التي نالتها في الحقبة السابقة على ذلك التاريخ كانت ضئيلة القيمة، واقتصر دور الدولة على نشر المعرفة الفنية، وإفساح المجال أمام المنسوجات الوطنية في السوق المحلية عن طريق إثارة الشعور الوطني ضد المنسوجات الأجنبية مما أدى إلى تثبيت دعائم سوق المنسوجات الوطنية وجعلها في غنًى عن معاونة الحكومة، وكانت المعارض والأسواق أداة الدولة في تشجيع وترفيه الصناعات

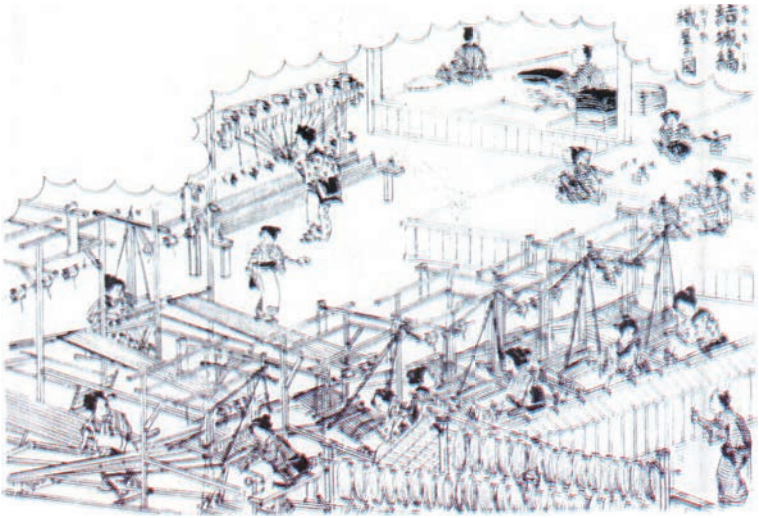

ورشة غزل ونسيج الثياب الحريرية – لوحة من القرن الثامن عشر.

الخفيفة، وما لبثت أن أصبحت المنسوجات في مقدمة السلع اليابانية التي غزت الأسواق الأجنبية.

غير أن الرواج الذي أصاب النشاط الصناعي بفضل سياسة حكومة مايجي — سواء عن طريق الدعم المباشر أو غير المباشر — تم على حساب العمل والعمال، فلم تُولِ الحكومةُ اهتمامَها لتحسين ظروف العمل وشروطه، وتغاضت عن الجور الذي عاناه العمال على أيدي أصحاب الأعمال، وأصمَّت آذانها عن سماع شكواهم وأنينهم، بعدما وجدت أن إتاحة فرصة التراكم لرأس المال الوطني «ضرورة قومية» يجب أن تتحقق ولو كان ذلك على حساب العمل والطبقة العاملة اليابانية.

النمو الاقتصادي

ولعل من المناسب — على ضوء ما تقدم — أن نُلقِي نظرةً على النمو الاقتصادي الذي حققته اليابان في عصر النهضة؛ لنقفَ على ما أثمرته التجربة التي لفتت الأنظار إلى ذلك البلد وحولته من كيان مُهمَّش إلى دولة قوية يُحسَب لها ألفُ حساب.

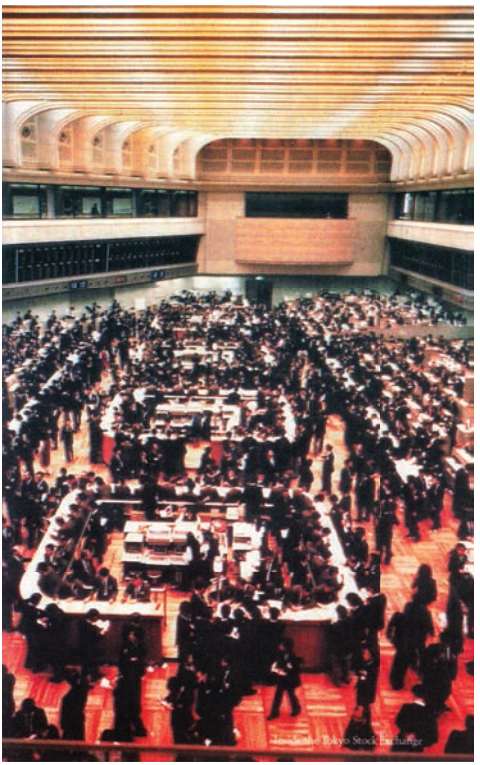

بورصة طوكيو أكبر البورصات المؤثرة في الاقتصاد العالمي.

يتفق الباحثون المعنيون بدراسة التطور الاقتصادي لليابان على تقسيم النمو الاقتصادي إلى ثلاث مراحل:

(١) **المرحلة الأولى:** وتشمل الفترة التي تُسمَّى «فترة الانتقال» وتقع بين (١٨٦٨–١٨٨٥م) وبداية بناء الاقتصاد الحديث (١٨٨٦–١٩٠٥م).

(٢) **المرحلة الثانية:** وتشمل البناء الاقتصادي الحديث (١٩٠٥–١٩٢٥م).

(٣) **المرحلة الثالثة:** وتشمل الانتعاش وإعادة البناء الاقتصادي الحديث بعد الحرب العالمية الثانية وتمتد إلى تحوُّل اليابان إلى قوة اقتصادية كبرى في الوقت الحاضر.

أما المرحلة الأولى فتُمثِّل النمو الاقتصادي الحديث منذ أصبح «هدفًا قوميًّا» مع بداية العصر حتى كانت بداية تحقيقه عمليًّا (١٩٠٥م) وليس ثَمة دليل يشير إلى أن الإنتاج الحقيقي للفرد كان يزيد بمعدل سريع، أو حتى في حدود سد الحاجات الضرورية — خلال الستينيات من القرن التاسع عشر — كما أن السكان لم يتزايدوا بمعدلات كبيرة، وفي السبعينيات مِن نفس القرن كان ما يتراوح بين ٧٠–٨٠٪ من السكان القادرين على العمل يشتغلون بالزراعة، وقدمت الزراعة نحو ٦٥٪ من الإنتاج القومي، وكان نصيب الفرد من الإنتاج القومي يقدر بعشرين ينًّا سنويًّا، وفي أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر بلغت قيمة الإنتاج الصناعي نحو ٣٠٪ من جملة الإنتاج السلعي.

وكانت الفترة (١٨٦٨–١٨٧٦م) تتسم بثبات نسبي في الأوضاع الاقتصادية واعتمدت الحكومة على الأصول التي ورثتها عن النظام القديم فيما يتعلق بالموارد وطرق الاستفادة بها، كما لعبت القروض الأجنبية وزيادة الإنتاج المحلي دورًا هامًّا في استغلال الموارد المتاحة.

وكان لسنوات التضخم المالي (١٨٧٦–١٨٨١م) أثرها على النظام النقدي والمركز المالي للبلاد، بقدر ما كان لسنوات الانكماش الاقتصادي (١٨٨١–١٨٨٥م) مِن أثرٍ على إدخال التغيرات الأساسية على بنية الاقتصاد الياباني؛ فقد كانت سياسة الانكِماش محاولة جريئة وناجحة لخلق الظروف الملائمة للنمو الاقتصادي الحديث الذي كان — عندئذٍ — يُمثل ضرورة حيوية مُلحَّة بالنسبة لليابان، فتم وضع حد للفوضى التي اتسم بها النظام النقدي، كما تم ترشيد رأس المال الوطني بفضل المرونة التي توفرت للنظام النقدي، وأمَّنت الحكومة موارده المالية، وبذلك فتح الباب أمام النمو الاقتصادي الحديث.

وعندما بدأت عملية بناء الاقتصاد الحديث في تلك المرحلة (١٨٨٦–١٩٠٥م) أصبح لدينا قطاعان اقتصاديان: أحدهما تقليدي، والآخر حديث، وكانت الزراعة قاعدة الاقتصاد التقليدي، وظلت تحظى بأهمية خاصة في تلك المرحلة التي كان فيها دور الاقتصاد الحديث دورًا محدودًا وتمثل في اقتباس التقنية من الغرب.

وإن كان التمييز بين القطاعين؛ التقليدي والحديث من الصعوبة بمكان؛ فقد كانا يستندان إلى بعضهما البعض، وكثيرًا ما كانا يشتَبِكان معًا، وتجمع بينهما رابطة الانتماء إلى نظام اقتصادي واحد، وكان الالتقاء بينهما في رحاب الصناعات الريفية التقليدية التي استفادت استفادة نسبية من مُستحدَثات التقنية الإنتاجية، وفي الحدود التي تُشكل استجابة لتحديات السوق في ظل الظروف الجديدة التي أوجدتها سياسة التصنيع.

ولكن الفضل في زيادة معدلات النمو الاقتصادي — في المرحلة التي تلت عام ١٩٠٥م — يرجع إلى السياسة الإمبريالية التي انتهجتها حكومة مايجي، واتخذت شكل التوسُّع على حساب كوريا والصين لخلق سوق خارجية ملائمة لتصرف منتجات الصناعة اليابانية الحديثة، وإتاحة فرصة النمو السريع أمام رأس المال الياباني.

الفصل الثالث

بناء إمبراطورية آسيوية

ترجع الدعوة إلى بناء إمبراطورية آسيوية باعتباره ضرورة حيوية لليابان، إلى الأفكار التي طرحها بعض المفكرين اليابانيين المتطرفين في وطنيتهم في أواخر عصر طوكوجاوا، وكانت مبررات هذه الدعوة أن التوسع عن طريق ضم جزر الكوريل، وجزيرة سخالين وشبه جزيرة كمتشكا، وبعض مناطق سيبريا، إضافة إلى منشوريا وكوريا وفورموزا من شأنه أن يحوِّل اليابان إلى قوة إقليمية مهيبة تحسب لها القوى الكبرى ألف حساب.

وعندما طُرِحت تلك الأفكار كانت تبدو مُجرَّد أضغاث أحلام، غير أنها أثَّرت على فكر النخبة التي صنعت عصر مايجي، وألهمتها استراتيجية التوسع الإمبريالي على حساب الجيران التي وضعت في منتصف الثمانينيات من القرن التاسع عشر، وما كاد يحل عام ١٨٩٠م، حتى كان العسكريون ومجلس الوزراء على يقين من أن اليابان لا تستطيع المحافظة على استقلالها، إلا إذا توفرت لديها القدرة على الانضمام إلى محفل الدول الكبرى التي تسعى إلى الحصول على مطالب وامتيازات في آسيا، وبحلول عام ١٨٩٤م، أصبحت الرغبة في الاستيلاء على أراضي آسيا ذات الأهمية الاستراتيجية موضع اهتمام مجلس الوزراء والعسكريين وعندما نشبت الحرب مع الصين، أصبح الهدف الاستراتيجي لليابان: الاستيلاء على شبه جزيرة لياوتونج، وضمان استقلال كوريا واتخاذ فرموزا قاعدة بحرية يتحكم منها الأسطول الياباني في الطرق البحرية المؤدية إلى سواحل الصين، وتلك التي تؤدي إلى اليابان.

وكان من بين الدوافع التي وجهت السياسة اليابانية صوب التوسع الإمبريالي، التنافس الروسي-البريطاني في شرق آسيا.

وقدر مجلس الوزراء الياباني أن ذلك التنافس سوف يؤدي إلى زيادة الاضطرابات في المنطقة، وخاصة أن الدولتين طورتا تجارتهما ومراكزهما العسكرية بما يحقق لكل

الساموراي والتفاني في الحرب.

منهما مزايا استراتيجية. ولما كان الروس يفكرون في مد خط حديدي يخترق سيبريا ويصل إلى المحيط الهادي، قُدِّر له أن يتم عام ١٩١١م، كان على اليابان أن تأخذ الأمر مأخذ الجد، وتتأهب عسكريًّا، لمواجهة وصول السكك الحديدية الروسية إلى المحيط؛ لأن الروس سيسعون عندئذٍ إلى فرض سيطرتهم على آسيا.

ولما كان التنافس البريطاني-الروسي سيقود إلى صدام بين القوتين، فقد رأى مجلس الوزراء الياباني (١٨٨٦م) أن تكون اليابان على درجة من القوة العسكرية تمكنها مِن أن تُقرر ما يلائم مصالحها؛ فتبقى على الحياد، أو تنضم إلى أحد الطرفين المتنازعين ضد الآخر.

ورأى ياماجاتا (رئيس الوزراء) أنه في حالة تعرض كوريا للغزو فلن تَسلَم اليابان من الخطر، وكانت سياسة اليابان تهدف إلى الاحتفاظ بكوريا كدولة مستقلة لا ترتبط

بالصين بروابط التبعية، والحيلولة دون قيام أيٍّ من الدول الأوروبية باحتلالها؛ لأن ما تتمتع به شبه جزيرة كوريا من موقع جغرافي يجعل مَن يحتلها في مركز القوة الذي يمكنه من التحكم في شرق آسيا، وتهديد سلامة الأراضي اليابانية، كذلك كان من الأهداف السياسية اليابانية إعاقة أية محاولة من جانب الصين لبناء جيش عصري قوي لأن ذلك يضر بأمن اليابان.

وفي نوفمبر ١٨٩٠م، قرر مجلس الوزراء ضرورة أن تكون اليابان على أتم استعداد للدفاع عن خطين: خط السيادة، وخط المصالح.

أما الخط الأول فهو حدودها، وأما الخط الآخر فيمر عبر أراضي جيرانها، أو المناطق التي تلامس خط السيادة (على حد تعبير رئيس الوزراء) وحتى تحافظ اليابان على استقلالها يجب أن تجد لنفسها موضعًا بين الدول الكبرى، وأن تخطو خطوة واسعة نحو الدفاع عن خط المصالح القومية الذي يشمل كوريا، وبذلك تصبح اليابان في وضع أفضل من الاكتفاء بالوقوف خلف «خط السيادة».

وهكذا ركز ياماجاتا (رئيس الوزراء) على الأهمية الاستراتيجية للتوسع في القارة الآسيوية على حساب جارات اليابان باعتباره «ضرورة أمن قومي» للدفاع عن استقلال اليابان، بل نجده في أواخر أيامه (عام ١٩١٥م) يؤكد أن منشوريا هي المجال الطبيعي للتوسع الياباني في القارة الآسيوية، وأنها تُعَد شريان الحياة بالنسبة لليابان؛ لأن اليابانيين لا بد أن يسكنوا آسيا والتوسع في منشوريا يحل مشكلة السكان في اليابان، كما يوفر — على حد زعمه — الحماية للآسيويين.

وراح بعض مفكري عصر مايجي يبرر حركة التوسع الياباني على ضوء نظرية دارون بالقول بأن البقاء للأقوى في عالم تسوده شريعة الغاب، وبأن التوسع في أراضي الجيران ليس عدوانًا أو اغتصابًا، ولكنه «مهمة حضارية» هدفها حماية تلك الشعوب، ومساعدتها على تحقيق التقدم وبلوغ درجة التحضر.

التوسع في كوريا

وقد طبقت اليابان عند توسعها في كوريا نفس الأسلوب الذي اتبعته الولايات المتحدة مع اليابان، ففي أغسطس ١٨٧٥م اقتحمت سفينة يابانية خليج كانجهوا الكوري، فأطلقت عليها قوات خفر السواحل الكورية النيران، واتخذت اليابان من ذلك الحادث مبررًا لإرغام كوريا على إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية معها تحت تأثير التهديد باستخدام القوة

العسكرية ضدها، وبعد ستة أشهر من ذلك الحادث (فبراير ١٨٧٦م) وقعت كوريا معاهدة غير متكافئة مع اليابان على نمط المعاهدات التي وقعتها كل من اليابان والصين مع الدول الغربية، وافقت بموجبها كوريا على فتح ثلاثة موانٍ أمام التجارة اليابانية واعتبرت المعاهدة كوريا بلدًا مستقلًّا، رغم أن الصين كانت تعدها من توابعها.

وفي عام ١٨٢٢م قامت ثورة ضد الأسرة المالكة الكورية، اتخذت طابع العداء ضد اليابانيين، فتدخلت الصين تلبيةً لطلب الأسرة الحاكمة ونجحت في قمع الثورة، وقنع اليابانيون بالتعويضات التي حصلوا عليها من الحكومة الكورية عما لحق بالمصالح اليابانية من خسائر خلال أحداث الثورة، غير أنهم بيَّتوا النية لتصفية الوجود العسكري الصيني في كوريا، فوضعت خطة لزيادة عدد الجيش الياباني وعدته على مدى عشر سنوات، بدأ تنفيذها عام ١٨٥٥م، كما وضعت البحرية اليابانية خطة لزيادة قدرتها القتالية.

وعندما قامت انتفاضات شعبية كورية ضد مظالم السلطة وهيمنة التجار اليابانيين والصينيين على الاقتصاد الكوري مما زاد من معاناة الشعب، فتوقفت تلك الانتفاضات عام ١٨٩٤م، فأتيحت الفرصة لأنصار التوسع الإمبريالي داخل الحكومة اليابانية لتحقيق أحلامهم التوسعية.

الحرب الصينية-اليابانية

استنجدت الحكومة الكورية بالقوات الصينية للقضاء على الانتفاضات الشعبية، فأبلغت اليابان الحكومة الصينية اعتزامها إرسال قوات عسكرية إلى كوريا، فحاولت الصين — عبثًا — منع الصدام المرتقب عن طريق طلب الوساطة من الدول الكبرى، واقترح رئيس الوزراء الياباني إرسال لجنة صينية-يابانية مشتركة إلى كوريا، ولكن الصين رفضت الاقتراح بحجة قدرتها وحدها على إخماد الانتفاضات ووعدت بالانسحاب فور انتهاء المهمة من كوريا ورفضت اليابان اقتراحَين أحدهما بريطاني والآخر روسي بانسحاب قوات الطرفَين من كوريا، والحق أن أحدًا لم يأخذ التهديد الياباني مأخذ الجد، سواء في ذلك الصين أو الدول الأوروبية الكبرى.

وفي يونيو ١٨٩٤م وصل الوزير المفوض الياباني إلى العاصمة الكورية على رأس قوة عسكرية تمثل جميع فروع القوات المسلحة اليابانية، وقابل ملك كوريا وأملى عليه

شروطًا لإصلاح الحكومة، وأجبر الملك الكوري على إعلان إلغاء المعاهدة الكورية-الصينية، وأن يطلب من اليابانيين طرد القوات الصينية من بلاده.

ورغم ذلك ظل حكام الصين يستهينون باليابان، ولا يعتقدون في قدرتها على خوض غمار حرب من أجل كوريا، واعتقدوا أن اليابان ليست جادة في تهديداتها، وعندما التقت ثلاث سفن حربية صينية — كانت تتولى حراسة ناقلة جنود صينية على متنها ١٢٠٠ جندي — بثلاث سفن حربية يابانية في طريقها إلى كوريا (٢٥ مايو)، أطلقت عليها النار، فنشبت معركة بحرية صغيرة راحت ضحيتها ناقلة الجنود الصينية بمن عليها، وأُسِرت إحدى السفن الحربية الصينية، وأعقب ذلك هجوم القوات اليابانية في كوريا على القوات الصينية، وألحقت بها هزيمة ساحقة دون أن تعلن الحرب رسميًّا.

وجاء إعلان الحرب من جانب اليابان في أول أغسطس، وتبعه إعلان الحرب من جانب الصين، وآثرت الدول الكبرى الوقوف على الحياد ظنًّا منها أن الصراع سينهك الطرفين لمصلحتها، فإذا بالجيش الياباني ينزل إلى كوريا ويتجه إلى منشوريا ويستولي على المواقع الصينية الهامة، ويقيم حكومة عسكرية في الإقليم، وفي نفس الوقت، اتجه جيش ياباني آخر إلى شبه جزيرة لياوتونج، استولى على أهم مواقعها واتجه إلى شبه جزيرة شانتونج فاستولى على أهم مدنها، واضطُر الأسطول الصيني أن يستسلم للأسطول الياباني (١٢ فبراير ١٨٩٥م).

وفي مارس، اتحد الجيشان اليابانيان، وزحفا صوب بكين حيث استوليا على أهم المدن في الطريق، وتوالت الهزائم على الصين دون أن يلوح في الأفق أمل تحول المد لصالحها، ولجأت الحكومة الصينية إلى الروس والإنجليز طالبةً التدخل لوقف إطلاق النار دون جدوى.

وبعد محاولات فاشلة من جانب الصين لفتح باب المفاوضات مع اليابان حول الصلح، التقى نائب الإمبراطور الصيني مع رئيس الوزراء الياباني في ميناء شيمونوسيكي (الياباني) حيث توصل الطرفان إلى اتفاق حول هدنة بلا قيد أو شرط (١٩ مارس) وتم التوقيع على معاهدة الصلح في ١٧ إبريل، وخلال المفاوضات قدم الأمريكيون والإنجليز النصح والمشورة للطرفين.

وبموجب معاهدة الصلح، اعترف الطرفان باستقلال كوريا استقلالًا تامًّا، وتنازلت الصين لليابان عن شبه جزيرة لياوتونج، وجزيرة فرموزا، وجزر البسكادور، وتعهدت بدفع تعويض مالي كبير، كما وافقت على فتح أربع مدن صينية أمام التجارة اليابانية.

الانتفاضات الكورية ضد اليابانيين (عن مشهد مسرحي).

لم تتمكن الدول الكبرى من الحيلولة دون تحقيق اليابان لهذا النصر فقد كانت العمليات الحربية اليابانية تُدار بكفاءة عالية وتنسيق تام؛ برًّا وبحرًا، وخلال ثمانية أشهر هزمت تلك الدولة الجزرية الصغيرة إمبراطورية الصين العريقة ذات التعداد السكاني الهائل والموارد المتنوعة، وقضت على قواتها العسكرية، واضطرتها إلى الإلحاح في طلب الصلح وكان ذلك كله بعيدًا عن تقدير الدول الكبرى لمدى ما بلغته اليابان من قوة ففضلت الوقوف على الحياد، ولكنَّ نتيجة الصراع جاءت مخيبة لتوقعاتها.

وهزت الهزيمة النظام الإمبراطوري الصيني ليسقط نهائيًّا بعد عقدين من الزمان، على حين حققت الحرب لليابانيين الكثير فانبهر المراقبون الأجانب بمستوى الأداء العسكري للجيش والبحرية، وأخذ العالم يتقبل اليابان كواحدة من الدول الحديثة وأيقنت الدول الكبرى أن اليابان قوة لا يمكن تجاهلها عند رسم سياستها الخاصة بالشرق الأقصى.

وبذلك أعلنت الحرب الصينية-اليابانية عن مولد قوة إمبريالية جديدة، تنتمي إلى الشرق وليس إلى الغرب، وكان معيار النجاح الذي يمكن أن تحققه هذه القوة الجديدة (اليابان) يتوقف على مدى تقبُّل القوى الإمبريالية الأخرى لها، وخاصة تلك التي لها

مصالح في الشرق الأقصى، أما بريطانيا فقد عبَّرت عن ترحيبها بالنصر الياباني وارتياحها لنتائجه؛ لأن من مصلحتها أن تلعب اليابان دور المناوئ للوجود الروسي في المنطقة الذي كان موضع ضيق الإنجليز، وأما روسيا فكانت أكثر الدول استياء من نتيجة الحرب لأنها تعرقل مخططاتها الخاصة بكوريا ومنشوريا، وتضع العقبات في طريق تحقيق الأطماع الروسية في الشرق الأقصى، لذلك حثت فرنسا وألمانيا على مساندتها في معارضة استحواذ اليابان على شبه جزيرة لياوتونج.

وأيدت فرنسا المطالب الروسية لارتباطها مع روسيا بحلف ثنائي، أما ألمانيا فقد أعطت تأييدها لروسيا حتى تصرفها عن الاهتمام بالشئون الأوروبية، وتستنفد طاقتها في الصراع حول الشرق الأقصى، رغم أن ألمانيا — بدورها — كانت تطمع في أن تنال نصيبًا من الامتيازات التجارية في الصين.

ولذلك تقدمت الدول الثلاث: روسيا وألمانيا وفرنسا بمذكرة إلى الخارجية اليابانية قبل تبادُل وثائق التصديق على معاهدة الصلح بعشرة أيام، طالبت فيها اليابان بالتنازل عن شبه جزيرة لياوتونج، ولما كان الرفض يعني الدخول في حرب مع الدول الثلاث مما قد يحرم اليابان مِن جَني ثمار انتصارها على الصين، وافقت اليابان على تعديل نص المعاهدة مقابل زيادة التعويض المالي الذي تدفعه الصين.

ولكن التدخل الثلاثي أصاب الرأي العام الياباني بصدمة قاسية، جعلته يشعر بأن الدول الثلاث قد امتهنت كرامة اليابان، وحوَّل العسكريون ودعاة التوسع هذا السخط إلى موجة عداء عارمة ضد روسيا، كما استغلت الحكومة هذا السخط لزيادة الإنفاق العسكري، فتقرر زيادة الجيش من سبع فرق (عام ١٨٩٤م) إلى ١٣ فرقة (عام ١٩٠٣م) وزيدت قدرة الأسطول من ٦٣,١ ألف طن إلى ١٥٣ ألف طن، وبذلك أصبحت ميزانية الدفاع تستحوذ على ٥٥,٦٪ من الموازنة العامة للدولة بعد أن كانت تمثل ٢٩,٥٪ من الموازنة واستمر الإنفاق العسكري في استئثاره بالقسط الأكبر من الإنفاق الحكومي بعد ذلك.

التنافس الروسي-الياباني

كان لروسيا مصالح تجارية في كوريا جعل لها وجودًا إلى جانب المصالح اليابانية، مما وفر فرصة احتكاك بين الطرفين، كذلك كان للروس وجود في منشوريا حيث كانوا قد حصلوا من الصين على امتياز مد خط حديدي يصل الخط الروسي — عبر سيبريا —

بالمحيط، ولما كان لليابان وجود في جنوب منشوريا، فقد أصبح تعايُشهما معًا في كوريا ومنشوريا من المستحيلات، وخاصة أن روسيا لم تحترم نصوص المعاهدات التي أبرمتها مع اليابان عام ١٨٩٦م وعام ١٨٩٨م حول حصول كل منهما على امتيازات متساوية في كوريا، كذلك أقلقت السياسة الروسية الرَّامية إلى تحويل منشوريا إلى محمية روسية اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا، وأدى عدم وفاء روسيا بتعهُّداتها بالجلاء عن منشوريا إلى حدوث تقارب بريطاني-ياباني تحول فيما بعد إلى تحالف بين الدولتين لمواجهة الأطماع الروسية في منشوريا، وجاء رفض الروس للجلاء عن منشوريا ممهدًا لتصعيد الأزمة التي قادت إلى إشعال نار الحرب الروسية-اليابانية.

التحالف البريطاني-الياباني

يرجع التقارب البريطاني-الياباني إلى عهد وزارة روزبري التي حثت الدول الأوروبية على التنازل عن حقوق القضاء القنصلي التي حصلت عليها من اليابان منذ عام ١٨٥٨م، وفي عام ١٨٩٥م، ازداد هذا التقارب عندما امتنعت بريطانيا عن الاشتراك مع روسيا وألمانيا وفرنسا في التدخل للحيلولة دون حصول اليابان على شبه جزيرة لياوتونج الصينية، وكان مِن نتيجة ذلك ترحيب اليابان باحتلال بريطانيا لميناء وي هاي وي، واستئجارها له بعد ذلك لتوازن الاحتلال الروسي لميناء بورت آرثر.

وخلال عام ١٩٠٠م، بُذلت جهود دبلوماسية بريطانية ويابانية، لاستطلاع موقف ألمانيا وفرنسا في حالة نشوب صراع روسي-ياباني بالشرق الأقصى، ولكن اليابان لم تكن قد حسمت الخلاف داخل الحكومة بين مؤيدي التحالف على بريطانيا، ودُعاة التقارب مع روسيا على أساس الاعتراف بالمصالح الروسية في منشوريا في مقابل الاعتراف الروسي بالمصالح اليابانية في كوريا.

كذلك لم تكن الحكومة البريطانية قد توصلت إلى قرار بشأن هذا التحالف حتى إبريل ١٩٠١م، حين كلفت الحكومة اليابانية وزير خارجيتها، باستطلاع مدى إمكانية عقد التحالف بين البلدين.

وفي نفس الوقت الذي كان فيه وزير الخارجية الياباني يتفاوض مع زميله البريطاني حول بنود اتفاقية التحالف (يوليو ١٩٠١م)، توجه مبعوث ياباني إلى موسكو لمحاولة الوصول إلى اتفاق روسي-ياباني حول الشرق الأقصى، ولكن الروس تشددوا في مطالبهم، وعاد المبعوث الياباني بخُفَّي حُنَين، مما وحَّد صفوف الحكومة اليابانية وراء التحالف

البريطاني-الياباني الذي تم إبرامه في لندن (٣٠ يناير ١٩٠٢م)، وأثار الإعلان عنه في كل مِن لندن وطوكيو (١١ فبراير) دهشة عواصم العالم، وتمادى البعض في استنكاره لهذا التحالف، فاتهم بريطانيا بخيانة العنصر الأبيض لصالح «العنصر الأصفر العدواني الوضيع».

ومهما كان الأمر، فقد أصبح باستطاعة اليابان أن تخطط للحرب مع روسيا دون أن تخشى دخول دولة ثالثة — طرفًا في الصراع — إلى جانب الروس، وأن تضمن عدم تكرار التدخل الدولي الذي حرمها من بعض ثمار انتصاراتها على الصين، ولكن بريطانيا لم تخرج من التحالف صفر اليدين، فقد كان التحالف يخدم مصالحها في الإقليم، وبإبرام التحالف بدأ العد التنازلي للحرب.

الحرب الروسية-اليابانية

ففي ١٣ يناير ١٩٠٤م، قدَّمت اليابان آخر مقترحاتها إلى روسيا لحل النزاع حول منشوريا وكوريا، ولكن تلك المقترحات اتخذت طابع الإنذار، مما جعل أصحاب الدعوة إلى سياسة التوسُّع الخارجي على حساب الصين في الحكومة الروسية يعدون العُدَّة للقيام بعمل تأديبي ضد اليابان تتخذ كوريا مسرحًا له، وفي نفس الوقت، كانت اليابان قد اتخذت قرار الحرب بالفعل بعد أن اطمأنَّت إلى موقف ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ٤ فبراير ١٩٠٤م، أخطرت اليابان الحكومةَ الروسية بقطع المفاوضات مع الاحتفاظ بالحق في اتخاذ أي عمل مستقل للدفاع عن مصالحها. وفي ٦ فبراير، أبحر الأسطول الياباني في المياه الكورية صوب ميناء بورت آرثر لتدمير الأسطول الروسي الرابض هناك، ونجحت اليابان فعلًا في تدمير بعض السفن الحربية الروسية، وأعلنت اليابان الحرب رسميًّا (١٠ فبراير)، وقامت خطة اليابان العسكرية على شل حركة الأسطول الروسي في المحيط الهادي بقاعدة بورت آرثر، فأغرقوا بعض السفن التجارية القديمة في البوغاز المؤدي إلى الميناء وزرعوا الألغام البحرية في الجزء المتبقي من البوغاز، وحققوا أكبر انتصاراتهم عندما نجحوا في إغراق سفينة القيادة الروسية وعلى ظهرها قائد الأسطول و٦٠٠ جندي روسي.

وفي البر حققت القوات اليابانية الزاحفة مِن العاصمة الكورية صوب الشمال انتصارًا على القوات الروسية، وفي أواخر أبريل بدأت معركة نهر يالو، وتوالى سقوط المواقع الروسية في أيدي اليابانيين على طول مجرى النهر، كما نجح اليابانيون في الاستيلاء

على المواقع الروسية بشبه جزيرة لياوتونج وتحركوا للاستيلاء على بورت آرثر — أكبر المعاقل الروسية بالشرق الأقصى — حيث أجهزت مدفعيتهم على ما تبقى من الأسطول الروسي.

وفي صيف ١٩٠٤م، دفع اليابانيون القوات الروسية أمامهم عند زحفهم في جنوب منشوريا، وشنوا عليها هجومًا شاملًا جعل الروس ينسحبون إلى موكدن، وبعد ستة أشهر من القتال الضاري سقطت بورت آرثر في أيدي اليابانيين، واستسلم لهم القائد الروسي ومعه ٢٥ ألفًا من الجنود، وغنم اليابانيون خمسمائة مدفع روسي، وبذلك تفرغ الجيش الياباني لخوض المعركة الفاصلة في منشوريا، حيث دارت رحى معركة موكدن التي تعد من المعارك الكبرى الحاسمة في النزاع والتي سقطت بيد اليابانيين بعد أسبوعين من القتال الشرس العنيف، وبلغت خسائر الروس — حتى ذلك الحين — ١٥٠ ألفًا بين قتيل وجريح، بينما لم تصل خسائر اليابانيين إلى الخمسين ألفًا.

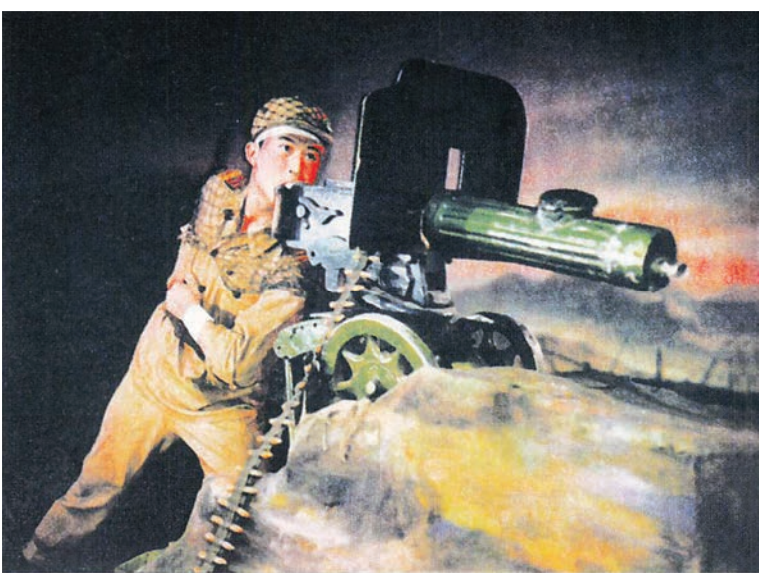

الحرب (عن مشهد مسرحي).

أصبح الموقف العسكري الروسي حَرِجًا للغاية فحاول الروس تعويض هزائمهم بتوجيه أسطول بحر البلطيق إلى العمل في الشرق الأقصى وبعد رحلة شاقة — قطعها الأسطول مِن غرب أوروبا إلى الشرق الأقصى — اشتبك مع الأسطول الياباني في الطريق إلى كوريا (٢٨ مايو ١٩٠٥م) فأغرق اليابانيون سفينة القيادة وست سفن أخرى، بالإضافة إلى خمس مدمرات وخمس ناقلات جنود، وأربع سفن خدمات وسفينة دفاع سواحل، وأسروا خمسًا من قطع الأسطول الروسي، وقُدِّر عدد القتلى والغرقى مِن جنود البحرية الروسية بثلثَي عدد رجال الأسطول، على حين لم يخسر اليابانيون في تلك المعركة سوى ١١٦ قتيلًا، و٥٣٨ جريحًا، وثلاثة من زوارق الطوربيد، ولم ينجُ من أسطول البلطيق سوى ناقلة جنود ومدمرتين، وصلوا إلى ميناء فيلاديفوستك بعد جهد جهيد.

ولم يَعُد أمام الروس — بعد هذه الهزيمة الساحقة — سوى طلب الصلح، وخاصة أن الثورة اندلعت في روسيا ضد استبداد القيصر، كما أن الدول الأوروبية التي وقفت على الحياد رغبت في إنهاء الحرب بعد أن حققت أهدافها الاستراتيجية؛ فألمانيا قنعت بما أصاب روسيا من ضعف عسكري، وفرنسا أرادت الاحتفاظ بما بقي من قوة روسيا لتدعيم الحلف الثنائي الذي يجمع البلدين.

وتوسطت الولايات المتحدة لعقد الصلح، الذي بدأت مفاوضاته في ١٠ أغسطس ١٩٠٥م، تحت رعاية الرئيس الأمريكي.

ووقَّع الطرفان اتفاقية الصلح التي نصت على الاعتراف بالمصالح اليابانية المتميزة في كوريا، وانتقال حقوق روسيا في شبه جزيرة لياوتونج إلى اليابان، والتنازل لليابان عن القسم الجنوبي من سكك حديد منشوريا، وكذلك عن النصف الجنوبي من جزيرة سخالين، وانسحاب قوات البلدين من منشوريا، فيما عدا قوات حراسة السكة الحديد، وتعهَّد البلدان بعدم التدخل فيما تتخذه الصين من إجراءات تطوير الصناعة والتجارة في منشوريا، واستغلال السكك الحديدية للأغراض التجارية، فيما عدا الخط الحديدي بشبه جزيرة لياوتونج فيُستَخدم لأغراض استراتيجية.

لقد أسفرت الحرب الروسية-اليابانية عن مَولد قوةٍ شرقية، نجحت في إلحاق الهزيمة بدولة أوروبية استعمارية كبرى، وفي تحديد حجم الدور الروسي في الشرق الأقصى، ولفتت الحرب أنظار الصين إلى ما أحرزته اليابان من تقدُّم، فبدأت تستلهم التجربة اليابانية، وتدفَّق الطلاب الصينيون على اليابان بأعداد كبيرة لتلقي العلم والدراسة، فأعادوا للأذهان ذكرى حركة مماثلة — ولكنها عكسية — عندما كان طلاب العلم من اليابانيين يحجون إلى الصين لدراسة الكنفوشية والفَلك والرياضيات قبل ذلك بثلاثة قرون.

معاناة الكوريين واستغلالهم (عن مشهد مسرحي).

وكان للنصر الياباني صداه الكبير في مصر، حيث كانت الحركة الوطنية قد بلغت ذروتها بزعامة مصطفى كامل باشا، الذي ألف كتَيِّبًا بعنوان «الشمس المشرقة»، أشاد فيه بالنهضة اليابانية الحديثة، وبقدرة الشرق على إلحاق الهزيمة بالغرب، وصاغه بأسلوب رومانسي يخاطب الوجدان أكثر مما يخاطب العقل، وغاب عن مصطفى كامل أن اليابان تحولت — منذ عام ١٨٩٥م — إلى قوة إمبريالية تمارس مع الشعوب الخاضعة لها نفس أساليب القهر التي يُمارِسها الإنجليز في مستعمراتهم، وأنَّ حربَها مع روسيا كانت إحدى حلقات التنافس بين البلدين حول السيطرة على كوريا والصين، وأنها كانت أداة من أدوات الصراع الإمبريالي في الشرق الأقصى، وظل انتصار اليابان في تلك الحرب مخلدًا في قصيدة شاعر النيل حافظ إبراهيم الذي اختار لها عنوان «الغادة اليابانية» والتي تغنَّت بها أجيال من الشباب المصري.

وجنت اليابان من وراء انتصارها في تلك الحرب اعتراف الدول الكبرى بها كقوة هامة، لا يُبرم أمر يتعلق بالشرق الأقصى بدونها، وكفلت لها المكاسب الإقليمية التي حصلت عليها تحقيق حلم قديم، طالما راود ساستها بأن تصبح ذات ركيزة قارية، وبدأت بعض الدول الغربية تشعر بعدم الارتياح لما حققته اليابان من مكاسب استراتيجية، وما أحرزته من مكانة دولية، فأحس الرئيس الأمريكي أن توازن القوى في المحيط الهادي قد

اختل، لذلك كان حريصًا على عدم تصفية الوجود الروسي نهائيًّا — رغم ميله إلى كسر شوكة الروس — ضمانًا لتوازن القوى في الإقليم، ومن ثَم كانت مساعدته للموقف الروسي خلال مفاوضات الصلح، وبدأت المصالح الأمريكية تتعارض مع المصالح اليابانية في المحيط الهادي، وأخذت شُقة الخلاف بين البلدين في الاتساع تدريجيًّا، حتى كان الصدام بينهما في الحرب العالمية الثانية صدامًا مروعًا.

وعلى كل، فقد تحركت اليابان بسرعة لتدعيم مكاسبها الجديدة، ففي نوفمبر ١٩٠٥م حصلت من بكين على تأكيد لما جاء بمعاهدة الصلح مع روسيا فيما يتصل بتأجير لياوتونج ومنشوريا، وبالإضافة إلى ذلك حصلت من الصين على امتيازات جديدة لمد الخطوط الحديدية، وإقامة المشروعات الاقتصادية في منشوريا، وعملت على إحباط جهود الدول الأخرى الرامية إلى الحصول على امتيازات خاصة في منشوريا فعقدت اتفاقية سِرية مع روسيا عام ١٩٠٧م، أصبح جنوب منشوريا — بموجبها — منطقة نفوذ يابانية، وشمال منشوريا منطقة نفوذ روسية، وبذلك قطعت الطريق على المساعي الأمريكية الرامية إلى الحصول على امتياز لإقامة خط حديد بمنشوريا.

أما بالنسبة لكوريا، فقد وسعت اليابان دائرة نفوذها هناك، وأبرمت اتفاقًا مع الولايات المتحدة الأمريكية (يوليو ١٩٠٥م) تعهدت فيه الأخيرة بعدم الإقدام على عمل يمس المصالح اليابانية في كوريا، في مقابل تعهُّد اليابان بعدم مد نفوذها إلى الفلبين، وعندما حددت معاهدة التحالف مع بريطانيا أضيف إليها بند نص على اعتراف بريطانيا بسيادة المصالح اليابانية في كوريا، وبعد ذلك أخذت اليابان تُحوِّل كوريا إلى محمية يابانية، ثم إلى مستعمرة، وأصبح المندوب السامي الياباني هو الحاكم الفعلي للبلاد، وأجبر ملك كوريا على التنازل عن العرش لولده (يوليو ١٩٠٧م) الذي نُصِّب ملكًا على البلاد، وحصل منه المندوب السامي الياباني على تفويض بإدخال ما يراه من إصلاحات، وانتهزت اليابان فرصة اغتيال أحد أقطاب الحكومة اليابانية على يد شاب كوري (٢٦ أكتوبر ١٩٠٩م) فأعلنت ضم كوريا وأخذت تنسج سياستها الخاصة بالسيطرة على كوريا على منوال السياسة البريطانية في مصر، وتُرجِم كتاب كرومر «مصر الحديثة» إلى اليابانية (١٩١١م) ليستفيد به اليابانيون في إدارتهم لكوريا.

أثر التوسع الإمبريالي على النمو الاقتصادي

وبانتهاء الحرب الروسية-اليابانية، تبدأ المرحلة الثانية والهامة من مراحل النمو الاقتصادي لليابان، والتي تمتد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية فقد حققت الصناعات

الخفيفة تقدُّمًا كبيرًا، كما بلغت الصناعات الثقيلة أقصى درجات تطورها، وبذلك اكتمل نضج الإنتاج الرأسمالي، وازداد إيقاع النمو الاقتصادي الحديث بسرعة، واتسع نطاق التجارة الخارجية.

معركة هاربر التي دمَّرت فيها القوات اليابانية الأسطول الأمريكي الرابض في ميناء هاربر في الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤١م.

ومما دعَّم مِن مَركز الصناعة اليابانية، تعديل التعريفة الجمركية عام ١٩١١م بما يحقق الحماية للإنتاج الوطني، مما أدى إلى زيادة معدل نمو رأس المال الوطني، فتطوَّرت الشركات اليابانية وامتد نشاطها إلى كوريا ومنشوريا، بل وإلى أوروبا وأمريكا، وامتد مع نشاط الشركات نشاطُ رأس المال المصرفي الياباني إلى كوريا ومنشوريا وفورموزا، وأصبحت البنوك اليابانية التي أُنشِئت في تلك البلاد تتحكم في اقتصادياتها تمامًا بحكم كونها بنوك إصدار للعملة.

وهكذا أتاحت سياسة التوسُّع الإمبريالي المناخ الملائم لنمو القطاع الاقتصادي الحديث، بتوسيع نطاق السوق الخارجية المناسبة لتصريف الإنتاج الصناعي الياباني والتي تتمتع بالحماية الجمركية، وتم تأمين مجالات جديدة لاستثمار رأس المال الوطني الياباني، وحقق نهب الشعبين الكوري والصيني فرصة ذهبية لتراكم رأس المال الياباني واستكمال نمو الرأسمالية مما كان له انعكاسه على الحركة السياسية في عصر النهضة، وفي الفترة الممتدة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

الفصل الرابع

الحركة السياسية

استقر رأي صنَّاع عصر النهضة اليابانية الحديثة على اختيار النموذج الغربي كإطار للدولة، وهنا واجهتهم مشكلة الاختيار بين دولة ليبرالية ديمقراطية، أو دولة أوتقراطية يستند الحكم فيها إلى بيروقراطية مركزية، فكان النموذج الأخير أكثر تقبُّلًا عندهم، فهو يهيئ للسلطة فرصة إجراء ما تشاء من إصلاحات دون أن تعرقل جهودها عقبات تأتي من جانب المجالس النيابية، كما أن الحكم المطلق والسلطة المركزية أكثر قبولًا لدى اليابانيين بحكم تراثهم الثقافي والسياسي.

ومن ثَم كان النظام الجديد حركةً إصلاحية في إطار الثقافة التقليدية اليابانية، تأثرت دوافعها — إلى حد كبير — بمصالح الفِئات الاجتماعية التي شاركت في صنعها، وإليها يرجع الفضل في تكوين اليابان الحديث.

ولما كان نظام مايجي قد أسقط مِن حسابه المشاركة الشعبية في صنع القرار، وإدارة أمور البلاد من خلال مجالس نيابية دستورية على النمط الغربي، فقد قامت حركة للمطالبين بالدستور عُرِفت باسم «حركة الحرية وحقوق الشعب»، ولعبت دورًا هامًّا في الحركة السياسية.

وكما تزعَّم فريق من الساموراي حركة تصفية نظام طوكوجاوا واسترداد سلطة الإمبراطور، ووضعوا أسس النظام الجديد، كان ثمة فريق آخر مِن مثقفي الساموراي تأثَّر بالفكر الليبرالي الغربي من خلال تعلمهم اللغات الأوروبية الحديثة، ودراستهم للتيارات الفكرية التي سادت في أوروبا في القرن التاسع عشر؛ فلم يكن الساموراي طبقة إقطاعية عسكرية فحسب، بل كانوا على قدر من الثقافة يتلقونها — في عصر طوكوجاوا — في مدارس خاصة بهم، حيث يدرسون المعارف الصينية وتعاليم الكنفوشية والرياضيات، كما التحق بعض أفراد الساموراي بمدارس أخرى للثقافة الحرة ظهرت في أواخر عصر

الساموراي وتقويض سلطة الإمبراطور طوكوجاوا.

طوكوجاوا، كان يختلف إليها — بالإضافة إلى الساموراي — أبناء التجار وأعيان الريف، وكانت تلك المدارس تُعنَى — في الأصل — بدراسة العلوم والفلسفة الصينية، ثم أصبحت في مطلع القرن التاسع عشر تُعنَى بدراسة «علوم الغرب» وهو مصطلح أطلق على العلوم الحديثة التي تخرج عن دائرة الثقافة التقليدية.

وتصدى هذا الفريق من الساموراي المثقفين لإدارة دفة المعارضة السياسية في عصر مايجي؛ لأنهم وإن اتفقوا مع مُؤسِّس النظام الجديد على ضرورة تصفية الإقطاع، وتوحيد البلاد تحت حكم إدارة مركزية حديثة، إلا أنهم رأوا ضرورة إقامة النظام الجديد على أساس يَسمح للجماهير بقدرٍ من المُشاركة في السلطة، ومن ثَم اختلف مفهوم «التحضُّر والتنوير» عندهم عنه عند غيرهم، فهم يَرون فيها حركة تجديد شاملة، تغير وجه المجتمع الياباني اقتصاديًّا واجتماعيًّا وفكريًّا، بينما رأى فيها خصومهم السياسيون سلطة أوتقراطية مركزية مستنيرة تدور حول محور الإمبراطور، باعتباره وحده — وليس الأمة — مصدر السلطات.

والتقت آمال مثقفي الساموراي مع أحلام أعيان الريف الذين كوَّنوا الزعامات التقليدية للريف الياباني في أواخر عصر طوكوجاوا، فكانت ثورات الفلاحين ضد الحكم

الإقطاعي تهب بقيادتهم، وساعَد الإصلاح الزراعي الذي طبقه النظام الجديد على إزاحة نفوذ سادة الإقطاع مِن الريف، ففُتِح بذلك الطريق أمام الأعيان للسيطرة التامة على مقاليد الأمور في قُراهم، وتطلعوا إلى المشاركة في السلطة بقدر متكافئ مع ما لهم مِن وزن اقتصادي ومكانة اجتماعية في الريف لا سيما أنهم استمروا يمسكون بزمام قيادة نضال الفلاحين ضد السلطة في مطلع العصر الجديد حتى تم القضاء على ثورة ساتسوما (١٨٧٧م) فانتهت المعارضة المسلحة للنظام الجديد، وأصبح النضال ضد السلطة المطلقة نضالًا سياسيًّا سلميًّا.

وأصبح أعيان الريف على رأس حركة المعارضة السياسية بما لهم من نفوذ بين صفوف الفلاحين، بالإضافة إلى بعض الأفراد من نُخبة مُثقفي الساموراي الذين كانوا محور المعارضة السياسية بالمدن عامةً، وطوكيو خاصةً، والذين التمسوا في قيادة العمل السياسي ما يعوضهم عن المكانة التي كانت لهم من قبل، والتي جرفها التغيير في مطلع عصر مايجي.

حركة المطالبة بالحياة النيابية

وقد بدأت الحركة بعريضة قدمها إيتاجاكي وسبعة من زملائه من النخبة التي شاركت في صنع النظام الجديد، قدموها للحكومة (١٨٧١م) واستنكروا فيها استبداد السلطة، وطالبوا بإقامة مجلس نيابي يقوم الشعب بانتخابه، وبهذا الحدث بدأت الحركة السياسية التي عُرِفت باسم «حركة الحرية وحقوق الشعب» التي ضمت المطالبين بالحكم النيابي الدستوري.

وعبر عن تلك الحركة تنظيم سياسي عُرف باسم «الحزب الوطني العام» الذي اختار صيغة الحزب السياسي ليميز نفسه عن الجمعيات السياسية العديدة التي ظهرت — في تلك الفترة — بغرض خدمة الأهداف والمصالح السياسية لأفراد بعينهم، وأصدر التنظيم الجديد بيانًا ضمنه برنامجه الذي ركز فيه على إقامة حكومة نيابية مُنتَخبة مِن الشعب.

ولكن وقوع ثورة ساجا التي تزعمها أحد الموقعين على العريضة جعل الحكومة تتجه إلى تصفية المعارضة السياسية، فبادر إيتاجاكي بحل «الحزب الوطني العام» (مارس ١٨٧٤م)، وعاد إلى موطنه طوسا بجزيرة شيكوك، حيث أسس جمعية سياسية عُرِفت باسم «جمعية المفكرين الأحرار» لنشر الوعي بالمبادئ الليبرالية والتفَّ حول تلك الجمعية فريق مِن الشباب المتعطش للمعرفة، وشكلت أفكار الثورة الفرنسية الأساس الأيديولوجي

للجمعية، وكان كتاب روسو «العقد الاجتماعي» مصدر إلهام فكري لرواد الليبرالية في ذلك العصر، وذاع صيت «جمعية المفكرين الأحرار» حتى أصبحت طوسا مزارًا يقصده المئات من الشباب الياباني الذين أطلقوا على المدينة — فيما بينهم — اسم «مهد الحرية».

ورغم المحاولات التي بذلتها الحكومة لكبح جماح هذه الحركة، استمرت تحقق النجاح وتكسب الأنصار حولها يومًا بعد يوم، وبعد إخماد ثورة ساتسوما، فكر إيتاجاكي في تأسيس «جمعية الوطنيين»، وفي ربيع ١٨٧٨م أوفد الدعاة إلى مختلف أنحاء البلاد لشرح أهداف التنظيم السياسي الجديد ودعوة الناس للانضمام إليه، وفي سبتمبر من نفس العام عقدت الجمعية أول مؤتمر لها بمدينة أوساكا، أعلنت فيه عن تأسيسها وقررت أن تتخذ من طوكيو مقرًّا لها، وأن تُنشِئ فروعًا لها بالمحافظات.

وفي المؤتمر الثالث للجمعية (خريف ١٨٧٩م) تَقرَّر رفع عريضة إلى الإمبراطور للمطالبة بإقامة مجلس نيابي، وقَّع عليها أعضاء الجمعية الذين انتدبوا اثنين من زملائهم لتقديمها إلى «مجلس الدولة» و«مجلس الشيوخ» ورغم رفض المجلسين للعريضة، فقد نجحت الجمعية في تعبئة الرأي العام ضد الحكومة، وكشفت موقفها المُتعنِّت أمام الشعب، وطوَّف إيتاجاكي بأنحاء البلاد يخطب في الجماهير، ويطلب مساندتها للجمعية في مطالبها، واكتسبت الحركة المزيد من الأنصار من بين الصحفيين ورجال الأعمال وحتى موظفي الحكومة.

ولما كان قانون الرقابة على الصحف (٥ يونيو ١٨٧٥م) يجعل مِن الصحافة أداة محدودة النفع بالنسبة لحركة المطالبة بالحكم النيابي، لجأ زعماء تلك الحركة إلى عقد الاجتماعات العامة وإلقاء الخطب السياسية.

فلم تجد الحكومة مفرًّا من إصدار «قانون التجمهُر» (إبريل ١٨٨٠م) الذي قضى بضرورة الحصول على إذن مُسبَق مِن الشرطة قبل عقد أي اجتماع عام، وحظر على العسكريين ورجال الشرطة والطلبة الاستماع إلى الخطب السياسية، والاتصال بالمنظمات السياسية.

ورغم محاولات الكبت، تبلوَرت المعارضة السياسية في حركة تهدف إلى تأسيس «جمعية وطنية دستورية» في آخر السبعينيات من القرن التاسع عشر، وما كاد يحل مطلع الثمانينيات حتى نظَّم القائمون على تلك الحركة حملة لجمع التوقيعات على عرائض تطالب بالدستور، وبإقامة مجلس نيابي، وبلغ عدد التوقيعات التي جُمِعت نحو ربع المليون توقيع، وتم تأسيس عدد من الجمعيات السياسية — لهذا الغرض — في جميع أنحاء البلاد، بلغ عددها — في تلك الحقبة — نحو ١٥٠ جمعية وعُقدت الاجتماعات

السياسية لمناقشة قضية الحكم النيابي، ونُظِّمت الحلقات الدراسية بغرض التثقيف السياسي الذاتي في معظم القرى الهامة، واستطاعت تلك الحلقات الدراسية تعبئة الرأي العام الريفي لمساندة حركة المطالبة بالحياة النيابية عن فهم واقتناع.

واتخذت تلك الحلقات الدراسية شكل مدارس متوسطة أقامها الأعيان على نفقتِهم الخاصة، أو عن طريق جمع التبرعات من أهالي مجموعة من القرى المتجاورة، وكانت تلك المدارس تُقام مهما بلغ عدد الصبية الراغبين في الالتحاق بها، فقد كانت مقصد الكبار الذين ينشدون الثقافة العامة لذاتها، وعلى سبيل المثال، كانت نسبة عدد التلاميذ دون سن الرابعة عشر، بذلك النوع من المدارس بمحافظة كانازاوا لا تتعدى ٢٠٪ من جملة عدد التلاميذ بتلك المدارس، بينما كان بقية التلاميذ من البالغين، وكانت تلك المدارس لا تقتصر جهودها على تدريس العلوم المختلفة، بل امتدَّ نشاطها إلى التثقيف السياسي والاجتماعي، وبعد قيام الحكومة بإخضاع هذه المدارس لإشرافها حوَّل الأعيان تلك المدارس إلى «حلقات دراسية» لنشر المعرفة العامة ولم تَعُد تستخدم اسم «مدرسة»، وتركزت غالبية تلك الحلقات في شرق البلاد، وانتشرت — بدرجة أقل — في بقية أنحاء البلاد، وكانت أقل واحدة منها تضم ما بين ١٢ و٣٠ عضوًا، وإن كان ثمة حلقات تجاوز عدد أفرادها المائة عضو.

وبلغ حماس بعض الأعيان للحركة واهتمامهم بتلك الحركات حد فقد ملكياتهم الزراعية عن طريق رهنها مقابل قروض أُنفِقت على تلك الحلقات التثقيفية وعلى الحركة السياسية، وتحوَّلت تلك الحلقات الدراسية إلى جمعيات سياسية، عقدت سلسلة من الندوات لمناقشة قضية الحكم النيابي، وبلغ عدد الجمعيات السياسية التي دعت إلى عقد الندوات نحو ١٥٠ جمعية، انتشرت في جميع أنحاء اليابان؛ مما يقدم دليلًا على اتساع قاعدة الحركة، واضطرت الحكومة إلى تشديد الرقابة على الصحف والمطبوعات، واهتمت بتطبيق «قانون التجمهُر» غير أن تلك الإجراءات الصارمة لم تنجح في إحباط الحركة السياسية، فكسبت الحركة — بذلك — المزيد من تأييد الجماهير، وخاصة أن بعض مفكري «حركة الحرية وحقوق الشعب» قدموا المفاهيم الليبرالية المكتسبة من الغرب في إطار كنفوشي، فعند شرحهم لتلك الأفكار كانوا يتخذون من الكنفوشية قالبًا للتعبير عن أفكار المساواة والتزام الإمبراطور نحو شعبه الذي يجعله مُلزَمًا بالاستجابة لمطالبه وهي هنا المطالبة بالدستور، ونقد الاستبداد من خلال فكرة العدل عند كونفوشيوس، وكذلك الحال بالنسبة لفكرة المساواة، ولم تجد الجماهير (وخاصةً الفلاحين) صعوبة

في استيعاب الفكر الليبرالي إذ قُدم لهم في وعاء كنفوشي، لا يجعله يبدو غريبًا عن واقع المجتمع الياباني، أو بعيدًا عن إدراك الجماهير، ولعل ذلك يُفسِّر التفاف الجماهير حول تلك الحركة التي اكتسبت صبغة شعبية.

لذلك أيقنت الحكومة أنها بصدد حركة منظمة يقودها رجال من الأعيان الذين عاشوا في الريف لأجيال بعيدة، وتمتعوا فيه بنفوذ كبير، ولديهم القدرة على تعبئة سكان القرى في حركة سياسية ضد الحكومة، والأساس الذي قامت عليه سلطتها، ولم تكن الحكومة مهيَّأة — عندئذٍ — لمواجهة هذه الحركة بإجراءات قمع صارمة فآثرت السلامة، وسارعت بإصدار بيان (١٢ أكتوبر ١٨٨١م) أعلن فيه الإمبراطور أنه ينوي إقامة نظام نيابي تدريجيًّا، وذلك في السنة الثالثة والعشرين من حكمه (أي عام ١٨٩٠م) وحذَّر البيان جميع طبقات الشعب «أعلاها وأدناها» مِن التسرُّع، والدعوة إلى الطفرة في التغيير؛ لأن ذلك يؤدي إلى إشاعة الاضطرابات في البلاد.

وكان صدور البيان الإمبراطوري نقطة تحوُّل في تاريخ حركة المطالبة بالحياة النيابية، إذ أُعِيد تنظيمها في شكل حزبين سياسيَّين؛ هما: «حزب الأحرار» و«حزب الإصلاح» في الوقت الذي كانت فيه الحكومة تدبر أمر تصفية الحركة، فقد أُبعِد أنصار الليبرالية من الحكم، وانفرد أنصار الأوتقراطية ومركزية السلطة بإدارة أمور البلاد.

ومنذ ذلك الحين، أصبح النشاط السياسي يتركز حول الأحزاب السياسية وحدها، وتحولت الجمعيات السياسية المنتشرة بالريف إلى خدمة أغراض أخرى، فلم يعُد نشاطها مقصورًا على المطالبة بالدستور، وإنما تعدَّاه إلى مطالب أخرى ذات طابع اقتصادي، وتتفق — إلى حد كبير — مع مصالح الأعيان، فدعت إلى الاهتمام بالتعليم، وعدم قصر الوظائف العامة على فئة معينة من الناس، وتشجيع الصناعة.

وبدأ الأعيان يرغبون عن السياسة، وزادت الهُوَّة التي أوجدتها سياسة الانكماش الاقتصادي اتساعًا بينهم وبين جماهير الفلاحين، فعلى حين عانى الفلاحون من تدهور أسعار الحاصلات الزراعية كانت ضرائب الأطيان تواصل ارتفاعها، مما جعل رِيع أطيانهم لا يكفي لسداد ما عليهم من ديون. كان الأعيان يتشددون في تحصيل الديون التي اقترضها الفلاحون منهم، واتجهوا إلى استثمار أموالهم في الصناعة والنشاط المصرفي فاختلفت بهم وبالفلاحين السبل.

وأخذ الفلاحون يُعيدون تنظيم أنفسهم لمواجهة السلطة والأعيان معًا، فبعد أن كانت انتفاضات الفلاحين بقيادة الأعيان، أصبحت قيادة الانتفاضات بيد عناصر من الفلاحين أنفسهم على نحو ما شهدته بعض جهات الريف في الثمانينيات من القرن التاسع عشر.

قيام الأحزاب السياسية

كان «حزب الأحرار» في طليعة الأحزاب السياسية التي شُكِّلت عقب صدور البيان الإمبراطوري (١٨٨١م)، وانتُخب إيتاجاكي أول رئيس له، وحدد أهدافه بالعمل على إقامة حكم نيابي، وتوسيع نطاق الحريات، وحماية وتدعيم حقوق الشعب، وتحقيق الرخاء والرفاهية له، والعمل على النهوض بالبلاد، وضمان تحقيق المساواة بين اليابان والدول الأخرى، والعمل على تحقيق التقدم الوطني.

وانفصل فرع حزب الأحرار في أوساكا ليكون حزبًا آخر سُمِّي «الحزب الدستوري» ليعبر عن وجهة نظر الجناح المتطرف في حركة المطالبة بالحياة النيابية.

وفي مارس ١٨٨٢م، تكوَّن «حزب الإصلاح» الذي عبر عن المثقفين من أبناء الطبقة الوسطى الذين يميلون إلى الاعتدال من كبار رجال الأعمال والعلماء والشخصيات البارزة من النخبة، وحدد الحزب أهدافه بالحفاظ على مكانة الأسرة الإمبراطورية والعمل على تحقيق الرفاهية للشعب، والنهوض بالإدارة وزيادة قوة الأمة، وإقامة نوع من الإدارة الذاتية في المحافظات تخفف من قبضة الإدارة المركزية، والحفاظ على الحد الأدنى من العلاقات السياسية مع الدول الأجنبية وتقوية العلاقات التجارية بقدر الإمكان، وبذلك لم يعلق «حزب الإصلاح» أهمية كبرى على قضية الدستور والحكم النيابي، فكان أميل إلى الاعتدال من «حزب الأحرار» الذي اتخذ موقفًا متشددًا من السلطة، وركز على اعتبار الشعب مصدر السلطات.

وعندما رأت الحكومة الحماس الذي استُقبل به الحزبان الجديدان، قررت أن تُنشئ حزبًا سياسيًّا يعبر عن وجهة نظر الحكومة ومصالحها، فأسست «الحزب الإمبراطوري» (١٨ مارس ١٨٨٢م) وجاءت قيادته من أقطاب الحكم، وضم في عضويته كبار موظفي الإدارة المركزية والمحافظات والمجالس البلدية، ورجال الدين، والمعلمون المشتغلون بمدارس الحكومة، ورجال الأعمال المتصلون بدوائر الحكم، ورغم محدودية العضوية في «الحزب الإمبراطوري»، تمتع بنفوذ كبير اكتسبه من مساندة الحكومة ورعايتها له، وحدد برنامجه بالتأكيد على تنفيذ قرارات الحكومة الخاصة بإصدار الدستور، وإقامة المجلس النيابي، وتقديم العون للحكومة في تنفيذ سياستها، والرد على الحملة الدعائية التي تشنها المعارضة على الحكومة. وأصدر الحزب — لهذه الغاية — العديد من الصحف التي تكيل المدح للنخبة الحاكمة، وتصد عنها هجوم المعارضة.

وسعى كل حزب لنشر أفكاره السياسية، والعمل على أن يأتي الدستور المرتقب محققًا للحكم النيابي على النحو الذي يراه الحزب، وكان «حزب الأحرار» يرى أن

الحكومة لم تُخلَق من أجل حاكم أو من أجل حفنة من الناس، ولكنها خُلِقت من أجل الشعب، وأكد على أن السيادة للشعب وحده، وأن إعداد الدستور وصياغته لا بد أن تتم على يَد مَن يمثلون الشعب تمثيلًا حقيقيًّا، أما «الحزب الإمبراطوري» فكان يرى أن السيادة من حق الإمبراطور وحده؛ لأنه «يملك الأرض والناس»، فإذا رأى أن يمنح الشعب دستورًا، فلا مُعَقِّب لكلمته، وإذا رأى غير ذلك فلا تثريب عليه، ووقف «حزب الإصلاح» بين هذين النقيضَين، فذهب إلى أن المجلس النيابي إنما يمثل الإمبراطور والشعب معًا، وبذلك يمثل سلطة السيادة كما هو الحال في البرلمان الإنجليزي.

وإزاء تعسُّف السلطة مع النشاط الحزبي المعارض، عانى كل من «حزب الأحرار» و«حزب الإصلاح» الضعف في الفترة السابقة على افتتاح المجلس النيابي (الدايت) عام ١٨٩٠م، فعاد «حزب الأحرار» إلى الظهور من جديد بعد أن كان قد جمد نشاطه ولكن النص في الدستور على الملكية كشرط للتمتع بحق الانتخاب قصر عضوية الحزب على المُلاك، كما أصبحت مواقف الحزب — في تلك المرحلة — تتسم بالاعتدال، ومن ثَم أصبح يُعرف باسم «جمعية أصدقاء الحكومة الدستورية» منذ سبتمبر عام ١٩٠٠م، عندما عقد لواء قيادة الحزب لكبار الملاك المزارعين.

وضع الدستور

في ٦ سبتمبر ١٨٧٦م، أصدر الإمبراطور أمرًا بدراسة النظم الدستورية المختلفة، والعمل على وضع مشروع للدستور الياباني، ونتيجة لذلك أنشئ «مكتب دراسة النظم الدستورية» في صورة لجنة منبثقة عن مجلس الشيوخ، وقد بدأ المكتب عمله على الفور.

وفي ٢٢ يوليو ١٨٧٨م، صدر مرسوم إمبراطوري بتنظيم مجالس المحافظات عن طريق الاقتراع، وبذلك وُضِعت قاعدة الحكم النيابي الذي أقيم بعد ذلك باثني عشر عامًا، وبموجب ذلك المرسوم، مُنِح حق الاقتراع لجميع الذكور ممن بلغوا العشرين عامًا على الأقل، بشرط أن يكون الناخب ممن يدفعون ضريبة أطيان لا تقل عن خمسة ينات سنويًّا (وكانت تلك الضريبة تُدفع على ما يقرب من الفدانين)، وأصبح مِن حق مجلس المحافظة أن يقر الموازنة الخاصة بالمحافظة، ويحدد طريقة جباية الضرائب. ثم استُكملت هذه الخطوة التمهيدية لإقامة الحكم النيابي بصدور مرسوم يناير ١٨٨٠م، الخاص بإنشاء مجالس الأحياء والمدن بنفس الطريقة.

وعندما قام جرانت — أحد الرؤساء الأمريكيين السابقين — بزيارة اليابان (يونيو ١٨٧٩م)، حرص الإمبراطور الياباني على استشارته فيما يتعلق بالحكم النيابي، في

وقت كانت حركة المطالبة بالحكم النيابي قد بلغت ذروتها، فأشار الرئيس جرانت على الإمبراطور بأنَّ مِن مصلحة بلاده الاعتماد على حكومة ينتخبها الشعب، ومجلس نيابي يراقب الشعب من خلاله عمل الحكومة ولكنه حذر الإمبراطور من عواقب التراجع عن الحكم الدستوري بعد إقراره؛ لأن حرمان الشعب من هذا الحق — بعد منحه له — قد يؤدي إلى كارثة، ومن ثَم وجب على الحكومة اليابانية أن تتوخى الدقة عند إعداد الدستور.

وفي ٦ يوليو ١٨٨١م، قدم رئيس الوزراء إلى «مجلس الشيوخ» تقريرًا طالب فيه بأن يصاغ الدستور الياباني على نسق الدستور الألماني وليس الإنجليزي، وقد تأثَّرت سياسة الحكومة الرامية إلى إقامة مجلس نيابي في ظل نظام دستوري بالأفكار التي طُرِحت بذلك التقرير، نظرًا لما يوفره النموذج الدستوري الألماني من ضمانات للنخبة الحاكمة، ولانطباقه على الإطار السياسي لنظام الحكم في عصر مايجي، ولذلك استُبعدت نهائيًّا فكرة الاستفادة من النظامين الإنجليزي والفرنسي عند صياغة الدستور الياباني.

ولما كانت دراسة النظم الدستورية الغربية تتطلب الوقوف على أسلوب تطبيقها، فقد أوفدت بعثة من الوزراء إلى أوروبا لدراسة تلك النظم على الطبيعة (مارس ١٨٨٢م) وقبل أن تُغادِر البعثة اليابان، وضعت في اعتبارها دراسة النظام الدستوري الألماني.

وعندما وصلت البعثة إلى ألمانيا، استمع أعضاؤها إلى محاضرات من فُقَهاء الدستور هناك، واقتنعت البعثة بالنظام الدستوري الألماني من حيث الأخذ بمبدأ ثنائية السلطة التشريعية (من خلال إقامة مجلسَين نيابيين)، واشتراط نصاب معين من الملكية فيمن يتمتع بحق الاقتراع، مع الاحتفاظ للإمبراطور بسلطات سياسية وعسكرية واقتصادية واسعة، وعدم الميل إلى إقامة حكومات حزبية تجعل من الهيئة السياسية مصدرًا للقوة السياسية.

وعادت البعثة من أوروبا — في صيف ١٨٨٣م — بعد غيبة دامت أكثر من العام، وقد توثقت عرى الصداقة بين إيتو — رئيس البعثة — وبسمارك المستشار الألماني، وأصبح إيتو على يقين تام أن ألمانيا وحدها تستطيع أن تُقدِّم لليابان النموذج الدستوري الملائم لظروفها، ومِن ثَم أصبحت القومية والعسكرية والبيروقراطية الألمانية مثلًا يُحتذَى عند إعادة تنظيم أداة الحكم في اليابان، ووجه إيتو الدعوة إلى العديد من الأساتذة والخبراء الألمان، وأسند إليهم بعض الوظائف في الوزارات المختلفة، وفي مارس ١٨٨٤م، أنشأ مكتبًا لدراسة النظم الإدارية أُسنِدت إليه مهمة إعداد مشروع الدستور ومراجعة اللوائح الخاصة بإدارات الحكومة، ووضع المقترحات الخاصة بإصلاح النظام الإداري، وتولى إيتو رئاسة هذا المكتب، بالإضافة إلى منصبه كوزير للبلاط الإمبراطوري.

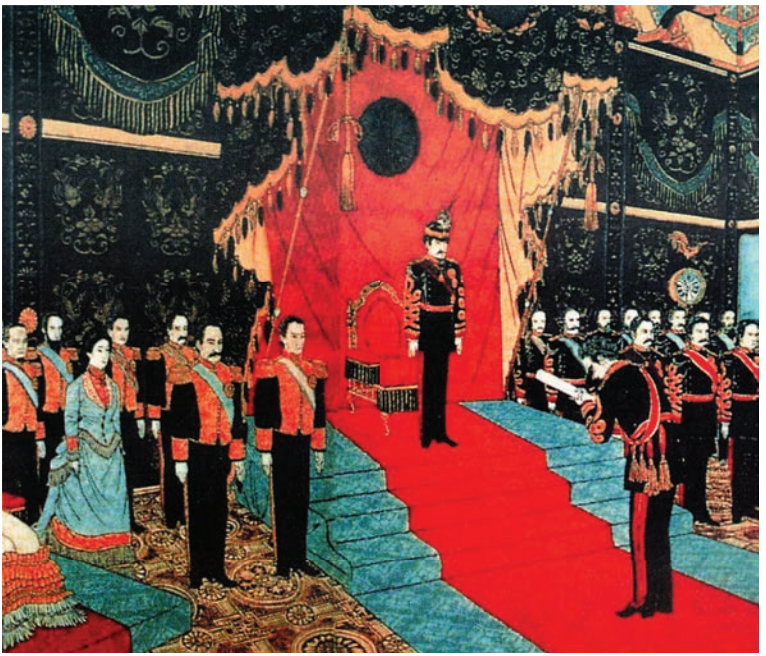

الإمبراطور «مايجي» يعطي رئيس الوزراء الدستور الجديد سنة ١٨٨٩م.

وكخطوة أولى في الطريق إلى تنظيم أداة الحكم، وضع إيتو نظامًا يقضي بإقامة «هيئة النبلاء» صدر به مرسوم خاص في ٧ يوليو ١٨٨٤م، جعل هيئة النبلاء اليابانية تحاكي مثيلتها في ألمانيا، فضمت خمس مراتب: أمير، ماركيز، كونت، فسكونت، بارون، ووضع تصنيفًا لرجال الدولة لتسكينهم على تلك المراتب، فأصبحت «هيئة النبلاء» تضم: نبلاء البلاط القدامى، وحكام المقاطعات السابقين، وصغار الساموراي الذين تقلدوا الوظائف الكبرى، وبلغ عدد أفراد الأرستقراطية الجديدة ما يزيد على ٥٠٠ عضو، وتم استبعاد بعض الشخصيات السياسية التي أدت خدمات جليلة للدولة؛ لأنها كانت — عندئذٍ — تتصدر صفوف المعارضة السياسية.

ومِن الجَلي، أن إقامة تلك الهيئة الأرستقراطية كانت مناورةً سياسيةً بارعة، قُصِد بها خلق طبقة جديدة ذات امتيازات خاصة يكفلها القانون لتكون عونًا للحكومة على تطبيق سياستها، بعدما انفض صغار الساموراي من حولها، واشتركوا في قيادة وتوجيه

المعارضة السياسية، ووفرت إقامة تلك الأرستقراطية — في نفس الوقت — العضوية اللازمة للمجلس الأعلى، الذي جعل منه الدستور رقيبًا على سلطات وأعمال «المجلس الأدنى» الذي يضم نواب الشعب، وبذلك خرجت الحكومة على مبدأ المساواة بين الطبقات الذي روجت له في بداية العهد، فكان تشكيل هيئة أرستقراطية بمثابة نكسة للحياة السياسية وردة عن طريق تحقيق المساواة بين المواطنين التي تم إقرارها عندما أُلغِي نظام الطبقات الاجتماعية في مطلع العهد.

وخلال عامي ١٨٨٦-١٨٨٧م، واصلت لجنة إعداد مشروع الدستور عملها — بسرية تامة — مستعينة بأحد فُقَهاء القانون الدستوري الألماني هو الدكتور هرمان روسلر، الذي عمل مستشارًا للجنة، التي فرغت من عملها في ربيع ١٨٨٨م، وتم تشكيل مجلس — بطريق التعيين — لبحث مشروع الدستور وإقراره عُرف باسم «المجلس الخاص»، اقتصر عمله على دراسة مشروع الدستور والقوانين الخاصة بالمجلسين النيابيين ومجلس البلاط، ومجلس النبلاء، واختير أعضاء المجلس الخاص من كبار رجال الدولة، ومن طبقة النبلاء الجديدة، وكان بمثابة مجلس استشاري للإمبراطور، عليه أن يقدم المشورة له فيما اتصل بتفسير الدستور والقوانين المتعلقة به، ووضع مشروع التعديلات الدستورية، ووضع نصوص القوانين وتعديلها ومراجعتها، ووضع الخطط الخاصة بالتنظيم الإداري، وصياغة نصوص المراسيم الإمبراطورية الهامة، والفصل في المنازعات المتعلقة بموازنة الدولة وحساباتها، وتولى إيتو رئاسة «المجلس الخاص» الذي أصبح مصدر السلطة الحقيقية في البلاد.

وبدأ المجلس الخاص النظر في مشروع الدستور، وراء أبواب مغلقة داخل القصر الإمبراطوري في سرية تامة، حتى لا يتسرب شيء إلى الصحافة والرأي العام، قد يؤدي إلى قيام موجة من النقد تعوق إنجاز الدستور على النحو الذي تريده الدولة، وحرص الإمبراطور على حضور الجلسات، والمشاركة في مراجعة مشروع الدستور مراجعة دقيقة ... وانتهى المجلس من مهمته في يناير ١٨٨٩م، وأعلن صدور الدستور (في ١١ فبراير) في حفل متواضع حضره ممثلو الدول الأجنبية، وكبار رجال الدولة، ورؤساء مجالس المحافظات.

وقد نصَّ الدستور على إقامة هيئة نيابية أطلق عليها «المجلس الإمبراطوري» (الدايت)، تتكون من مجلسين: أحدهما مجلس النواب، والآخر مجلس النبلاء، وركزت السلطة كلها في يد الإمبراطور فكان من حقه إصدار مراسيم بقوانين دون الرجوع إلى

الدايت، بشرط أن يحصل على موافقة «المجلس الخاص» عليها (وهو مجلس معين وليس مجلسًا منتخبًا) يُختار أعضاؤه من الموالين للإمبراطور، واحتفظ الإمبراطور لنفسه بحق الاعتراض على قرارات الدايت بمجلسَيه، ولم يكن مِن حق الدايت النظر في المعاهدات التي تُبرَم مع الدول الأجنبية، فقد كان ذلك حقًّا خالصًا للإمبراطور وحده، يقرره بعد استشارة «المجلس الخاص».

وكانت صلاحيات الإمبراطور — وفقًا للدستور — لا تحدها حدود، فهو الذي يدعو الدايت بمجلسَيه إلى الانعقاد، وله أن يحل مجلس النواب متى شاء، وأن يُغَيِّر ويبدِّل في مؤسسات الدولة المختلفة، وله حق تعيين وعزل كبار الموظفين والوزراء الذين كانوا مسئولين أمامه وحده، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، له حق إعلان الحرب وإبرام الصلح، وإعلان الأحكام العرفية ومنح الألقاب المدنية والرتب العسكرية، وتعيين القضاة وعزلهم مِن مناصبهم، ولا رقيبَ على الإمبراطور في سلطته تلك، وله — إذا شاء — أن يرجع إلى مستشاريه فيما يعنُّ له من أمور، والإمبراطور يمارس السلطات التي كفلها له الدستور — بشخصه — ممارسةً فعلية، ولكنه مارسها من خلال كبار رجال الدولة الذين أداروا دفة الحكم باسمه ومن خلاله.

ورغم إقرار الدستور لمبدأ الفصل بين السلطات تمتع مجلس الوزراء بسلطات فاقت تلك التي كانت للسلطة التشريعية، واختُص «المجلس الخاص» بإقرار دستورية القوانين واللوائح الإدارية، بدلًا من إعطاء ذلك الحق للمحكمة العُليا، وأُقيم «مجلس المحاسبة» الذي نص الدستور على تأسيسه للاضطلاع بعبء مراجعة حسابات الحكومة، (مايو ١٨٨٩م)، ثم أصبح من حقه — بعد ذلك بعشر سنوات — أن يتولى مراقبة تنفيذ الموازنة العامة للدولة.

وهكذا كان الدستور الياباني عصريًّا شكلًا لا موضوعًا، فدعم حكم الأوليجاركيه التي أمسكت بزمام الحكم بيد من حديد منذ مطلع عصر مايجي، وبافتتاح الدايت عام ١٨٩٠م، بدأ الحكم الدستوري في اليابان.

الحياة النيابية

بدأت الحياة النيابية في اليابان بانتخابات الأول من يوليو ١٨٩٠م، وكانت أكثر الانتخابات جدية ونجاحًا مقارنة بالانتخابات التي تمت بعهدها، وكان ذلك يرجع إلى نقص الخبرة عند الحكومة، وخشيتها من الانتقادات التي قد توجهها الدول الغربية إلى أسلوبها في

إدارة الانتخابات، كما كان المرشحون والناخبون على درجة كبيرة من تقدير المسئولية، ظنًّا منهم أن إقامة الدايت سوف تؤدي إلى تصفية نفوذ الأوليجاركيه الحاكمة، ووضع حد للاستبداد، وتخفيف أعباء الضرائب.

وبعد أن تم انتخاب أعضاء مجلس النواب (٣٠٠ عضو) شُكِّل «مجلس النبلاء» (المجلس الأعلى) من ٢٥٠ عضوًا من طبقة النبلاء وبعض كبار الموظفين الذين أدوا خدمات جليلة للدولة، وكبار دافعي الضرائب وكان ذلك بالتعيين بمعرفة السلطة.

واستطاعت الأحزاب السياسية أن تنظم معارضة قوية داخل مجلس النواب، حيث حصل «حزب الأحرار» على ١٣٠ مقعدًا، بينما حصل «حزب الإصلاح» على ٤١ مقعدًا، فائتلف الحزبان معًا ليكونا أغلبية داخل المجلس (٥٧٪ من جملة المقاعد)، وخاصةً أن مجلس النواب كان الموقع الوحيد الذي تُمارَس فيه حرية التعبير دون التعرض لمضايقات السلطة، فواجهت الحكومة هجومًا عنيفًا من جانب المعارضة بسبب عجزها عن تعديل المعاهدات غير المتكافئة، وعندما أدركت المعارضة عدم جدوى الضغط على الحكومة في أمر يتعلق بالسياسة الخارجية، اتجهت إلى انتقاد السياسة المالية للحكومة، فطالبت بضغط الإنفاق الحكومي حتى يمكن تخفيف أعباء الضرائب، وأثمرت جهود المعارضة عندما خفضت موازنة الدولة بنسبة تزيد قليلًا عن ١٠٪.

وعندما عارض المجلس برنامج الحكومة الخاص بتدعيم البحرية، وتأسيس مصانع للحديد والصلب، وتأميم السكك الحديدية صدر مرسوم إمبراطوري بحل المجلس في ٢٥ ديسمبر ١٨٩١م، وبذلك أثبت النظام عجزه عن التعايش مع التجربة الدستورية الأولى في تاريخ البلاد.

وجرت انتخابات المجلس الجديد (١٥ فبراير ١٨٩٢م) في جو غلب عليه بطش الشرطة وتدخلها في الانتخابات، وشراء الأصوات مما أدى إلى وقوع مصادمات بين مؤيدي الأحزاب والشرطة أُطلِق خلالها الرصاص على المتظاهرين، وتم إحراق منازل بعض المعارضين، ورغم ذلك كله حصلت المعارضة على ١٥٢ مقعدًا في المجلس الجديد، وأُطلِق على أنصار الحكومة بالمجلس الذين جاءوا نتيجة تدخل الشرطة في الانتخابات لقب «الأطفال غير الشرعيين».

وعندما افتُتح الدايت الجديد (٦ مايو ١٨٩٢م) بادر بإدانة الحكومة لعجزها عن تحقيق الرخاء للبلاد والرفاهية للشعب، واتخذ مجلس النواب قرارًا بسحب الثقة من الحكومة لتدخُّلها في الانتخابات، فقامت الحكومة بتعطيل جلسات المجلس لمدة سبعة أيام

مبنى الدايت – طوكيو – اليابان، افتتح سنة ١٨٩٢م.

بدلًا من تقديم استقالتها كما تقضي بذلك الأعراف الدستورية، وعندما تقدمت الحكومة بمشروع قرار اعتمادات مالية إضافية أنقص المجلس الاعتماد المقترح بمقدار الثلث، فاعترض «مجلس النبلاء» على هذا التخفيض، مما أثار أزمة دستورية حول مدى أحقية مجلس النبلاء في نقض قرارات مجلس النواب، واحتكم النواب إلى الإمبراطور، فأحال الأمر بدوره إلى «المجلس الخاص» الذي أفتى لصالح مجلس النبلاء، مسجلًا بذلك سابقة دستورية كان لها أثرها فيما بعد، وفي موقف آخر احتكم فيه كل من مجلس النواب والحكومة إلى الإمبراطور، عقد الإمبراطور اجتماعًا دعا إليه رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس النبلاء ورئيس مجلس الوزراء وأمر الجميع بتنسيق العمل بينهم من أجل مصلحة الأمة، فسجل بذلك سابقة أخرى هامة قطعت الطريق أمام تحقيق مبدأ المسئولية الوزارية وفرغت الحياة النيابية من مضمونها.

ولذلك كان من السهل على الحكومة أن تحل الدايت (٣٠ يناير ١٨٩٤م) عندما عارض مجلس النواب التشدد في تطبيق قوانين التجمهر، وحظر عقد الاجتماعات العامة،

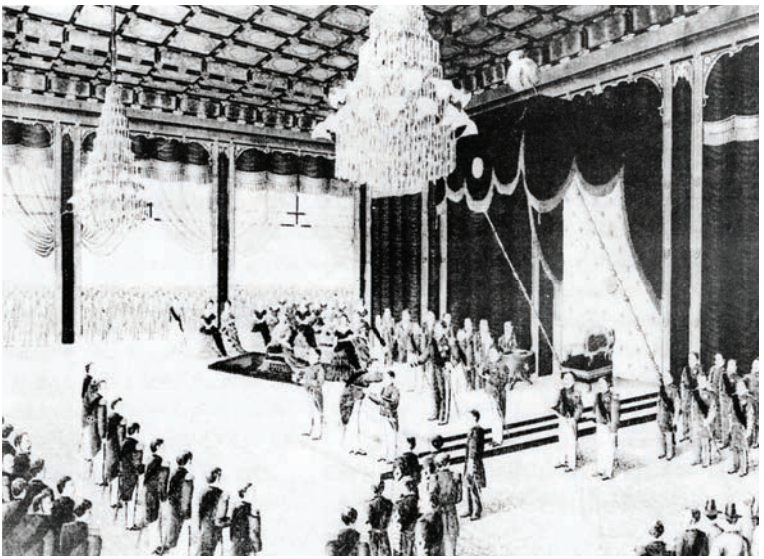

لوحة على أكلشيه خشبي لإعلان الدستور وتسليمه من الإمبراطور «مايجي» إلى رئيس الوزراء.

ومصادرة الصحف المعارضة، وإطلاق يد الشرطة للعمل ضد الأحزاب السياسية، وتم حل التنظيمات السياسية.

وأجريت الانتخابات الجديدة (في أول مارس) عندما كانت سحب الحرب الصينية-اليابانية تتجمع ف الأفق، فتشددت الحكومة في إصدار التعليمات إلى المحافظين ورجال الشرطة بعدم التدخل في الانتخابات التي تمت في جو تسوده الحرية، وجاءت نتيجة الانتخابات بزيارة في عدد المقاعد التي فاز بها «حزب الأحرار» وعادت المعارضة قوية كما كانت من قبل، فتعذَّر على الحكومة متابعة العمل في ظل تلك الظروف، فقررت حل الدايت بعد ثلاثة أشهر من انعقاده (٢ يونيو ١٨٩٤م).

وعندما نشبت الحرب مع الصين، نسيت المعارضة خلافاتها مع الحكومة، وأبدت استعدادها التام للتعاون معها، وتمت الانتخابات في هدوء تام (سبتمبر ١٨٩٤م) بعدما اختفت الخلافات بدعوى الحرص على الوحدة الوطنية، وعندما اجتمع المجلس الجديد (١٥ أكتوبر) وافق على مشروعات القوانين التي قدمتها الحكومة دون أدنى اعتراض، بما في ذلك ميزانية الحرب، وكالت الأحزاب السياسية المديح للحكومة لنجاحها في إدارة دفة

الحرب، ووقف حزب الأحرار موقف المدافع عن الحكومة عندما هاجمتها أحزاب المعارضة بعد تعديل اتفاقية شيمونوسيكي نتيجة لتدخل الدول الثلاث (على نحو ما رأينا فيما سبق).

وما لبث الصراع أن عاد من جديد بين الحكومات والمعارضة بعدما انقضت الظروف التي دعت إلى الائتلاف، وإذا كانت الحكومة التي وقعت تحت سيطرة أوليجاركيه محدودة ظلت تدير البلاد بنفس الطريقة التي درجت عليها منذ تأسيسها للنظام، ومن ثَم لم تَستطِع استيعاب متطلبات الحكم الدستوري، وضاقت ذرعًا بالأحزاب السياسية، فإن الأحزاب السياسية تعلمت — بدورها — الكثير من صراعها مع الحكومة داخل الدايت، وكان أهم درس أفادت منه تلك الأحزاب ضرورة نبذ الفرقة والإحن وتوحيد الصفوف في جبهة واحدة للتصدي لمحاولات الحكومة الاستبداد بالسلطة، وميلها إلى تفريغ الحياة النيابية من مضمونها، وهكذا أخذت بعض الأحزاب تندمج مع بعضها البعض لتدعيم صفوفها، فظهر «الحزب التقدمي» من اندماج «حزب الإصلاح» مع بعض الأحزاب الأخرى، ثم اندمج «حزب الأحرار مع الحزب التقدمي» ليكونا معًا «الحزب الدستوري» (١٨٩٨م)، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة في الحركة السياسية، فتحت الباب أمام تشكيل حكومات حزبية مسئولة أمام الدايت.

لقد بدأت الحياة السياسية — في عصر مايجي — بنضال جماهيري للمطالبة بتقييد السلطة الأوتقراطية بقيود دستورية، وعندما صدر الدستور كان مجرد محاولة للتوفيق بين اتجاه الحكومة إلى تركيز السلطة في يدها ورغبة الجماهير في الحكم الدستوري فغلب الاتجاه الأول على الاتجاه الآخر، وتحول الحكم الدستوري إلى إطار يحوي في جوهرة سلطة أوليجاركيه، فظلت مقاليد الأمور بيد حفنة محدودة من «كبار السياسة» الذين كانوا مجموعة صغيرة من (أهل الثقة)، وقع على عاتقهم بناء النظام ووضع أسس النهضة الحديثة لليابان، ومارسوا السلطة الفعلية في ظل الدستور، فكانوا يحددون الأشخاص الذين يتولون الوزارة من بينهم، كما كانوا يشكلون أعضاء «المجلس الخاص» الذي تمتع بسلطات واسعة كادت أن تكون مطلقة، ورغم أن نفوذهم السياسي بدأ يتقلص بعد غروب شمس عصر مايجي (١٩١٢م)، إلا أنهم ظلوا يوجهون السياسة الداخلية والخارجية للبلاد — بصورة أو بأخرى — حتى عام ١٩٢٢م.

واستمر دستور مايجي ساري المفعول حتى هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، ولعل السبب في استمرار العمل بذلك الدستور يرجع إلى شعور الرأسمالية اليابانية — التي شبت عن الطوق وبلغت المرحلة الإمبريالية في زمن قياسي — بالحاجة إلى سلطة

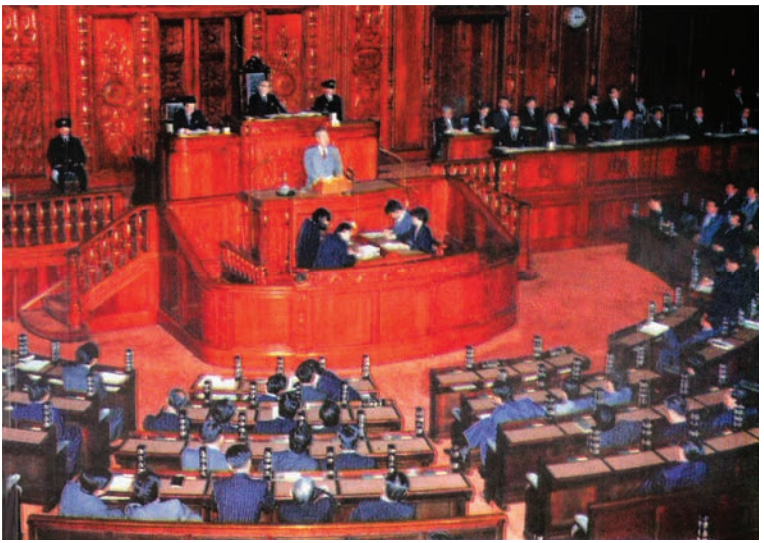

البرلمان الحالي في اليابان.

مركزية قوية ترعى مصالحها، وتفتح أمامها آفاق الاستثمار داخل البلاد وخارجها، أكثر من حاجتها إلى طبقة معينة تعبر عن مصالحها، وتعمل على تنميتها ورعايتها من خلال المؤسسات النيابية الدستورية، ومن ثَم كانت تلك الظاهرة التي كادت تنفرد بها اليابان، ونعني بها ظاهرة الوفاق التام بين رجال السياسة ورجال المال، والتي ما زالت تحدد إطار الحياة السياسية في اليابان حتى اليوم.

غير أن الحياة السياسية في عصر مايجي — بإيجابياتها وسلبياتها — هيأت المناخ الملائم لنمو الأفكار الجديدة التي عكست التأثر بالثقافة الغربية، ومحاولة أجيال ذلك العصر تمثل تلك الثقافة في إطار ياباني، طُوعت فيه تلك الأفكار لحاجات المجتمع الياباني، ومن ثَم طُبِعت الحياة الفكرية في ذلك العصر بطابع خاص.

الفصل الخامس

التطور الفكري

شهد عصر النهضة اليابانية (عصر مايجي) ازدواجيةً في الحياة الفكرية، تمثَّلت في إحياء الفكر التقليدي المستمد من التراث الياباني القديم، والذي شكل في جملته عقيدة الشعب الياباني — الأصيل منها والمكتسب على حدٍّ سواء — إلى جانب التيارات الفكرية الجديدة التي هبت على اليابان من الغرب، والتي نتجت عن الاحتكاك بالحضارة الغربية في مرحلة النهضة، وما امتازت به تلك المرحلة من اقتباس نماذج من النتاج الحضاري للغرب، ولم يكن باستطاعة اليابانيين تفادي البُعد الثقافي لتلك الحضارة، وما ارتبط به من أفكار تتباين تمامًا مع الأساس الذي قام عليه الفكر الياباني التقليدي، غير أنه استطاع أن يجد لنفسه مكانًا بفضل جهود من تأثروا بالثقافة الغربية من كتاب وأدباء عصر النهضة اليابانيين.

الفكر التقليدي

ولكن دراسة التطور الفكري لليابان في عصر النهضة تتطلب منا وقفة أمام الفكر التقليدي الذي تأصَّل في وجدان الشعب الياباني، وكان له أثره البالغ في تحديد إطار النظام السياسي الذي عاشته اليابان منذ عصر مايجي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كما كان له أثره في تحديد القيم الاجتماعية والسلوكية لليابانيين لما يقرب من القرن، وقام على أساسه النظام الإمبراطوري بإطاره الثقافي-السياسي.

ويرتكز الفكر التقليدي على عقيدة «الشنتو» التي ترفع الإمبراطور إلى مصافِّ الآلهة، وتجعل تقديسه فرضًا على كل ياباني استنادًا إلى الأساطير (التي أشرنا إليها في التمهيد) في مزيج يضفي القداسة على اليابان نفسها، والتميُّز على شعبها، وطوَّع اليابانيون «البوذية» التي جاءتهم من الهند — عن طريق الصين — والكنفوشية التي جاءتهم

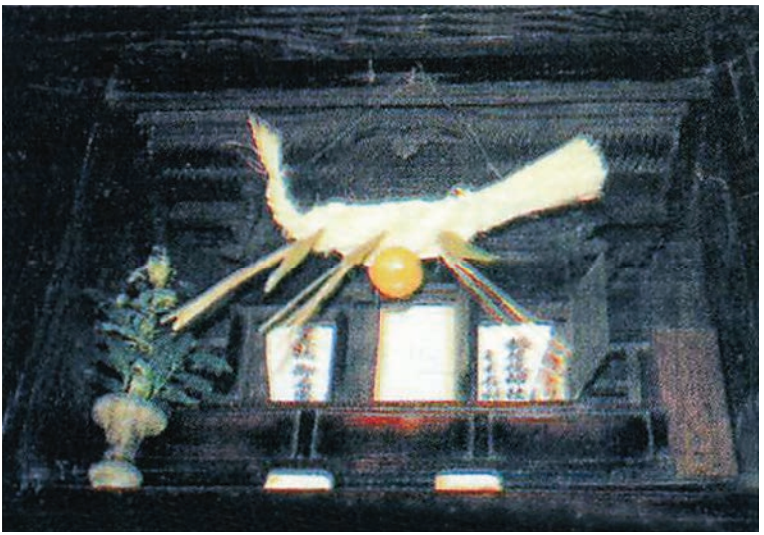

هيكل لأسرة تعتنق الشنتو.

من الصين، للعقيدة الشنتوية؛ ففي البوذية اعتُبر الإمبراطور «سليل بوذا العظيم» وفي الكنفوشية اعتُبر «منبع الفضائل التي يقوم على أساسها المجتمع الخيِّر.»

وكذلك كانت الحال بالنسبة لفكرة المساواة؛ فقد كان اليابانيون يَنشَئون — منذ نعومة أظفارهم — على تقبُّل فكرة التفاوت في المكانة الاجتماعية للناس، ووَجد هذا الموقفُ التبريرَ المناسب في العقيدة اليابانية؛ فالناس غير متساوين لأن دماءهم ليست واحدة؛ الإمبراطور — مثلًا — تجري في عروقه دماء الآلهة لأنه انحدر من نسل آلهة الشمس، وعلية القوم انحدروا من سلالة ذات منزلة رفيعة متأصلة.

وإذا كان هذا موقف الشنتوية من فكرة المساواة الاجتماعية فإن التطبيق الياباني للكنفوشية أخذ بهذا المبدأ أيضًا، فاعتبر الناس مختلفين اجتماعيًّا بقدر ما يتوفَّر لهم من الفضائل؛ فذوو الفضائل العالية السامية يتمتعون بمكانة اجتماعية ممتازة، أما أولئك الذين لا يتوفر لهم إلا درجات محدودة من الفضائل، فيصنفون اجتماعيًّا حسب حظهم من تلك الدرجات، كذلك عالج التطبيق الياباني للبوذية فكرة التفاوُت الاجتماعي، فربَط

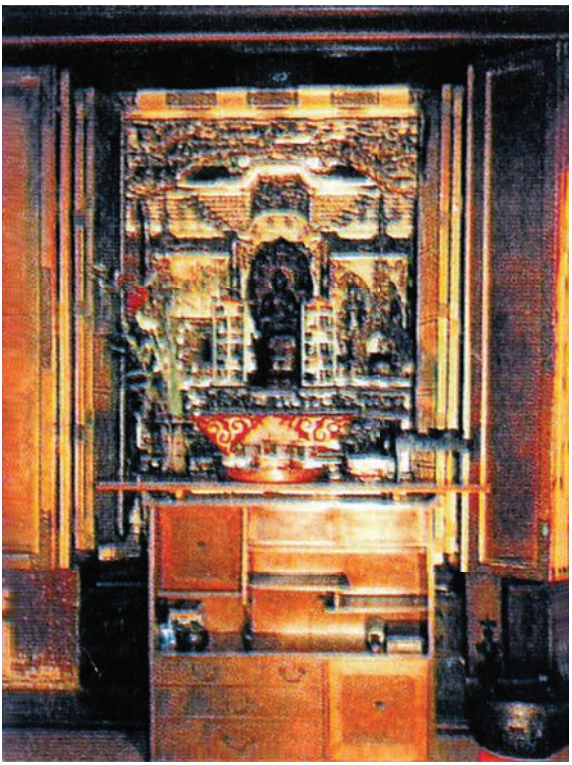

هيكل لأسرة بوذية.

مكانةَ الناس الاجتماعية بما لديهم من قدرة على الكفاح من أجل الخلاص، وهم كما يتفاوتون في الصبر على الكفاح، يتفاوتون — كذلك — في المنزلة الاجتماعية.

وكان التراث الياباني يضع إطارًا محددًا جامدًا للعلاقات داخل المجتمع، يدور حول «وحدة المجتمع» كما عبرت عنها الكنفوشية اليابانية؛ فالفردُ في ظل فكرةِ وحدة المجتمع لا قيمةَ له بذاته، ولكن قيمته من قيمة الجماعة التي ينتمي إليها، سواء كانت الأسرة أو القرية أو الأمة؛ إذ تسمو الروابط الاجتماعية على العلاقات الشخصية الفردية، ورغم الاعتراف بما للفرد من شخصية مستقلة فإن ذلك لا يعني أن الأفراد يتمتعون بمكانة مستقلة عن الجماعة.

وقيمة الفرد ترتبط بمكانة الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، وهي ظاهرة اجتماعية يتردد صداها في اللغة اليابانية التي لا تحتوي على صيغة مفرد وصيغة جمع، وإنما هناك صيغة واحدة تُستخدم للمفرد والمثنى والجمع دون تمييز، كما تبدو أيضًا في أسلوب المخاطبة حيث تُراعي منزلة المخاطب داخل الجماعة فيستخدم الصغير صيغة معينة عندما يتحدث مع مَن يكبره سنًّا أو مقامًا.

وألقت هذه الظاهرة بظلالها على البوذية، فعندما اعتنقها اليابانيون لم يهتموا بالاختلاف الواضح بين النفوس البشرية الذي تُبرِزه البوذية في أصلها الهندي، وعلى حين تذهب البوذية الهندية إلى القول بأنه «لا يعني الأبناء ولا الآباء ولا الأقارب للمرء شيئًا حين يدنو أجله ...» وإنه «لا سلطان على النفس سوى النفس ذاتها» فركزت بذلك على الاعتماد على النفس باعتباره ركن الفضائل، ورأت أن «الخير في الارتكان إلى النفس والبعد عن الناس»، وبذلك تقوم البوذية — في أصلها الهندي — على التمحوُر حولَ الذات (الفردية) ونبذ الجماعة، نجد التطبيق الياباني للبوذية يتواءم مع طبيعة المجتمع الياباني وتراثه التقليدي القائم على نبذ الفردية والالتحام بالجماعة، فتذهب البوذية اليابانية إلى القول بأنه «يجب أن يكون الفرد أقرب إلى إخوانه في البوذية منه إلى نفسه» وبذلك تُعبِّر عن ذوبان الفرد في الخلية الاجتماعية التي ينتمي إليها (الأسرة) وذوبان تلك الخلية الصغيرة في الخلية الاجتماعية الأكبر (القرية)، لتُشَكل مع غيرها من الخلايا الكبرى كيانًا واحدًا (الوطن).

ولعل انفراد اليابانيين بهذه السمة الثقافية يرجع إلى طابع الحياة الاجتماعية الذي ساد اليابان، والذي يتفق مع الظروف الطبيعية للبلاد؛ فهي بلاد جبلية وعرة تكسوها الغابات وتثور فيها البراكين من حينٍ لآخر، فتلحق الدمار والخراب بما حولها، وتكاد الزلازل أن تكون حدثًا يوميًّا، ولا توجد بها سهول واسعة، إذ لا تتجاوز مساحة السهول خُمس مساحة السطح، وهي تجمع — من حيث المناخ — بين الصيف الحار شديد الرطوبة غزير الأمطار، والشتاء القارس البرد الذي يتساقط فيه الجليد بغزارة، وخاصة في الشمال والشمال الغربي، لذلك عاش اليابانيون في نضال مستمر ضد الطبيعة، ومثل هذا الصراع لا يقوى عليه الفرد، وإنما يقتضي تضافُر جهود الجماعة من أجل البقاء، فكان لا بد أن يعيش الناس في جماعات ذات تنظيم دقيق، يتمتع فيها رئيس الجماعة بسلطات واسعة على أفراد جماعته.

وتركت هذه الظروف الطبيعية آثارًا واضحة على التكوين النفسي للناس، يُعبِّر عنه القول المأثور الذي تناقلته الأجيال منذ القدم، والذي يذهب إلى أن «هناك أربعة يثيرون

أحد احتفالات الشنتو.

الفزع، الزلزال، والعاصفة الرعدية، والحريق، والأب (أو رب العائلة)»، وليس مِن الغريب أن تكون سلطة الأب أو رب العائلة وكبيرها صارمة كصرامة الكوارث الطبيعية؛ لأن مواجهة الحياة في مجتمع له مثل تلك الظروف الطبيعية القاسية يقتضي وجود تنظيم دقيق للجماعة، يتمتع — في ظله — رئيس الجماعة بسلطات واسعة وكلمة مسموعة مرهوبة، ومن ثَم كانت التربية اليابانية قائمة على غرس قيم الولاء للعائلة الصغرى (الأسرة) والعائلة الكبرى (الأمة) في نفوس البشر.

ومن هنا أصبحت فكرة «البيت» ذات مدلول واسع المعنى — في الثقافة اليابانية — يتجاوز حدود بيت الأسرة، ليشمل بيت الأمة (الوطن)، ولا يوجد بيت بدون آباء،

فالمحافظة على البيت تقتضي مراعاة تراث السلف، ولذلك وجب على الأفراد تدعيم البيت، والعمل على رفع شأنه، وتوقير وطاعة رب البيت، ولا تعني فكرة «البيت» — كما استقرَّت في الوجدان الياباني — أن تكون رابطة الدم هي أساس العلاقة بين مَن يقيمون فيه، فلا وزن هنا لصلة الدم أو الرحم، إنما رابطة المكان هي التي تجمع بين أهل «البيت» وكذلك رابطة العمل أيضًا، فالذين يعملون لدى صاحب الأرض الزراعية يعدون من أفراد أسرته، وكذلك مَن يعمل لدى التاجر في متجره، أو صاحب الحِرفة في ورشته، لجميع هؤلاء ما لأفراد الأسرة من الحقوق، وعليهم ما عليهم من واجبات.

زلزال كانتو الكبير سنة ١٩٢٣م الذي دمر طوكيو ويوكوهاما وبعض المدن الكبرى.

وكان لفكرة «البيت» دور هام في نمو الاقتصاد الياباني الحديث فلم تكن المشروعات المالية والصناعية الخاصة ترتبط بأفراد بعينهم، ولكنها ارتبطت بعائلات (بالمفهوم الياباني للعائلة) وكثيرًا ما كان أصحاب رأس المال بمنأًى عن إدارة تلك المشروعات، التي أدارها خبراء لهم مطلق التصرف لا سلطان لأحد عليهم سوى مجلس الإدارة الذي

هو — في نفس الوقت — مجلس العائلة، وعلى سبيل المثال، كان البيت المالي الشهير «ميتسوي» في القرن التاسع عشر يتكون — في حقيقة الأمر — من إحدى عشرة أسرة رأسمالية متساوية تقريبًا، لا ترتبط ببعضها البعض بصلة الدم أو الرحم، ولكنها كانت تحمل اسم عائلة ميتسوي الذي مارست نشاطها المالي به، وكذلك الحال بالنسبة لبيت «سوميتومون»، وكان كل من يعمل بإحدى الشركات التي أقامتها تلك البيوت المالية يُعَد مسئولًا عن رواج نشاطها، شأنه في ذلك شأن أصحاب رأس المال أنفسهم.

كما كانت الطريق مفتوحة أمام من يُظهِر كفاءة ومقدرة مُتميِّزة من العمال للترقِّي في مناصب الإدارة حتى أرفعها، وقد تكافئه العائلة صاحبة الشركة فتتبنَّاه رسميًّا، وتمنحه لقبها، فإذا وصل بكفاءته إلى رئاسة الشركة أصبح رئيس العائلة وكبيرها الذي يلتزم الجميع بطاعته حتى مَن جاءوا من صُلب صاحب رأس المال، ومن ثَم كان التفاني في العمل هدف الجميع حتى يظل «البيت» مزدهرًا، ويتحقق النجاح لمشروعاته، واستُخدِمت هذه الفكرة — في جانبها السلبي — في استغلال العمال في الصناعة الحديثة باسم «الواجب نحو البيت» أسوأ استغلال، وفي جانبها الإيجابي ساعدت على دفع النمو الاقتصادي الحديث إلى الأمام، فلم يعتمد النمو الاقتصادي على الإمكانات المادية وحدها، وإنما زودته الثقافة التقليدية اليابانية — التي تقول بوحدة المجتمع — بطاقة هائلة دفعته إلى الأمام.

وأثمرت هذه الوحدة الاجتماعية الفريدة اتجاهًا أخلاقيًّا يدفع الفرد إلى التضحية بالنفس من أجل عشيرته في العهد الإقطاعي، ثُم مِن أجل الإمبراطور والوطن في عصر النهضة الحديثة، وأدى ذلك إلى تميُّز التكوين الفكري الياباني بروح التطرُّف الوطني الذي يمتزج فيه الولاء للوطن وطاعة الإمبراطور والتضحية الواجبة بالنفس في سبيلهما، وغذت العقيدة الشنتوية هذا الشعور الوطني المُتطرِّف بتأكيد أن العائلة الإمبراطورية المُقدَّسة هي نواة الشعب الياباني كله، وارتبط بها مفهوم «الأمة المقدسة» الذي بلغ أوجه في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، واستمر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، واستقر في أذهان اليابانيين أن بلادهم «أعظم بلاد العالم قاطبةً؛ لأن الآلهة صنَعَتها قبل أن تصنع بقية بلاد العالم؛ فهي أرض لها قداستها واحترامها.» ومِن ثَم أطلقوا على بلادهم «اليابان العُظمى» واعتبروا الإمبراطور أبًا للأمة اليابانية.

وتطورت «الوطنية» اليابانية من مفهوم «الدولة» الياباني ذاته الذي أطلقوا عليه اسم «النظام الإمبراطوري»، وليس مِن مفهوم «الدولة» في علم السياسة، ولذلك صِلة

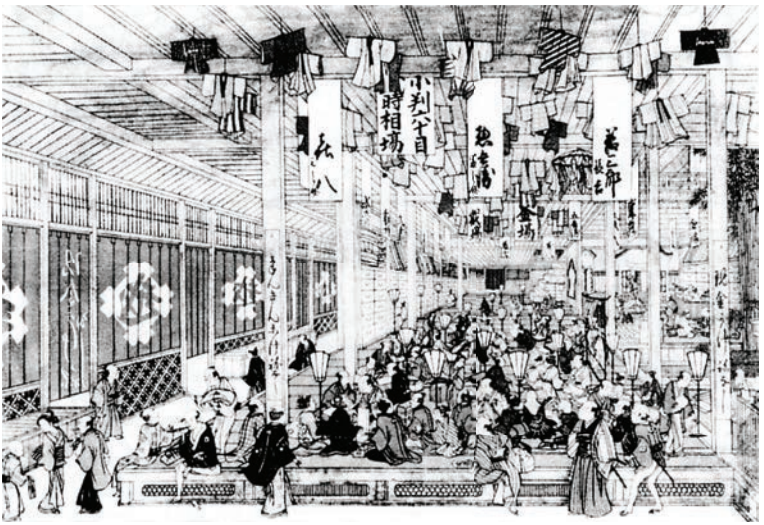

«إيتشيوجويا»؛ أحد محلات بيع الأقمشة والثياب في إيدو، وقد أسسه «متسوي هاتشيرونيمون» الذي أصبح الآن متجر ميتسوكوشي.

وثيقة بمفهوم «الوحدة الاجتماعية» التي تربط بين الناس والأرض والسلطة برباط واحد، وساعد الموقع الجغرافي لليابان على دعم ذلك المفهوم وأنبتت له الشنتوية جذورًا في وجدان اليابانيين منذ القدم، وبذلك توفرت لليابان ملامح «وطنية» واضحة قبل القرن التاسع عشر بزمن بعيد، وقبل وصول المؤثِّرات الفكرية الغربية الحديثة إلى البلاد، قامت تلك الملامح على أسس راسخة من التراث الثقافي الياباني؛ لتعبر عن واقع يختلف اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا — اختلافًا جذريًّا — عن فكرة «القومية» بمفهومها السياسي الحديث.

مرحلة الانتقال

بدأت وفود المؤثرات الفكرية الغربية إلى اليابان خلال ما اصطلح على تسميته «بالقرن المسيحي» عند المؤرخين اليابانيين، ويبدأ بعام ١٥٤٩م الذي شهد وصول أول إرسالية تبشيرية كاثوليكية إلى اليابان، وينتهي بعام ١٦١٤م الذي حظرت فيه حكومة طوكوجاوا المسيحية وقامت بتصفية مُعتنِقيها من اليابانيين، واقتصرت الأفكار الجديدة الوافدة

— عندئذٍ — على الفكر الديني المسيحي الذي قامت الإرساليات التبشيرية بترجمته إلى اليابانية وطبعه، غير أن أثر تلك الأعمال تلاشى مع تحريم المسيحية وطرد الإرساليات التبشيرية، وفرض العزلة على البلاد.

وكثيرًا ما تشير المصادر إلى تأثر بعض المثقفين — في عصر طوكوجاوا — بالفكر الغربي بدرجةٍ ما، ولكن هذا التأثُّر لم يؤدِّ إلى إيجاد تقارُب بين الفكر التقليدي الياباني، والفكر الغربي الوافد إلى البلاد عبر تلك النافذة الخلفية التي أبقتها حكومة طوكوجاوا مفتوحة على العالم الخارجي، ونعني بها جزيرة ديشيما التي كانت تقع أمام شاطئ نجاساكي، والتي اقتصر التعامُل التجاري فيها على الهولنديين.

وكان التأثر بالفكر الغربي أكثر وضوحًا عند مفكري القرن الثامن عشر، وخاصةً ما عُرِف باسم «علوم الهولنديين» التي سمحت الحكومة (عام ١٧٢٠م) بترجمة ما اتصل منها بالطب والجغرافيا، والعلوم العسكرية الخاصة بصناعة الأسلحة وبناء الحصون، ولكنها حرمت كل ما اتصل بالفلسفة والفكر، وكان هذا النوع من الكتب التي تعالج المسائل الفكرية يهرب إلى البلاد على يد التجار الهولنديين، ولما كان المنوع مرغوبًا، فقد اشتد الإقبال على قراءة تلك الكتب، وانعكس ذلك على كتابات بعض المفكرين اليابانيين المعاصرين.

وجاء التحدي الكبير الذي واجهته اليابان من القوى الغربية والذي دفعها إلى فتح بعض موانيها للتجارة الخارجية (عام ١٨٥٤م)، ليُحرِّك تيارًا فكريًّا شُغِل بقضية الساعة؛ الانفتاح على العالم، أو البقاء وراء أسوار العزلة، وقامت تلك الحركة التي دعت إلى «توقير الإمبراطور وطرد البرابرة» على أكتاف الساموراي، الذين كان جناحهم المثقف بمثابة الرافد الرئيسي للتيار الفكري الجديد، وهو تيار وطني راح يبحث عن حل للمأزق الذي وقعت فيه البلاد، ورأى أن الأمر يتطلب تغييرًا سياسيًّا يتيح لأفكاره فرصة التطبيق العملي، وأعطى ذلك التيارُ للحياة الفكرية في مرحلة الانتقال من عصر طوكوجاوا إلى عصر النهضة (مايجي) ملامحَها المميزة لها، والتي انعكست في أفكار الرواد من أمثال: شوزان، وشونان، وبوشيدا. وقد اتفق ثلاثتهم — فيما صدر عنهم مِن كتابات — على ضرورة الإلمام بمعارف الغرب لتقوية البلاد في مواجهة ضغوط الغرب، وتفاوتت اهتماماتهم من الحرص على توظيف العلوم الحديثة لمصلحة البلاد إلى ضرورة التعرف على أفكار الغرب والاستفادة منها، وذهب بعضهم إلى ضرورة تصفية نظام طوكوجاوا وإقامة نظام ثوري جديد يستفيد بعلوم الغرب ويعمل على بناء دولة حديثة قوية في اليابان تضارع دول الغرب.

قلعة هيمجي في هيوجو – نهاية القرن ١٦.

وقد تأثَّر بكتابات هؤلاء المفكرين أولئك الذين أطاحوا بنظام طوكوجاوا وأقاموا نظام مايجي، وتبنوا مشروع النهضة.

مرحلة التحضر والتنوير

يُطلِق المؤرخون اليابانيون على المرحلة الممتدة من ١٨٧٣م حتى ١٨٧٧م مرحلة «التحضُّر والتنوير» فقد أخلى شعارُ توقير الإمبراطور وطرد الأجانب — في سِنِي طوكوجاوا الأخيرة — مكانَه لشعار «التحضُّر والتنوير» الذي أُطلِق في السنوات التي شهدت التوسع في الاقتباس من الغرب.

ولعل من الملاحَظ أن تلك المرحلة لم تبدأ مع بداية عصر مايجي (١٨٦٨م) ولكنها تأخرت قليلًا، وكان ميثاق العهد الذي أعلنه الإمبراطور أداة الانتقال إلى مرحلة التحضُّر والتنوير؛ فقد بدأ التأثر بأسلوب الحياة الغربية في تلك السنوات (١٨٦٨–١٨٧٣م) يُصبح

الإمبراطور الحالي «إكيهتيو» والإمبراطورة ميتشيكو.

ظاهرةً ملموسة، ترددت أصداؤها في الأعمال الأدبية التي كانت تنضح بالسخرية مِن أولئك الذين قلدوا الغرب في أسلوب حياتهم.

وتعد رواية «آكل اللحم» للكاتب الياباني روبون (١٨٢٩–١٨٩٤م) أبرز مثال لتلك الكتابات الناقدة؛ فقد اتخذ المؤلفُ بطلَ روايته مِن بين شباب تلك الأيام، وصوره في شكل شاب يحمل مظلة أوروبية الصنع، ويتمنطق بساعة ذات سلسلة مطلية بالذهب، يرتاد المطاعم الجديدة التي أقيمت على الطراز الغربي لتقدم وجبات شهية من اللحم البقري الذي أقبل عليه الشباب إقبالًا شديدًا في تلك الأيام، بعد أن كان اليابانيون يأنفون من أكل اللحم لأنه يتنافى مع تعاليم البوذية، ويعتقدون أنَّ مَن يأكله لا يرقى إلى مستوى البشر، وصفف بطل الرواية شعره على طريقة أبناء الغرب، وحرص على أن يغسل يديه بالصابون المعطر، كما كان يتعطر بماء الكولونيا وهو يخرج ساعته من جيبه — من حين لآخر — لا ليعرف الوقت، ولكن ليراها الناس في يده.

وامتلأت شوارع طوكيو بأولئك الذين يرتدون ملابس غريبة، تجمع بين الزي الياباني التقليدي والزي الغربي وشاعت مصطلحات جديدة تداولها الناس في أحاديثهم اليومية، مثل «التجارة» و«التوظف في الحكومة» تعبر عن التطلعات الجديدة لشباب العهد الجديد، وحتى الأمهات كن يغنين لأطفالهن أغاني شاعت — في تلك الأيام — تدعو للطفل أن يكبر لتراه أمه موظفًا حكوميًّا من ذوي الرواتب الشهرية، وأصبحت عادات اليابانيين —

التي درجوا عليها بالأمس — «عادات بربرية»، وحاولوا اقتباس عادات الغرب التي كانت «بربريةً» بالأمس، فأصبحت اليوم تمثل «المدنية» و«العصرية».

وفي يوليو ١٨٧٣م، أسس جماعة من المثقفين اليابانيين جمعيةً أدبيةً فِكرية، كان لها أثرها في الفكر الياباني في تلك المرحلة هي «جمعية العام السادس من عصر مايجي» التي تزعمها أرينوري، وكان يَشغَل منصب القائم بالأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية، حيثُ بهره نشاط الجمعيات العلمية والأدبية هناك، فحمل فكرتها معه عندما عاد إلى بلاده في تلك السنة، وفاتَح بعض أصدقائه مِن المثقفين في إقامة جمعيات يابانية مماثلة، وكان مِن بين هؤلاء: نيشيمورا، وشندو، وأماني، وفوكوزاوا، وغيرهم من أقطاب الجيل المخضرم مِن المثقفين الذي نشأ على الثقافة التقليدية، ثُم تأثَّر بالتيارات الفكرية التي سادت في مرحلة الانتقال ونهل من الثقافة الغربية في مرحلة التحضر والتنوير.

ودرجت الجمعية على عقد اجتماع عام في أوائل كل شهر، وآخر في السادس عشر من الشهر بأحد المطاعم الغربية، حيث يتناولون العشاء معًا، ثُم يلقي أحدهم محاضرةً تعالج قضية فكرية أو أدبية أو علمية، أو يعرض لنظرية من النظريات الغربية في تلك المجالات، واختلف إلى تلك الاجتماعات الكثير مِن موظفي الحكومة والمثقفين للاستماع إلى المحاضرات والمشاركة في المناقشات.

وما كاد يمر عام واحد على تأسيس الجمعية، حتى أصدرت «مجلة السادس من عصر مايجي» لتصبح منبرًا رائدًا في الفكر الحديث، ولتعبر عن أفكار الرواد الذين بشروا بالفكر الغربي، وكانت المجلة تصدر نصف شهرية (فبراير–أكتوبر ١٨٧٤م)، ثُم أصبحت تصدر كل عشرة أيام اعتبارًا من نوفمبر. وبلغ حجم توزيعها ثلاثة آلاف نسخة، وهو رقم قياسي، إذا علمنا أن أكبر صحيفة يومية كانت توزع — عندئذٍ — ثمانية آلاف نسخة يوميًّا.

وإلى أعضاء «جمعية العام السادس من عصر مايجي» يرجع الفضل في إثراء اللغة اليابانية بمفردات تعبر عن مصطلحات جديدة، بل يرجع إلى فوكوزاوا الفضل في ابتداع لفظ «خطابة» و«مناقشة» ولم يكن لهما وجود بين مفردات اللغة من قبل، وبرز مِن بين أعضاء الجمعية مَن برعوا في الخطابة، وأقيمت أول قاعة اجتماعات كبرى بجامعة كيو (التي أسسها فوكوزاوا) عام ١٨٧٥م.

وكان مِن بين أعضاء الجمعية ناكامورا (١٨٣٢–١٨٩١م) الذي اعتنق المسيحية، وروَّج لفكرة التسامح الديني وحرية العقيدة على صفحات مجلة الجمعية، كما كان

رئيسها — أرينوري — رائد الدعوة إلى تحرير المرأة اليابانية، وطالب بضمان حقوقها في سلسلة من المقالات نشرها على صفحات مجلة بعنوان: «في الزوجات والمحظيات» وشاركه فوكوزاوا الرأي في بعض مقالاته التي ساهم بها في الدعوة إلى تحرير المرأة، كما كتب شندو مقالًا حول «مساواة المرأة بالرجل في الحقوق».

كذلك دعا أرينوري — الذي اعتنق المسيحية — إلى حرية العقيدة، مُؤكِّدًا أنها تأتي في مُقدمة الحريات الشخصية التي يجب أن تتوفر للفرد، وعندمَا أصبح وزيرًا للتعليم، فتح مدارس الحضانة للأطفال، وركز جهوده على تعليم البنات، وأوفد أول بعثة من الطالبات اليابانيات للدراسة في أمريكا.

أما فوكوزاوا، فكان رائد الفكر الليبرالي في عصر مايجي بلا منازع. ونستطيع أن نُميِّز بين ثلاث مراحل تطوَّر خلالها فكره: المرحلة الأولى (١٨٦٢–١٨٦٩م) ركز خلالها على التعريف بالحضارة الغربية من خلال بعض الكتب التي ذاع صيتها في تلك الفترة مثل «قدوم وذهاب الأجانب» و«الأحوال في الغرب» و«دليل السياحة في الغرب» و«العلوم الطبيعية المصورة» و«حول جميع البلاد» وفي المرحلة الثانية (١٨٦٩–١٨٧٧م) اهتم فوكوزاوا بإبراز ما يمكن أن تفيد به اليابان من حضارة الغرب وعلومه، فكتب في تلك المرحلة كتابين مهمين هما: «تشجيع المعرفة» و«إلمام بالحضارة»، أما المرحلة الثالثة والأخيرة (١٨٧٧–١٩٠١م) فقد وضع فيها صيغة يابانية للفكر الحديث، في محاولة للتوفيق بين الموروث والمكتسب من الأفكار.

وذهب فوكوزاوا إلى أن الغرب يمتاز عن الشرق باعتماده على المنهج العقلي والرياضيات، واهتمامه ببث روح الاستقلال واحترام حرية الفرد، ومن ثَم رحَّب فوكوزاوا بالمدنية الغربية مِن خلال ما وجَّهه مِن نقد للمجتمع الإقطاعي في أواخر عصر طوكوجاوا، ورأى أن التاريخ يكتسب مغزاه من كونه تاريخًا للحضارة ... وحاول أن يُفسِّر أسبابَ تخلف الشرق عن اللحاق بالغرب حضاريًّا من خلال هذا المنظور، فذهب إلى أن التاريخ ينقسم إلى ثلاث مراحل: التوحُّش، والبربرية، والمدنية، وتشمل المرحلة الأولى حياة الترحال والصيد وبداية الزراعة، أما الثانية فتشمل المجتمع الزراعي حتى قيام الإقطاع، أما المرحلة الأخيرة، فهي مرحلة المدنية المتقدمة القائمة على أساس العلم والتي تمثل المجتمع الحديث.

وطبق فوكوزاوا ذلك على بلاد العالم، فرأى أن أفريقيا تعيش مرحلة التوحُّش، والصين واليابان وتركيا تعيش مرحلة البربرية، وأن أوروبا الغربية وأمريكا تعيشان مرحلة المدنية، فإذا أرادت اليابان أن تأخُذ بأسباب التقدم، فإنَّ عليها أن تطرح عنها

ثلاث نساء – لوحة مرسومة في القرن الثامن عشر.

مرحلة البربرية وتجد السير في طريق التمدن، وتجعل المدنية الغربية هدفها الأسمى، وتتخذ من الغرب مثلها الأعلى.

وركز فوكوزاوا على أهمية التجربة كسبيل للتقدم؛ لأن «التقدُّم لا يتحقق إلا من خلال مئات وآلاف التجارب»، والتجارب تقوم على «الشك» ومن خلال الشك والتجربة تطورت الحضارة الغربية. ولا يتحقق استقلال بلد ما إذا لم يتحقق استقلال الفرد فيه، ولما كان الفرد الياباني محرومًا من استقلاليته مرتبطًا بالجماعة، «فلا نستطيع القول إن في اليابان أمة، ولكن هناك حكومة ... لأن ذلك (فقدان الفرد الياباني لاستقلاله) جعل اليابان محرومة منذ القدم من إمكانية تكوين أمة»، والعلاقة بين الشعب والحكومة علاقة تعاقُدية قائمة على الأخذ والعطاء، وكما أنَّ على الشعب واجبات، فلا بد أن تكون له حقوق، وأبرزها حق المشاركة في السلطة، فليس الناس عبيدًا للحكومة، وما الحكومة

إلا أداة لخدمة الشعب، ويجب أن يكون التمايُز بين الناس قائمًا على أساس ما يحصلونه من علم.

وينتقل فوكوزاوا من هذا الإطار الفكري، إلى تحليل النظام السياسي في اليابان في كتابه: «في العائلة الإمبراطورية» (نشر عام ١٨٨٢م)، فذهب إلى أنَّ احترام الأسرة الإمبراطورية شيء والمؤسسات السياسية شيء آخر، فلا يجب الربط بينهما، ويجب أن يظل الإمبراطور بعيدًا عن التدخل في معترك السياسة، حتى تظل العائلة الإمبراطورية محتفظة بكرامتها وقدسيتها؛ فوظيفة الحكومة تشريعية وتنفيذية، ولا شأنَ لها بمشاعر الناس، ولا يجب أن تسعى للتحكم في تلك المشاعر، ويستطيع الإمبراطور أن يفعل الكثير لأبناء شعبه إذا صرف اهتمامه إلى تشجيع المعرفة والفنون.

وأشار فوكوزاوا — ضمنًا — في كتابه «في توقير الإمبراطور» (١٨٨٨م) إلى أن الإمبراطور يعلو فوق شئون الحكم، ولا يشارك فيه مباشرة؛ فالسياسة هي أحد جوانب الحياة في اليابان، ويجب أن يهتم الإمبراطور بجميع جوانب حياة أمته التي تُعَد عائلته، فلا يركز على جانب مُعَين على حساب الجوانب الأخرى، ولما كان الناس يُبجِّلون الإمبراطور، فإن «هذا التبجيل يجب أن يقوم على أساس قانوني.»

ويتجلى أثر الفكر الليبرالي في تكوين فوكوزاوا — بوضوح — في مفهوم التطور الحضاري عنده، فهو يرى أن هذا التطور يؤدي إلى زيادة تعقُّد العلاقات الإنسانية وتشابُكها على المستويين المحلي والعالمي سواءً بسواء، ويصحب هذا التطور تشعُّب الوظائف الاجتماعية لكل الفئات التي تعيش في المجتمع، فلا تستقر الأوضاع الاجتماعية على حال واحد، وتسقط كل الحواجز التي تصنف الناس حسب مولدهم، لذلك يجب النظر إلى الفرد من خلال أعماله، وليس من خلال أصله الاجتماعي، فعلى حد تعبيره: «ليست أعمال كل من انحدروا من أصول رفيعة أعمالًا طيبة بالضرورة، وليست أعمال كل من انحدروا من أصول متواضعة أعمالًا سيئة بالضرورة» وفي هذا نقد صريح للتراث الثقافي الياباني الذي يبرز قيم الأسرة، ويركز على الروابط الاجتماعية ذات الدائرة المغلقة، ولا يعتبر الفرد إلا في نطاق الجماعة التي ينتمي إليها — ففكرة المساواة الاجتماعية، وتقييم الفرد على أساس عمله — بِغَض النظر عن أصله الاجتماعي إنما كانت فكرة جديدة على العقلية اليابانية في ذلك العصر.

لذلك كان من الطبيعي أن يشن أنصار المحافظة على التراث التقليدي حملة شعواء ضد فوكوزاوا، تصدَّى الأخير لها فرد عليها بمقال نُشر بجريدة تشويا، جاء فيه: «إنهم

يخلطون بين الأشياء بطريقة عشوائية ... فهم يفترضون أن المساواة في الحقوق بين جميع أفراد الشعب مأخوذة من المبادئ الجمهورية، والجمهورية مأخوذة مِن المسيحية، والمسيحية ثقافة غربية ... وهم يفترضون أنه ما دامت ثقافة فوكوزاوا غربية، فإن نظريته الخاصة بحقوق الشعب مُستمَدَّة مِن المسيحية والمبادئ الجمهورية ... ويرجع ذلك إلى رؤيتهم الأشياء من جانب واحد ... فتاجر الخمر ليس بالضرورة عاقرها، وصانع الحلوى ليس بالضرورة آكلها، ولا يجب أن نحكم على التاجر بمجرد رؤيتنا للبضاعة التي يضعها في متجره ...» وبذلك يُشير فوكوزاوا إلى أن الأفكار التي يطرحها على مواطنيه، تُلبِّي حاجة المجتمع، تمامًا مثل البضاعة التي يعرضها التاجر لتلبية طلب السوق، وينفي عن نفسه تهمة الانقياد التام للأفكار الغربية.

مرحلة الحرية وحقوق الشعب

لم تنتهِ مرحلة «التحضر والتنوير» بنهاية «جمعية السادس مِن عصر مايجي» فقد استمرَّت الفكرة الليبرالية حتى عام ١٨٨٧م، ولكنها اتخذت طابع التطبيق العملي، وتحولت إلى حركة سياسية — طوال السنوات العشر الممتدة من ١٨٧٧م حتى ١٨٨٧م — على يد الجيل الجديد من الشباب الذي تأثر بما طرحه الجيل المخضرم من أفكار ليبرالية على صفحات «مجلة السادس من عصر مايجي» التي كانت نبراسًا لعدد من المجلات الثقافية والفكرية ظهرت في تلك الفترة، وتميَّزت عَن بعضِها البعض مِن حيث القضايا التي تصدَّت لها، وإن اتفقت جميعًا مِن حيث الغاية التي استهدفت تحقيقها.

وحرر معظم تلك المجلات مثقفون ممن اعتنقوا المسيحية، وبشَّروا بحقوق الشعب مِن منطلق إيمانهم بحرية العقيدة، وتُعَد «مجلة الدنيا» التي حررها كوزاكي، وبدأ ظهورها عام ١٨٨٠م، امتدادًا لمجلة «السادس من عصر مايجي» من حيث الاهتمام بالفكر الليبرالي والترويج لحقوق الإنسان، ونافست مجلة «صديق الأمة» التي ظهرت أواخر الثمانينيات ومجلة «الشمس» التي ظهرت في أواخر التسعينيات، ولم تكن «مجلة الدنيا» مجرد مجلة مسيحية ولكنها عُنِيت بتقديم الفكر السياسي الغربي، وعرف الفكر الاشتراكي طريقه إلى اليابان عبر صفحاتها، بينما ركزت مجلة «الفنون والعلوم الشرقية» اهتمامها على نظرية التطور (النشوء والارتقاء) وبذلك عارضت نظرية حقوق الإنسان التي استندت إليها حركة الحرية وحقوق الشعب، وقد اتُّخذ مفهوم مبدأ «البقاء للأصلح» دعامة للتيار

الوطني المتطرف، كان سوجيوارا — أحد مؤسسي هذه المجلة — مِن كبار مُنظِّري الاتجاه الوطني المتطرف.

وهكذا حفل ذلك العقد (١٨٧٧–١٨٨٧م) بمختلف الاتجاهات السياسية والفكرية: من الليبرالية إلى الدارونية إلى الفكر المسيحي، ولكن التيارات السياسية كانت تحتل المكان الأول — مِن حيث الأهمية — تليها التيارات المسيحية. وبمرور الزمن غلب على الحياة الفكرية الإحساس بأن الإنسان ليس حيوانًا سياسيًّا فحسب، بل هو مخلوق له وجدان وروح، ولديه قدرات ومهارات وفنون، كما أنَّ له تاريخًا.

ومِن المُلاحَظ أن الحياة الفكرية — في تلك الحقبة — دارت حول حركة المطالبة بالحياة النيابية، ثم أصبحت ترتكز — بعد عام ١٨٨٧م — حول قضية السيادة (أو مصدر السلطات) بعدما اقترب موعد صدور الدستور، واختلف المُفكرون حول حق السيادة، وما إذا كان الشعب وحده مصدر السلطات، أم أن السيادة قسمة بين الشعب والحاكم، أم أن الإمبراطور وحده مصدر السلطات، أو — بعبارة أخرى — دار الجدل حول مفهوم «السيادة الشعبية» و«السيادة القومية»، وترددت أصداء ذلك الجدل على صفحات جريدتَي «أخبار طوكيو ويوكوهاما» التي مثلت الاتجاه الأول، و«طوكيو اليومية» التي عبَّرت عن الاتجاه الآخر.

الفكرة اليابانية والفكرة الشرقية

وعلى حين علا مد العمل السياسي خلال الفترة ١٨٧٧–١٨٨٧م، انحسر ذلك المد خلال العقد التالي (١٨٨٧–١٨٩٧م) بصورة تدريجية، ورسخت أقدام الرأسمالية المستندة إلى حماية الدولة والتي أعلنت شعار العودة إلى الفِكر الياباني التقليدي، ومن ثَم كان ظهور الشعور الوطني المُتطرِّف، أو ما يُمكِن أن نُطلق عليه «الفكرة اليابانية»، وحفلت تلك المرحلة بقضايا القيم الخلقية والدينية، وشهدت يقظة نوع من الإحساس بالذات عبر عن نفسه من خلال تطوُّر كل من الشعور الفردي والوعي القومي.

وساد في تلك المرحلة مزيج من الاتجاهات الإصلاحية والاتجاهات الرجعية، نستطيع أن نتبيَّن مِن خلال الشعبية التي حظِيَ بها شعار «اليابان الجديدة»، ثم برز الاتجاه الوطني المتطرِّف في أواخر المرحلة، كذلك امتازت الحقبة بإحياء الفنون والآداب اليابانية العريقة التي كادت تُهمَل منذ بداية عصر مايجي.

وشهدت المرحلة مولد عدد من الجمعيات الفكرية والثقافية من بينها تلك الجمعية التي تأسست عام ١٨٨٨م وكانت تصدر مجلة «اليابانيون» التي أصبحت تُعرف — فيما

بعد — باسم «اليابان واليابانيون»، وفي عام ١٩٠٧م أصبحت هذه الجمعية تُعرف باسم «جمعية الفكر السياسي» ويعنينا هنا الوقوف على أفكار ميباكي محرر مجلة «اليابانيون» وكوجا محرر جريدة «اليابان» التي ظهرت عام ١٨٨٩م، وأفكار الرجلين تعبر عن الاتجاه الوطني المتطرف (السوفيتي).

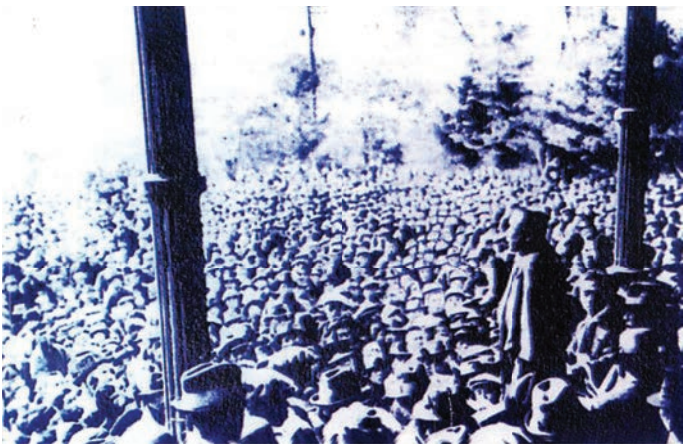

إحدى الخطب العامة في حديقة أوينو، طوكيو سنة ١٩١٩م. شأن حق الانتخاب للشعب الياباني للمشاركة في الحياة النيابية والسياسية.

أما كوجا، فقد صاغ نظرية خاصة بالقومية، كانت وسطًا بين الشوفينية والقومية التي تدور حول محور الفرد التي عرفتها ليبرالية القرن الثامن عشر، وذهب إلى ضرورة تأسيس حزب وطني؛ «فالبيت الإمبراطوري والحكومة ينتميان إلى الأمة كلها، وعلى هذا النحو تحقق الوحدة القومية، والحزب الوطني يرمي إلى تجنُّب الأمة شر الانقسام والذاتية، ويهدف إلى جعل السلطة السياسية القومية ترتكز على الرأي العام، وهو يُحافِظ على القوى القومية، ويعمل على تطويرها»، وذكر في كتابه «أسس السياسة» (عام ١٨٩٣م) أن «الحكومة الدستورية» ليست إلا وسيلة لتحقيق غاية، ولا تُعَد غايةً في حدِّ ذاتها في إطار الحكومة القومية.

لفافة تعود للقرن ١٣ تصور حياة العلامة (سواجاوارنو-هيتشيزائي) (٨٤٥–٩٠٣م).

أما ميباكي، فقد رأى في الدولة «كائنًا حيًّا عظيمًا»، وليست مجرد «شركة» قائمة على أساس تعاقدي، إنها «الدولة اليابانية التاريخية»، وواجبات الأمة — عنده — تفوق ما لها مِن حقوق، لذلك كان على اليابانيين أن يبذلوا أقصى الجهد لأداء واجباتهم؛ لأن ذلك هو الطريق الوحيد لتحقيق السعادة.

وقد أثبت اليابانيون دائمًا أنهم أهل «إخلاص، وخير، وجمال» ولكن ميباكي لم يُغفل الإشارة إلى عيوب اليابانيين، وفي مقدمتها — في رأيه — الغطرسة، وسيطرة أمراء المال، وهو ما يجب أن يتخلص اليابانيون منه.

وبذلك وضع هذان المفكران جذور «الفكرة اليابانية» التي نمت وترعرعت في مرحلة تالية، وإن كان اهتمامها قد انصرف إلى «الفكرة الشرقية» التي تُعَد — عندهما — نقيضًا للرأسمالية والإمبريالية الغربية، وتبحث في كيفية حماية اليابان والشرق من خطر الغرب وأطماعه، وكان ذلك يتسق مع سياسة اليابان عندئذٍ، حيث كانت تلتزم جانب الدفاع، ولم تتحوَّل إلى التوسع إلا في أواخر تلك الحقبة.

وعبر أوكاكورا عن «الفكرة الشرقية» في كتاباته، وخاصة في «مثاليات الشرق» وفي «يقظة الشرق» فلم يكن أوكاكورا يرتاح إلى تفوق الغرب على الشرق، وقدرته على شن العدوان ولكن لم يدرِ بخلده أن يغزو الشرق الغرب؛ فللشرق — عنده — شخصيته

الخاصة به، كما أن لليابان شخصيتها المميزة في إطار الشرق، لذلك رأى ضرورة احتفاظ الفن الياباني بسماته الخاصة «لأنه يُقدِّم اليابان إلى العالم».

وأيقن أوكاكورا من صحة نظريته عندما زار الصين، واكتشف أن الفن الياباني لا يعتمد على تراث الصين في كل شيء، وأنه يمكن أن يكون فنًّا مستقلًّا، وعندما زار الهند (١٩٠١م)، شعر أن اليابان تحوي الكنوز التاريخية للحضارة الآسيوية، وأن تاريخ الفن الياباني هو تاريخ للمُثُل الآسيوية، مما يقدم الدليل على «وحدة آسيا»، لذلك رأى أوكاكورا أنَّ من العار على اليابانيين أن يَبخسوا أنفسهم حقها، ويستهينوا بما لديهم مِن إمكانيات، وأنَّ عليهم أن يُحققوا ذاتهم، ولا يندفعوا نحو تقليد الغرب تقليدًا أعمى؛ «لأن الشجرة لا تستمد قوتها إلا من قوة بذرتها»، ورغم أنه يقر بما للعصر الحديث من فضل إبراز مفهوم الحرية الفردية، نجده يمتدح ما أسماه «الحرية الشرقية» حيث يعيش الناس تحت السحاب، يفترشون الجبال، ويعتنقون قيمًا أعلى مستوى مِن القيم الغربية القائمة على الحريات الشخصية «فعظمة آسيا تتجلى في ذلك الانسجام الذي يجمع بين الإمبراطور والفلاح.»

وذهب أوكاكورا إلى أن ثمة صراعًا مستمرًّا بين علم الغرب ومثالية آسيا وفنها، وعزا ما اعترى التذوق الفني من ضعف — في عصر مايجي — إلى انتشار الصناعة والترويج للديمقراطية وتحالف المسيحية مع أسلحة الدمار، ولذلك تحتاج آسيا واليابان — في رأيه — إلى نوعٍ من التنسيق الداخلي لتلافي الازدواجية، حتى تصبح قادرة على مقاومة المؤثرات الغربية.

ورغم أن أوكاكورا كان ناقدًا فنيًّا، لا يسعى لوضع نظرية سياسية تتصل بآسيا، لكنه يسوق الأفكار في إطار تحليل الظواهر الحضارية التي حظيت باهتمامه، إلا أن الفاشية اليابانية جعلت منه — فيما بعد — «نبيَّ النظام الجديد لشرق آسيا العظمى.»

فكرة تقديس الدولة

وشهد العقد الأخير من عصر مايجي (عصر النهضة اليابانية) علو مد «الفكرة اليابانية» نتيجة التوسع الإمبريالي الذي شنته اليابان على جيرانها، وتحولت تلك الفكرة إلى تقديس كامل للدولة، مهد له القانون المدني الذي صدر عام ١٨٩٨م، وجعل لأرباب العائلات اليد العليا على أفرادها، فلا يستطيع أحد أفراد الأسرة أن يُبرِم أمرًا دون الحصول على موافقة رب الأسرة، بما في ذلك الزواج واختيار بيت الزوجية، وأصبح لمن يخلف (كبير العائلة) في

الرياسة حق وراثة ثروة الأسرة باعتباره راعيًا لها، وجعل للأب سلطة مطلقة على زوجته وأبنائه، وظل هذا القانون ساريًا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

وكان من الطبيعي أن يتجه المشرع إلى وضع كل السلطات في يد أرباب العائلات فيما يتصل بشئون عائلاتهم، فقد كان ذلك يعكس التراث الياباني التقليدي، كما يعكس النظام السياسي الذي يجعل من الإمبراطور كبيرًا للعائلة اليابانية (الأمة) وبذلك تفرقت السبل بالتجربة اليابانية ونظام الدولة الحديثة بالمفهوم الغربي.

وبرزت ثلاثة اتجاهات في الفكر القومي الياباني، الذي ضرب بجذوره في أعماق التراث التقليدي، عبرت عن المفهوم العائلي للدولة، نجملها فيما يلي:

(١) اتجاه يعدُّ «العائلة» ركيزة الدولة اليابانية، ويرى في قيم المجتمع وأخلاقياته امتدادًا لقيم الأسرة وأخلاقيتها، فينادي بالولاء للحاكم باعتباره واجبًا أخلاقيًّا يعادل الولاء لرب الأسرة، ويجعل مِن الشعور الوطني نوعًا من الانتماء العائلي.

(٢) اتجاه يربط بين الولاء للدولة والعائلة، وبين «تقديس الأسلاف» الذي ركزت عليه التربية — في ذلك الحقبة — على نحو يقوم على الربط بين حقائق التاريخ والأساطير؛ فاليابان «بلد الآلهة» تحكمها أسرة مقدسة، انحدرت من صلب الآلهة.

(٣) اتجاه ينسج التراث الأسطوري في صورة «عبادة الدولة» مستفيدًا بما استقر في وجدان الناس من عقائد متوارثة بعد صبغها بالصبغة السياسية.

وساعد على رواج هذه الاتجاهات والتفاف الناس حولها، انتصار اليابان في الحرب الصينية-اليابانية، والحرب الروسية-اليابانية، واتجاه البعض إلى تفسير تلك الانتصارات في إطار فكرة «الأمة المقدسة» وعبر عن تلك الاتجاهات هوزومي الذي صاغ الإطار النظري لفكرة تقديس الدولة.

انحدر هوزومي من أسرة من الساموراي، وتأثر بوالده الذي كان معلمًا للتراث القومي، وتخرج في جامعة طوكيو الإمبراطورية عام ١٨٨٣م، ثم أوفد إلى ألمانيا — في العام التالي — لدراسة النظم السياسية والتاريخ، فتأثَّر بالفكر القومي الألماني، ولكنه نظر إليه من زاوية فكرية، ساهم التراث الياباني التقليدي في صياغتها بنصيب أكبر مما ساهم به الفكر الغربي، وعبر عن آرائه على صفحات جريدتَي «طوكيو اليومية» و«بريد المثقف»، فرفض النظريات الخاصة بسيادة الشعب منذ كان طالبًا بجامعة طوكيو.

وبعد عودته إلى اليابان (١٨٨٩م) نشر مقالًا شهيرًا بعنوان «عقيدة الدولة المطلقة» فسَّر فيه الدستور الياباني مِن وِجهة نظر الفكر السياسي الألماني، فامتدح الشمولية

واستهجن الاتجاه الفردي، ونادى بضرورة ذوبان الفرد في الدولة، وناقش — في مقال لاحق — القانون المدني الياباني، فامتدح تركيزه على «الأسرة»، ورأى فيه مفتاح الخير للبلاد؛ لأن اتجاه المشرع إلى إبراز مكانة الفرد من قبل، ساعد — في رأيه — على نمو الرأسمالية اليابانية بالصورة التي أدت إلى اتساع الهوة بين الغنى والفقر. ولما كانت اليابان «بلد عبادة الأسلاف، فنظامها الاجتماعي يقوم على العائلة، ومن ثَم تنبع السلطة من قانون الأسرة، وما الدولة إلا امتداد لنظام العائلة.»

وتبلور فكر هوزومي — عند عام ١٨٩٦م — حول فكرة تقديس الدولة التي عبر عنها في أحد مقالاته بقوله: «... إن بلادنا كانت منعزلة — في رأيي — منذ زمن بعيد، ولذلك لم تربطها علاقة صداقة بالدول الأجنبية، واستطاعت بلادنا بفضل مشاعرها القومية الفريدة أن تحتفظ بنظامها الاجتماعي والسياسي لما يربو على الألف عام. وتلك المُثُل الفريدة هي السبل التي تشكلت عن طريقها عادات وتقاليد وقيم مجتمعنا، وهي مُثُل ترجع أصولها إلى عقيدة أسلافنا، ومن ثَم يحتل الإمبراطور في بلادنا مكانة رب العائلة، وتمتد مبادئنا الخلقية العظيمة المستمدة من أسلافنا إلى من يرجع إليهم أصل أمتنا وطاعة من يمثل أسلافنا — رب عائلتنا — هو ما يجب أن ندين به للأسرة الإمبراطورية التي يرجع إليها أصل أمتنا.»

وذهب إلى أن تطبيق المفهوم الياباني للعائلة يُضفِي قدسية على الإمبراطور، لارتباطه بعبادة الأسلاف التي تشكل ركيزة العقيدة اليابانية، «فحول العرش تتجمع أرواح أجدادنا» وبذلك ربط هوزومي بين الدولة القومية الحديثة، ومفهوم الولاء الإقطاعي المستمد من الكنفوشية الذي كان لا يزال قويًّا في اليابان، وهو ما يعنيه بقوله: «الولاء للإمبراطور — رب العائلة اليابانية — وطنية وحب للوطن.»

وانعكست أفكار هوزومي على برامج التعليم الياباني في السنوات الأخيرة من عصر مايجي، وطوال عصر طايشو، فاهتمت وزارة التعليم بإدخال مناهج التربية الخلقية في جميع مراحل التعليم، ووضعت لها كتبًا دراسية خاصة أشرف هوزومي على تأليفها، ومن ثَم شارك في وضع أصول الاتجاهات الشوفينية التي غلبت على الحياة الفكرية السياسية في اليابان حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وخلقت تربة صالحة لنمو الفاشية.

وهكذا كان التطور الفكري في عصر مايجي (عصر النهضة) يموج بتيارات عديدة، بعضها يعكس المؤثرات الغربية كالليبرالية والمسيحية والاشتراكية وهي تيارات غلبت على الحياة الفكرية في النصف الأول من ذلك العصر، في مرحلتي «التحضُّر والتنوير» «وتقوية

الجيش وإثراء الأمة» وهما المرحلتان اللتان بلغ التأثر بالغرب فيهما ذروته، وتحول التيار القومي — في النصف الثاني من عصر مايجي — إلى اتجاه شوفيني يستمد ركائزه من الفكر التقليدي القديم، ويقدم إطارًا نظريًّا لحركة التوسع الإمبريالي التي بدأتها اليابان في تلك الحقبة، وحققت فيها نجاحًا كبيرًا من الطريق أمام ذلك التيار الفكري الذي استقر على تقديس الدولة على أساس نظرية ربطت بين التاريخ والأساطير والعقائد الموروثة، وراح يصوغ من ذلك كله إطارًا للدولة الحديثة، وكان ذلك التناقُض الخطير الذي عاشه جيل ذلك العصر، وهو الجيل الذي نشأ في مجتمع أسرف في الاقتباس من منجزات الحضارة الحديثة، بقيم مستمدة من عصر الإقطاع، فعانى مثقفو عصر مايجي أزمة نفسية انعكست على الأدب، الذي حفل بمواقف الصراع بين الأسرة والفرد، حيث تكون الغلبة دائمًا للأسرة.

ونستطيع أن نبين ملامح ذلك الصراع الكامن تحت سطح المجتمع في أعمال ناتسومي سوسيكي (١٨٦٧–١٩١٦م). ففي روايته «ماذا بعد؟» يصف انطباع بطل الرواية الشاب عن أبيه، فيقول:

> «تلقى والده تعليمه على النحو الذي كان ينشأ عليه الساموراي قبل عصر مايجي ... وما تعلمه الأب أصبح يُغايِر حقائق الحياة اليومية، ولكنه ما زال يعتقد في صلاحية تلك القيم — التي تربَّى عليها — لكل العصور، رغم أنَّ ظروف الحياة أثبتت عكس ذلك، فقد تغيَّر أسلوب حياته بتغيُّر ظروف المعيشة، حتى أصبح واقعه اليوم لا يكاد يشبه واقع الأمس إلا قليلًا، رغم أنه لا يشعُر بذلك التغيير ولا ريب أنه يظن أن تربيته العسكرية الصارمة هي سر نجاحه ولكن دايسكي (الابن الشاب) ينظر إلى الأمور بصورة أخرى. فكيف يستطيع المرء تلبية حاجات الحياة العصرية مِن خلال قيم إقطاعية، إنه مهما بذل من جهد، فالصراع بينه وبين نفسه واقع لا محالة.»

ويتجلى ذلك التباين بين ما حققته اليابان من تطور عصري، وبين القيم التقليدية للمجتمع الإقطاعي في رواية أخرى كتبها شيمازاكي طوسون (١٨٧٢–١٩٤٣م) بعنوان «الوصية المهملة»، صور فيها موقف المجتمع — في عصر مايجي — من طبقة المنبوذين الذين لم يتقبلهم المجتمع رغم إلغاء النظام الطبقي القديم — قانونًا — ومنحهم حقوق طبقة العامة، فيبين لنا الطريقة المزرية التي عُومل بها معلم ناجح يحظى

باحترام وتقدير تلاميذه، ويعترف زملاؤه ومدير المدرسة بكفاءته، عندما يكتشفون أصله الاجتماعي القديم، نتيجة اضطراره الاعتراف لهم بذلك (رغم وصية والده له بكتمان انتمائه للمنبوذين) ورغم تمسك التلاميذ بمعلمهم، فُصِل مِن وظيفته واضطُر إلى الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ما دام المجتمع الياباني ينكره، ولا يعترف بآدميته، فضلًا عن الاعتراف بخدماته لوطنه.

ومهما كان الأمر، فإن هذا الصراع بين جيل الشباب الذين تفتحت أعينهم على مجتمع (عصري) يعيش بقيم إقطاعية بالية، لم يكن يستطيع التعبير عن سخطه بصراحة مطلقة؛ لأن أحدًا مِن اليابانيين لم يكن يجرؤ على الجهر بمناصبة قيم المجتمع العداء دون أن يجد نفسه في مواجهة تهمة الخيانة للدولة، ودون أن يُعَد خارجًا على عقيدة الأمة اليابانية، وقد تحمَّل المثقفون اليابانيون عبء هذه المعاناة نتيجة التناقض بين واقع الحياة، وقيم المجتمع ردحًا طويلًا من الزمان.

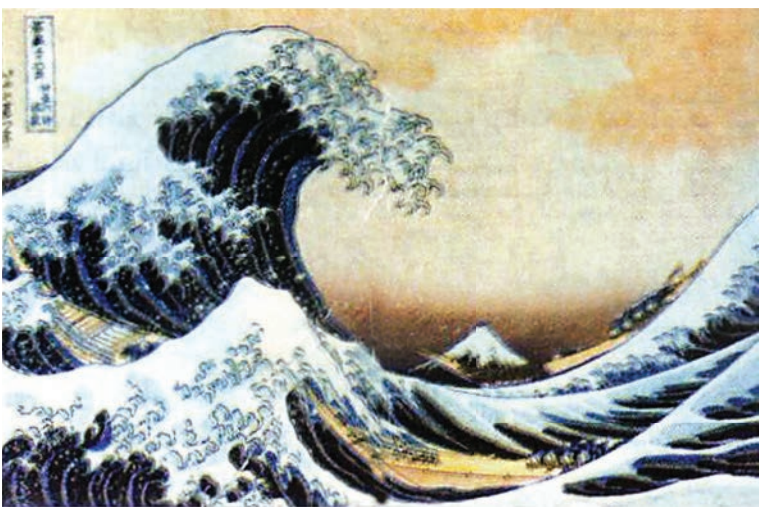

جبل فوجي خلف الأمواج – رسم كاتسوشيكا هو كاساي (١٧٦٠–١٨٤٩م).

خاتمة

تعرَّض الشرق الأقصى لضغوط الغرب في صورة موجة إمبريالية اجتاحت المنطقة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتمثَّلت تلك الضغوط في حربَين شنتهما بريطانيا على الصين، وأقامت — مع غيرها من الدول الأوروبية — علاقاتها مع الصين على أساس ما عُرِف «بدبلوماسية الزوارق الحربية» ولعبت تلك السياسة دورًا هامًّا في إجبار اليابان على فتح موانيها للتجارة الدولية، كما تمثلت تلك الضغوط في التحديات التي واجهت الأسس التقليدية لثقافة البلدَين (الصين واليابان) نتيجة لزحف المؤثرات الغربية — من علوم، وأفكار وأنماط حياة وغيرها — على تلك المنطقة.

وتصدت كل من الصين واليابان للضغوط الغربية بوسائل متشابهة كالنفور، والعداء، والتركيز على التراث التقليدي، ثم التسليم بتفوق الغرب في الثروة والقوة ... ولكنهما اختلفا مِن حيث أسلوب الاستجابة لتحدي الغرب ... ففي الصين، وقفت الكنفوشية سدًّا منيعًا في طريق إدخال أي تغيير على السياسيات والأفكار، مما أدى إلى قيام نوع من «وحدة الهدف» بين الرجعية الصينية والقوى الأجنبية صاحبة الامتيازات. وترتب على ذلك تداعي النظام الإمبراطوري وانطلاق عصر الثورات.

أما في اليابان، فقد نجح القوم في «استخدام البرابرة لمواجهة البرابرة»، فاستفادوا من علوم الغرب وثقافته في صياغة مشروع للنهضة رمى إلى بناء دولة (حديثة)، على درجة من القوة تمكنها من الوقوف مع الغرب على قدم المساواة، ومن ثَم تفرَّقت السبل باليابان والصين، فعلى حين اتجهت الأولى نحو التصنيع وإقامة أداة عسكرية عصرية قوية، وقعت الأخرى فريسة للفاقة والحروب الأهلية والأطماع التوسعية للدول الكبرى، بل بلغت المحنة ذروتها عندما هُزِمت الصين أمام اليابان.

وكانت النهضة اليابانية (عصر مايجي) تعبيرًا عن الطريق الذي اختارته اليابان بفضل قيادتها السياسية التي انتهجت سبيل الإصلاح، ونجحت في تحقيقه واتخذت منه أداةً لمواجهة التحدي الغربي، ولذلك كانت تجربة النهضة اليابانية تجربة فريدة، لم تجذِب أنظار الباحثين فحسب، بل كانت موضع جدل دار بينهم حول تحديد طبيعة المجتمع الياباني في ذلك العصر، شارك فيه المؤرِّخون اليابانيون فيما بعد، وعكست تحليلاتهم للتجربة المنطلقات الثقافية والفكرية التي جاءوا منها.

ورغم تعدد الاتجاهات في تفسير النهضة اليابانية الحديثة، فقد خلقت استجابة اليابان للتحدي الغربي مجتمعًا جديدًا، ألقينا الضوء عليه في الفصول السابقة من هذا الكتاب، وبذلك استطاعت اليابان أن تتعامل مع الدول الغربية على قدم المساواة، على حين بقي المجتمع الصيني — الذي واجه نفس التحدي — على ما هو عليه، متمسِّكًا بتلابيب القديم، رافضًا للغرب ولكل ما يأتي به.

ولما كانت تجربة النهضة اليابانية تشغل بال المثقفين العرب، وكثيرًا ما يُشار إليها باعتبارها «نموذجًا» يمكن الاهتداء به في علاج ما شاب نهضة أمتنا من أوجه القصور، يجب أن نتوقف أمام سؤال قد يعنُّ للقارئ: إلى أي مدًى يمكن أن تفيد البلاد النامية (أو ما كان يُسمَّى بالعالم الثالث) بتجربة النهضة اليابانية، وما مدى إمكان تكرار التجربة في بلاد «شرقية» أخرى؟!

يروج بعض الكتاب السياسيين اليابانيين لإمكانية استفادة بلاد العالم الثالث — التي تتلمس طريقها إلى النهضة، وتسعى سعيًا حثيثًا لتنمي اقتصادياتها — من تجربة النهضة اليابانية، ويصبُّ هذا الرأي — عندهم — في الاتجاه القومي الياباني الموروث مِن ذلك العصر، من حيث قدرة اليابان على النهوض بالشرق، والدور الحضاري الذي يقع على عاتق اليابان لتمدين الشرق الذي كان جوهر الدعاية المصاحبة للتوسع الياباني الإمبريالي في آسيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

ولكننا لا نشارك أولئك الكتاب الرأي؛ فقد اتخذت تجربة النهضة اليابانية مسارًا فريدًا — يرجع إلى ظروفها التاريخيَّة الخاصة — يجعلها نموذجًا لا يمكن أن يتكرر تكرارًا نمطيًّا، لعوامل عدة، من بين هذه العوامل أن اليابان تمكنت مِن تنمية وتكوين سوقها الوطنية المستقلة الخاصة بها — إلى حدٍّ ما — في أواخر عصر طوكوجاوا بالقدر الذي جعل النمو الاقتصادي الحديث ممكنًا، وفتح الطريق أمام الانتقال إلى المرحلة الرأسمالية بفضل ما حققه رأس المال التجاري الياباني مِن تراكم أغنى البلاد عن اللجوء

إلى الممولين الأجانب على نطاق واسع، على نحو ما حدث في مصر — مثلًا — على عهد محمد سعيد باشا والخديوي إسماعيل، أما بلاد العالم الثالث — في آسيا وأفريقيا — فكانت مستعمرة أو شبه مستعمرة، ومن ثَم كانت أسواقها ترتبط بالسوق العالمية (والإمبريالية خاصةً) حيث تضخ فوائض اقتصادها في خزائن بنوك الدول الأوروبية التي تفرض عليها هيمنتها: وكان على تلك البلاد أن تسعى لتستقل بسوقها الوطنية أولًا، بما يترتب على ذلك مِن تغيُّر في طبيعة الإنتاج الذي يقتصر على إنتاج المواد الأولية في الأغلب والأعم، ولا يتحقق ذلك إلا بإعادة هيكلة الاقتصاد وتعديل توجهاته تعديلًا جذريًّا وهو أمر من الصعوبة بمكان.

طوكيو الحالية.

ومن أهم عوامل تميُّز تجربة النهضة اليابانية عن ظروف بلاد العالم الثالث، أن اليابان استطاعت — في ظروف تاريخية معينة — أن تتحول إلى قوة إمبريالية، ومن ثَم استطاعت أن تحقق نموًّا اقتصاديًّا سريعًا، بفضل ما نهبته من ثروات البلاد الآسيوية التي

وقعت تحت نيرها، وخاصة كوريا والصين وبذلك اعتمدت اليابان في نموها الاقتصادي المتصاعد على نهب موارد الشعوب التي وقعت تحت نيرها، أما بلاد العالم الثالث فكانت ضحية النهب الإمبريالي، وكان تخلفها نتيجة طبيعية لما تعرضت له من استنزاف لمواردها الاقتصادية.

وأخيرًا، نجحت اليابان في توظيف تراثها الثقافي الذي يرقى إلى مستوى العقيدة (الشنتو) في تعبئة اليابانيين لخدمة مشروع النهضة في إطار من التضحية ونكران الذات، جعل من معوقات سياسة التنمية أمرًا غير ذي بال، وأدى إلى تجنيب البلاد الكثير من المخاطر الاجتماعية المصاحبة للنمو الرأسمالي.

ومن ثَم لا تعد تجربة النهضة اليابانية نموذجًا تفيد به شعوب العالم الثالث، وتتخذ منه مثلًا يُحتذى به، فليس هناك نمط واحد للهيكل الاجتماعي في تلك البلاد، وإنما تتعدد الأنماط وتختلف باختلاف تلك المجتمعات عن بعضها البعض ولعل أهم ما يمكن الاستفادة به من تجربة النهضة اليابانية بالنسبة لبلاد العالم الثالث هو ذلك النجاح الملحوظ الذي حققته التجربة اليابانية في هضم المؤثرات الثقافية الغربية وتمثلها في نسيج جديد من الثقافة الوطنية، يوفر سبيل الاستفادة منها وتوظيفها لخدمة مشروع النهضة.

المراجع

(أ) مراجع عربية

- رءوف عباس حامد: المجتمع الياباني في عصر مايجي، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، القاهرة ١٩٨٠م، الطبعة الثانية، نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٩٧م، الطبعة الثالثة، مريت للنشر، القاهرة ٢٠٠٠م.
- رءوف عباس حامد: التنوير في مصر واليابان، دراسة مقارنة لفكر رفاعة الطهطاوي وفوكوزاوا بوكيتيش، ميريت للنشر، القاهرة ٢٠٠١م.

(ب) مراجع إنجليزية مختارة

- Beasley, W. G.: The Meiji Restoration, Stanford University Press, USA 1972.
- Goodment (ed.): Imperial Japan and Asia, Re-assessment, New York 1967.
- Hamilton, D. G.: Modern Japan and Shinto Nationalism, New York 1963.
- Lock Wood, W. W.: The Economic Development of Japan, Princeton University Press, USA 1968.
- Pule, K. B.: The New Generation in Meiji Japan, Problems of Cultural Identity 1885–95, Stanford, California 1969.
- Reischauer, R. K.: Japan Government Politics, New York 1939.

هنـــداوي